الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير السنوي للأداء

لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنة 2018

جوان 2019

الفهـــرس

التقديم العام..... 3

تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018

برنامج التعليم العالي..... 17

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2018

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج البحث العلمي..... 40

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2018

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج الخدمات الجامعية..... 101

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2018

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

برنامج القيادة والمساندة..... 134

التقديم العام للبرنامج

تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2018

نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

التقـديـم العـــام

تهدف استراتيجية الوزارة إلى تطوير المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال مشروع المخطط الاستراتيجي لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والذي تضمن جملة من الأهداف الاستراتيجية يمكن حوصلتها في النقاط التالية :

- ✓ تحسين جودة التكوين الجامعي والتشغيلية للخريجين
- ✓ تشجيع البحث والتجديد
- ✓ ارساء الحوكمة الرشيدة وترشيد التصرف في الموارد
- ✓ مراجعة الخارطة الجامعية لضمان توازن أفضل بين الجهات
- ✓ تشجيع التكوين البيداغوجي للمدرسين
- ✓ تطوير الخدمات الجامعية والإحاطة بالطلبة.

I. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال 2018:

يمكن حوصلة أهم أنشطة الوزارة المسجلة خلال سنة 2018 في النقاط التالية:

☒ التكوين الجامعي والتشغيلية :

- **مراكز المهن :**

تمثل مراكز المهن وإشهاد الكفاءات "4C" حلقة الوصل بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي وتوفر جملة من خدمات التوجيه والتكوين والإحاطة لدعم قدرات الطلبة وإشهاد كفاءاتهم من خلال ورشات تدريبية وتنظيم أنشطة من أجل إعدادهم لسوق الشغل وذلك بالتعاون مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار شهدت سنة 2018 :

- مواصلة بعث وتركيز مراكز مهن وإشهاد كفاءات جديدة في عدد من الجهات والجامعات.
- تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية لإشهاد المشرفين على مراكز المهن في توجيه وإرشاد تكوين الطلبة.

- توفير التأطير والمساعدة للمشرفين على مراكز المهن وإشهاد الكفاءات في تنظيم ملتقيات مع المؤسسات الاقتصادية وأنشطة انفتاح على المحيط.
- إرساء منصة رقمية لشبكة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات "www.4c.tn" وحث القطاع الخاص على المشاركة في برامج مراكز المهن لدعم تشغيلية خريجي التعليم العالي ومؤسسة العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.
- ابرام اتفاقيات التعاون مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والدولية.

- **دعم تشغيلية حاملي شهادة الدكتوراه :**

- احداث قاعدة بيانات للدكاترة العاطلين عن العمل حسب الاختصاص و تقديمها الى 25 وزارة و5 منظمات غير حكومية لإدماجهم في الدورة الاقتصادية.
- ارساء منصة تعديد الدكاترة حسب الاختصاص.
- اعطاء الاولوية للدكاترة العاطلين عن العمل في عقود تمويل البحوث داخل المؤسسات .
- بعث برنامج تمويل تنافسي لإحداث مؤسسات جديدة مرتكزة على نتائج البحوث العلمية المجددة: (Spin off).
- اعطاء الاولوية للدكاترة العاطلين عن العمل في التعاقد مع مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص.
- اعطاء الاولوية للدكاترة العاطلين عن العمل في التعاقد عن طريق الوكالة الوطنية للتعاون التقني .
- بعث برنامج تمويل تنافسي لاستغلال وتثمين نتائج البحث مع اجبارية تشريك الدكاترة (PAQ-Collabora).

- **تشجيع المبادرة الخاصة:**

- احداث و بعث مشروع "الطالب المبادر ".
- تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية لإشهاد أساتذة مادة "المبادرة".
- ابرام اتفاقيات التعاون مع الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية و الدولية في ميدان المبادرة وتنمية روح المبادرة.

- **تثمين مشاريع ختم الدارسات :**

- إحداث و بعث مشروع PAQ Post PFE/MFE لتمويل مشاريع نموذجية ذات طابع تجديدي

تتعلق بتثمين نتائج أعمال مشاريع ختم الدراسات والبحث لدعم بحث علمي مجدد قادر على خلق القيمة وتوفير مواطن الشغل لخريجي التعليم العالي في المؤسسات.

- **تحسين جودة وملائمة التكوين الجامعي :**

- إصلاح منظومة تقييم الطالب نحو مزيد من الجودة وفقا للمعايير الدولية.
- اجبارية التربصات والتكوين بالتداول.
- تطوير شهادات الإجازة التطبيقية والماجستير المهني اعتمادا على منهجية البناء المشترك عبر ملاءمة التكوين مع الاحتياجات الفعلية لسوق الشغل، ومن خلال بناء شراكة فعلية بين الجامعيين والمهنيين في مراحل التصوّر والتنفيذ والمتابعة والتقييم للمسالك المعنية.
- تعميم التكوين المستمر التأهيلي والإشهادي بهدف تعزيز إشعاع الجامعة على محيطها وريادتها للتنمية في جهتها وتوطيد الشراكة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي.
- تأهيل المسارات الإشهادية بمقاربة المهارات والمهن.
- إضفاء المزيد من المقروئية على شهادات نظام أمد ومهننة التكوين الجامعي بطريقة تخوّل لكلّ متخرّج من الجامعة التونسية الحصول سريعا على موطن شغل والمحافظة عليه.
- دعم الجودة في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي عبر تدعيم سبل التعاون وتدعيم الشراكة بين المؤسسات الجامعية.

☒ **التمييز الايجابي والتنمية الاجتماعية :**

- **على مستوى التوجيه الجامعي :**

بداية من سنة 2018 تمّ اعتماد إجراءات جديدة في التوجيه الجامعي تتمثّل أساسا في تركيز مقاربة جديدة لدخول الناجحين في امتحان الباكالوريا للجامعات التونسية. تتمثّل أهم هذه الاجراءات في تكريس مبدأ التمييز الايجابي من خلال تخصيص عدد من المقاعد لفائدة أبناء الولايات الداخلية (14 ولاية) وذلك في مجموعة من الشعب التي لم يتمكنوا من الحصول عليها بالصّيغ العادية وذلك في ظلّ وجود فوارق تنموية واجتماعية بين الجهات أثرت سلبا على مبدأ تكافؤ الفرص في التوجيه الجامعي.

شمل تطبيق مبدأ التمييز الايجابي لسنة 2018 و كتجربة أولى أكثر من ثلاثين(30) شعبة تتوزع على حوالي ثلاثين (30) مؤسسة جامعية ضمن المؤسسات الأكثر استقطابا للطلبة وتم تخصّيص 8% من طاقة استيعاب هذه الشعب لهذا المبدأ ممّا يعادل 416 مقعدا.

- **في مجال البحث العلمي :**

- اعتمدت الوزارة أثناء تقييم هياكل البحث على التميز الايجابي لفائدة مخابر ووحدات البحث التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث بالمناطق الداخلية.
- إقرار التمييز الايجابي للباحثين المنتمين للجامعات الداخلية عند اسناد المنحة الجديدة لتحفيز الإنتاج العلمي.

- **على مستوى الانشطة الطلابية :**

تم العمل على تنشيط طلبة الجامعات الداخلية من خلال حثهم على المشاركة في ملتقيات و دورات تكوينية في المجال الثقافي والاجتماعي وتقريب التظاهرات الثقافية من طلبة الجهات الداخلية.

- الاتفاق مع إدارة مهرجان أيام قرطاج المسرحية على إدراج المدن الجامعية الداخلية ضمن خارطة البرمجة الرسمية للمهرجان.
- توفير تذاكر لفائدة طلبة المناطق الداخلية لحضور العروض المسرحية المبرمجة بالجهات.
- تمكين جميع طلبة المسرح بالمعهد العالي للموسيقى و المسرح بالكاف من شارات دخول مجانية صالحة لجميع العروض المبرمجة بمدينة الكاف.
- تشريك طلبة السنة ثالثة اختصاص مسرح بالمعهد العالي للموسيقى و المسرح بالكاف في دورة تكوينية في فن الممثّل.
- برمجة عروض مسرحية داخل الفضاءات الجامعية بالجهات **و**برمجة محاضرات لفائدة طلبة الجهات الداخلية في أدب شيكسبير.

☒ **<u>الانفتاح على المحيط وتعبئة الموارد الذاتية</u> :**

- **برنامج تسجيل الطلبة الأجانب بمقابل :**

يندرج إطلاق البرنامج الجديد لتسجيل الطلبة الأجانب بمقابل في إطار استراتيجية الوزارة في تعبئة موارد مالية إضافية لفائدة الجامعات والمؤسسات الجامعية خصوصا في إطار وجود طلب كبير على الدراسة في الجامعات التونسية من قبل طلبة دول المغرب العربي وكذلك دول جنوب الصحراء في إفريقيا. يتمثل الهدف الثاني من هذا البرنامج في ضرورة انخراط مختلف مؤسسات التعليم العالي في نظام الاعتماد الدولي بغاية ضمان حركية الطلبة على الصعيد العالمي وكذلك الاعتراف بالشهادات التونسية من أجل مقروئية أفضل لها. وقد شهدت سنة 2018:

- الشروع في التسويق لهذا البرنامج على الصعيد الإفريقي والمغاربي في إطار معارض وملتقات ولجان مشتركة،
- عرض الفكرة والمصادقة عليها في إطار مجلس وزاري مضيق،
- عقد اجتماعات مع ممثلي وزارة الداخلية والخارجية وإعلامهم بالبرنامج الجديد،
- تعيين لجنة قيادة داخلية صلب الوزارة لمتابعة وتنفيذ هذا البرنامج،
- إعداد مشروع القرار الذي يحدد معاليم تسجيل الطلبة الأجانب،
- تخصيص عدد البقاع المفتوحة في هذا البرنامج بالتنسيق مع مختلف الجامعات والمؤسسات الجامعية،
- الشروع في صياغة دليل إجراءات خاص بتسجيل الطلبة الأجانب بمقابل.
- الشروع في إحداث الوكالة الوطنية للإعلام والخدمات والتوجيه الموجهة للطلبة الأجانب.

- **تشجيع الحركية بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للتونسيين والأجانب:**

عن طريق برامج تعاون دولية وخاصة برنامج (Erasmus+) .

- **مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات في تمويل البحث العلمي:**

تم احداث برامج جديدة تعتمد على الشراكة مع النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع تمويل مشاريع بحث وتجديد على غرار (Collabora و Post PFE....) .

☒ **البحث العلمي والتجديد**:

شهدت منظومة البحث والتجديد تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة على مستوى الهيكلة والإنجاز، فهي تضم 316 مخبرا و 327 وحدة بحث و 40 مركز بحث تغطي جميع الاختصاصات، وتحتل المرتبة 60 عالميا والأولى إفريقيا في معدل الإنتاج العلمي باعتبار عدد السكان أو الناتج الداخلي. ولئن تسنى تحقيق هذه النتائج، فإن قطاع البحث العلمي يحتاج اليوم إلى إصلاحات جوهرية باتجاه تحسين الحوكمة وكسب تحديات الجودة والتميز. لذلك تم العمل على تحقيق الأهداف التالية :

توجيه برامج ومشاريع البحث العلمي نحو أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإرساء شراكة فاعلة بين قطاعي البحث والإنتاج،

- تعزيز مساهمة التعاون الدولي بما يعزز دور منظومة البحث والتجديد كرافد أساسي للتنمية،
- التشجيع على تنويع مصادر التمويل الذاتي لمؤسسات البحث العمومية،

- صياغة استراتيجية لضمان الجودة لمؤسسات البحث من خلال تركيز نظام تصرف في جودة بمؤسسات البحث الراجعة بالنظر لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي (إعداد برنامج دعم تحسين القدرات الإدارية وتطوير مراكز البحث).
- تطوير منظومة حماية الملكية الفكرية وأخلاقيات البحث العلمي
- بعث مشاريع تنافسية لتثمين البحث و التطوير التكنولوجي مع تشريك المحيط الاقتصادي قصد توجيه مخرجات البحث العلمي نحو حاجبات الاقتصاد والتطور المجتمعي وادماج الدكاترة في المؤسسات الصناعية للمساهمة في التجديد و تحسين القدرة التنافسية وانتاج مواد ذات قيمة مضافة عالية.

وقد شهدت سنة 2018 العديد من الانجازات في مجالات مختلفة :

- **تمويل هياكل البحث** : اعتماد منهجية جديدة لتمويل هياكل البحث ترتكز على الانتاج والتميز العلمي وحسن التصرف المالي والقدرة على الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي وطنيا ودوليا .
- **احداث مخابر ووحدات بحث جديدة.**
- **التصرف في هياكل البحث** :اعداد نظام داخلي نموذجي لهياكل البحث و حث الهياكل على اعتماده
- **الرقمنة والحوكمة** : اعداد منظومة رقمية للتصرف في هياكل البحث.
- **البرامج الوطنية للبحث** : مواصلة دعم مشاريع البحث التنافسية مع تشريك الفاعلين الاقتصاديين.
- **دعم مساهمة التعاون الدّولي في النفقات المخصّصة لقطاع البحث العلمي:**
- **مدارس الدكتوراه** : اعتماد منهجية جديدة تهدف لترشيد التمويل العمومي وحوكمة التصرف، وذلك باعتماد مجموعة من المقاييس الموضوعية أهمها الإنتاج الاشهادي.
- **النهوض بالبحث العلمي** :

- مواصلة تركيز مكاتب نقل التكنولوجيا بالجامعات ومراكز البحث العلمي
- تشجيع بعث المؤسسات الناشئة لتثمين نتاج البحث العلمي

- وضع استراتيجية تنبني بالأساس على حث الباحثين وتحسيسهم بضرورة حماية نتائج بحوثهم ومساعدتهم على تسجيل مطالب براءات اختراعاتهم على المستويين الوطني والدولي واستغلالها صناعيا
- توثيق الروابط بين هياكل البحث والمحيط الاقتصادي والاجتماعي
- النهوض بأنشطة البحث والتجديد داخل مؤسسات الإنتاج والقطاع الخاص

☒ **الخدمات الجامعية:**

- الترفيع في طاقة الإيواء في المبيتات الجامعية بنسبة 24.4%.
- تمكين الطالبات من امتياز تجديد التمتع بالسكن على امتداد سنوات التخرّج مما سمح برفع نسبة الطالبات المتمتعات بالسكن الاستثنائي إلى حدود الثلث (3/1) من مجموع المتمتعين بالإقامة.
- اعتماد التكنولوجيات الحديثة في دراسة مطالب السكن و الإجابة عليها عبر الأنترنات والإرساليات القصيرة.
- تحسين جودة السكن الجامعي من خلال إيواء 69% من الطلبة بغرف زوجية أو فردية.
- إنجاز أشغال صيانة كبرى بالعديد من مؤسسات الخدمات الجامعية.
- في إطار تحسين جودة الحياة بمؤسسات الخدمات الجامعية، تم تحسين الفضاءات المشتركة ببعض مؤسسات الخدمات الجامعية وفقا لمثال موحّد تم إعداده في الغرض.

- **الإحاطة الصحية و النفسية:**

- في إطار التعاون الثنائي بين وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة الصحة، تم بعث أول مركز صحي جامعي لفائدة طلبة المركب الجامعي تونس المنار أطلق عليه اسم "مركز الصحة الجامعية توحيدة بن الشيخ"، سيمكن طلاب جامعة تونس المنار المقدر عددهم بنحو 21 ألفا، من الاستفادة من العلاج المجاني، و يضم المركز عددا من الأطباء العامين والصيادلة وطبيبة نفسية واثنان من أطباء الأسنان وقابلات وممرضات وطبيب عيــون.

و يتضمن المركز غرفة للتعقيم وغرفة للعلاج وصيدلية، والهدف الرئيسي من إحداثه تيسير النفاذ لخدمات الرعاية الصحية اللازمة للطلبة بتقريبها منهم.

- الترفيع في عدد حصص الإنصات الفردي من 1625 طالب سنة 2016 إلى 1916 سنة 2017 إلى 2320 سنة 2018 و الجماعي من 4241 سنة 2016 إلى 4627 سنة 2017 إلى 5030 سنة 2018 و ذلك لفائدة الطلبة بمختلف مؤسسات الخدمات الجامعية .

- **النشاط الثقافي و الرياضي:**

- تفعيل الشراكة بين القطاع العام و الخاص و منظمات المجتمع المدني.
- إحداث عدة مهرجانات جديدة لفائدة الطلبة بمؤسسات الخدمات الجامعية الراجعة بالنظر لديوان الخدمات الجامعية للجنوب.
- إحداث عدة مهرجانات جديدة لفائدة الطلبة بمؤسسات الخدمات الجامعية الراجعة بالنظر لديوان الخدمات الجامعية للشمال.
- إنشاء مركّب رياضي طالبي ببرج السدرية و ملاعب رياضية معشبة على غرار الملاعب التي تم انجازها بسوسة و تطاوين.
- إنجاز ملاعب رياضية جامعية معشبة اخرى بالكاف و منوبة و نابل و المنستير و القيروان مع مواصلة القيام بالإجراءات المتعلقة بإنجاز عدة ملاعب أخرى بمؤسسات خدمات جامعية بالشمال و الوسط.

☒ **التعاون الدولي :**

ترتكز سياسة التعاون الدولي في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي على توجه استراتيجي مستمدّ من مخرجات المؤتمر الوطني لتفعيل إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي (ديسمبر 2017) ومن الأولويات الوطنية للبحث العلمي والتي تم تحديدا من خلال استشارة وطنية موسعة. وتتمثل أبرز أولويات التعاون الدولي فيما يلي:

- تدويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي،
- استقطاب الطلبة الأجانب (بمقابل وبغير مقابل) وتحسين التصرف في برامج الاستقطاب،
- برامج الحركية والتبادل وتنمية الكفاءات (ابن خلدون،+Erasmus)
- التكوين في دراسات الدكتوراه وما بعد الدكتوراه وتكوين المكونين في المجالات ذات التكنولوجيا العالية.
- البحث المشترك من خلال مواصلة البرامج الثنائية الحالية وصياغة برامج جديدة لتمويل مشاريع بحث ثنائية في المجالات العلمية ذات الأولوية إضافة إلى استغلال أفضل لفرص التمويل والبحث المشترك في إطار البرامج الدولية والإقليمية.

- الاستفادة من خبرات الدول الشريكة في مجال التصرف في البحث والسياسات العلمية والتكنولوجية وتثمين البحث خاصة وأن منظومتنا الوطنية للتجديد لا تزال بحاجة إلى كفاءات مختصة في هذه المجالات.
- الاستفادة من أفضل الممارسات في مجال الحوكمة في بعديها الشمولي (الوزارة) والخصوصي (الجامعة).
- دعم الجودة والتوجه نحو الاعتماد الدولي للجامعات.
- استقطاب أفضل الجامعات الدولية .
- مشاركة فعالة في برامج البحث العلمي الدولية .
- دعم الجودة والتوجه نحو الاعتماد الدولي للجامعات.

☒ **الحوكمة ومكافحة الفساد ومقاومة الارهاب :**

عملت مصالح الوزارة على مزيد حوكمة التصرف الاداري من خلال تكريس وترسيخ مبدا الشفافية الادارية والانصهار في استراتيجية الحكومة المتعلقة بمكافحة الفساد ومكافحة الارهاب.

- **تكريس الشفافية :** توجهت مصالح الوزارة نحو اعتماد مبدأ العلنية ووضوح الاجراءات الى جانب فتح باب الطعون في مختلف المناظرات التي تم الاعلان عنها خلال سنة 2018 وذلك بهدف تكريس مبدأ الشفافية والنفاذ الى المعلومة.
- **مكافحة الفساد:** انخرطت الوزارة في الخطّة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال العمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والنجاعة والمساواة والتنسيق الدائم مع الهيئات الوطنية والهياكل الرقابية والمجتمع المدني وذلك عبر:

- ابرام اتفاقيات شراكة بين الوزارة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- إحداث شهادتي ماجستير ذات صلة بالحوكمة ومكافحة الفساد.
- احداث مشروع بحث ايلافي مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (انطلق سنة 2018) بمشاركة 7 هياكل بحث وبالشراكة مع الاتحاد الوطني للصناعة والتجارة، عدد 2 جمعيات (مجتمع مدني) يعمل على تحليل ظاهرة الفساد في تونس (الاسباب، المظاهر، الاثار) ونشر ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد الى جانب تطوير منظومة يقظة في مجال مكافحة الفساد.

- احداث لجنة مشتركة بين الوزارة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تتولى متابعة العرائض المتضمنة لشبهات فساد.
- تنظيم 04 ملتقيات "طلبة ضد الفساد" بالشراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (جندوبة، قابس، صفاقس، تونس).

- **مكافحة الارهاب :**

وضع خطة عمل لمقاومة التطرف والارهاب ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

- تامين سلامة مؤسسات التعليم العالي والبحث و مراكز البحث ومؤسسات الخدمات الجامعية للشمال والوسط والجنوب عبر تركيز معدات حماية ذاتية.
- وضع مخطط بحثي في مجال مقاومة الارهاب وذلك بإنجاز(04) اتفاقيات لمشاريع بحوث إيلافية في المجالات التالية :

- l'apport des sciences humaines et sociales Connaitre et combattre le terrorisme.

- Plateforme biométrique multimodale de prévision contre le terrorisme BMLT.

- Supervision sensitive de lieux sensibles multi-capteurs.

- Programme d'actions contre le terrorisme en ingénierie PACTE.

- اطلاق برنامج خاص للتنشيط الثقافي و العلمي و الطلابي.

II. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018:

بلغت نفقات الوزارة سنة 2018 ما قدره **1.486.969 أ.د** بينما بلغت الاعتمادات المرصودة **1.498.828 أ.د** لتبلغ نسبة الانجاز **99.21%.**

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

تنفيذ ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
العنوان الأول: نفقات التصرف	**1 336 694**	**1 353 828**	**1 344 552**	**9 276**	**99,31%**
التأجير العمومي	1 044 213	1 059 713	1 051 979	7 734	99,27%
المصالح العمومية	83 696	83 696	82 834	862	98,97%
التدخل العمومي	208 785	210 419	209 740	679	99,68%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**145 000**	**145 000**	**142 417**	**2 583**	**98,22%**
الإستثمارات المباشرة	**139 500**	**139 500**	**136 994**	2 506	**98,20%**
على الموارد العامة للميزانية	124 500	124 500	118 214	6 286	94,95%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	15 000	15 000	18 780	-3 780	125,20 %
التمويل العمومي	**5 500**	**5 500**	**5 423**	77	**98,60%**
على المواد العامة للميزانية	5 500	5 500	5 423	77	98,60%
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
المجموع	**1 481 694**	**1 498 828**	**1 486 969**	**11 859**	**99,21%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

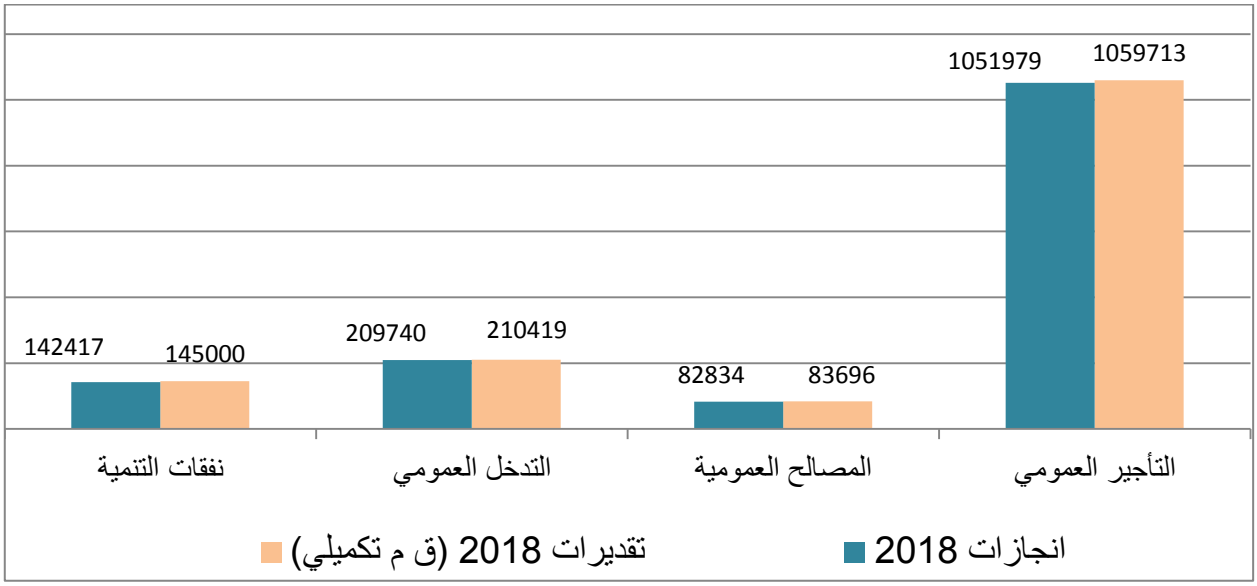

سجلت نسبة استهلاك الاعتمادات المرصودة لنفقات التصرف 99.31 % حيث سجلت نسبة 99.27% بالنسبة لنفقات التأجير العمومي وبلغت 98.97% لنفقات التسيير و99.68% في قسم التدخل العمومي وتعنبر نسب انجاز عالية وترجع إلى حسن التقدير للتكلفة الفعلية لهذه االأقسام.

أما بالنسبة لنفقات التنمية فقد شهدت تحسنا في نسق إنجاز مشاريع البنية التحتية وقد كانت في نسبة الإنجاز في مستوى السنة الفارطة أي 98.22% وعموما، تعتبر سنة 2017 و2018 من أعلى نسب الاستهلاك خلال الفترة 2011-2018،

ويبين الرسم التالي تطور نسب الانجاز للعنوان الأول والثاني ومجموع ميزانية الوزارة للفترة 2011-2018.

تطور نسبة الانجاز خلال الفترة 2011-2018

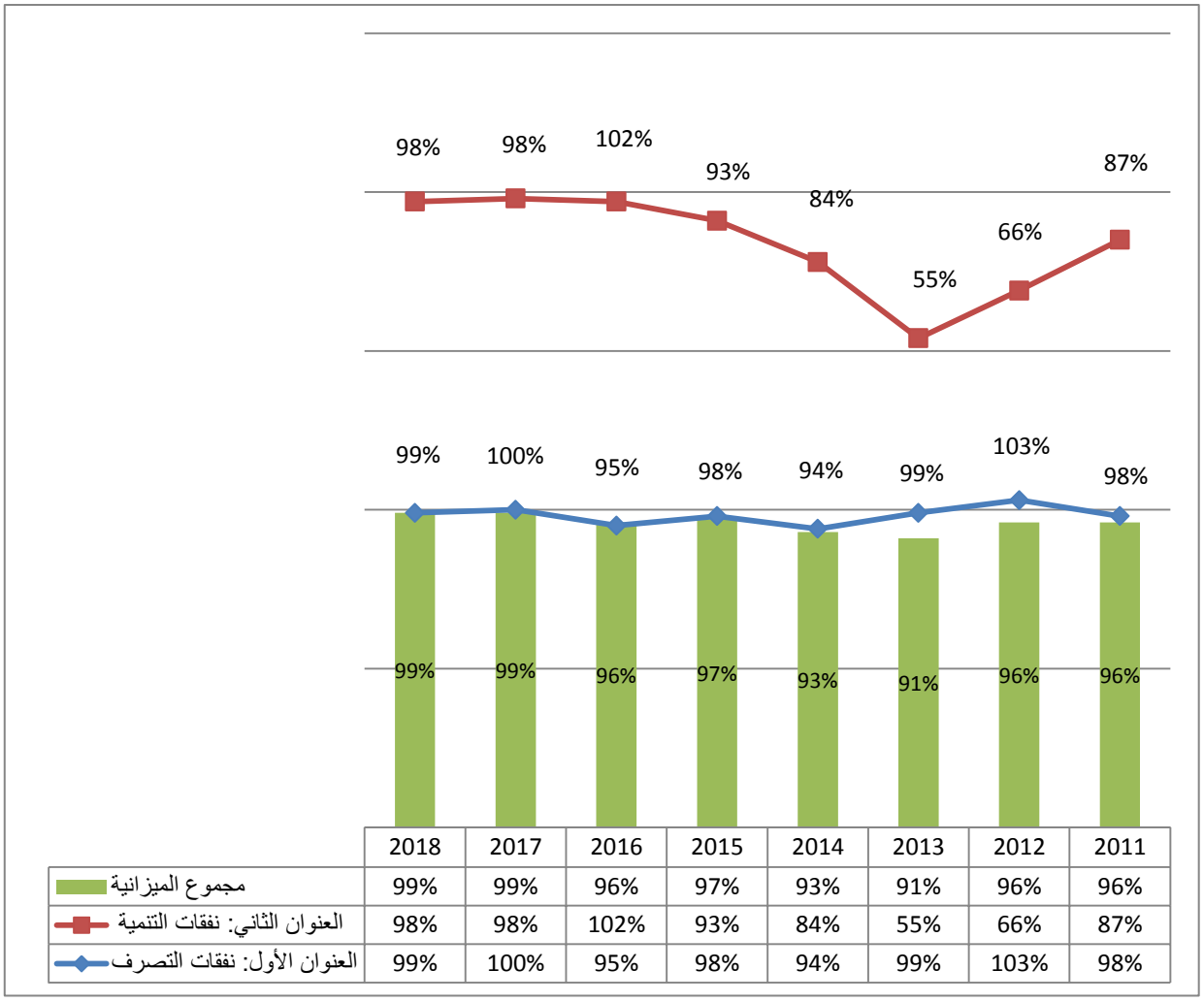

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الميزانية	99%	99%	96%	97%	93%	91%	96%	96%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	98%	98%	102%	93%	84%	55%	66%	87%
العنوان الأول: نفقات التصرف	99%	100%	95%	98%	94%	99%	103%	98%

جدول عدد 2 : تنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج (اع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
برنامج التعليم العالي	990 521	1006 021	1008 803	-2 782	100,28%
برنامج البحث العلمي	112 426	112 426	103 520	8 906	92,08%
برنامج الخدمات الجامعية	336 109	337 743	340 041	-2 298	100,68%
برنامج القيادة والمساندة	42 638	42 638	34 605	8 033	81,16%
المجموع	**1481 694**	**1498 828**	**1486 969**	**11 859**	**99,21%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

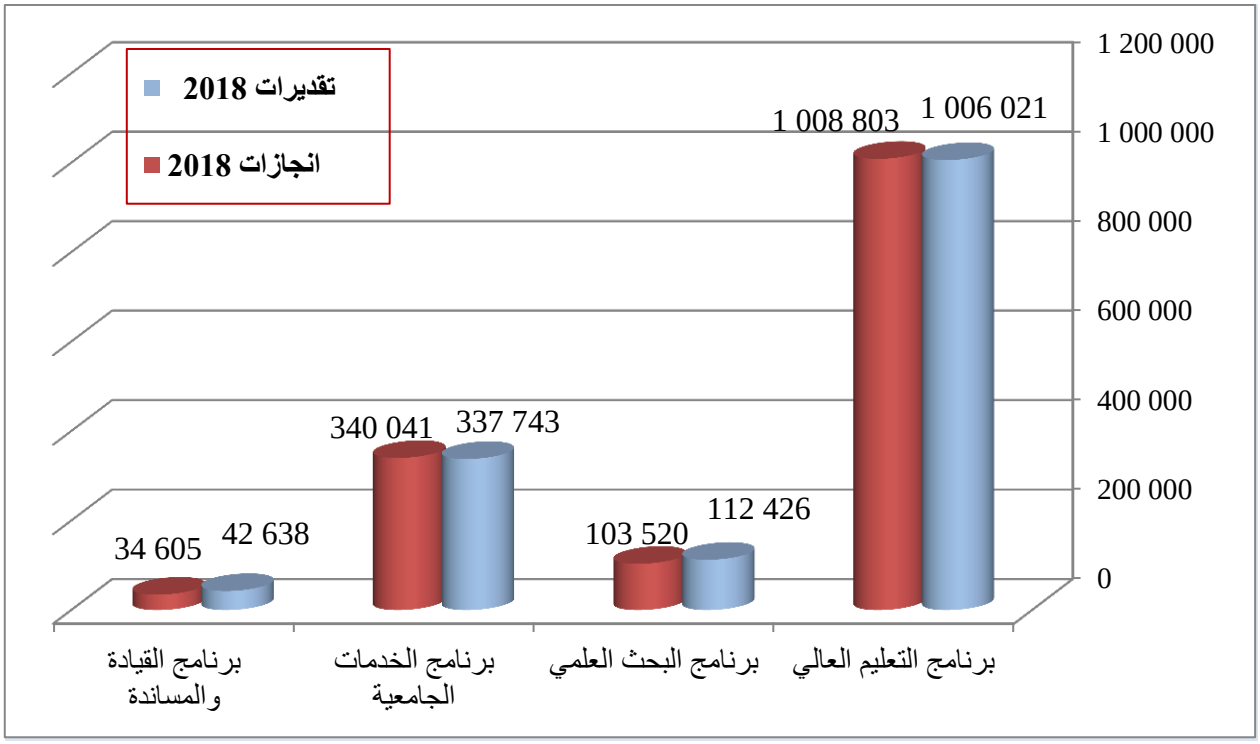

بالتدقيق في الفوارق المسجلة بين تقديرات وانجازات 2018 حسب البرامج يمكن سياقة الملاحظات التالية :

تراوحت نسب الانجاز حسب البرامج بين 81 % و101%، وسجل برنامجي البحث العلمي والقيادة والمساندة تحسنا طفيفا على مستوى نسبة الانجاز بينما شهد كل من برنامج التعليم العالي والخدمات الجامعية نسبة انجاز تجاوزت 100 % علما وأن الاعتمادات المرصودة لم تكن كافية لتغطية نفقات المشاريع بالنسبة للعنوان الثاني مما نتج عنه وجود متخلدات على غرار السنوات السابقة والتي انجر عنها تعطل بعض المشاريع لعدم التمكن من خلاص مستحقات المقاولين وتجدر الإشارة إلى أنه تم طرح هذه الصعوبات خلال مناقشة مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018 وكذلك 2019 غير أن لم يتسن رصد الاعتمادات اللازمة للمشاريع المتواصلة للوزارة.

وبالنسبة لسنة 2018 تم تسجيل متخلدات قدرها 15129 أ.د.

وتم طلب اعتمادات تكميلية غير أنه لم تتم الاستجابة للطلب.

البرنامج	نسبة الانجاز سنة 2016	نسبة الانجاز سنة 2017	نسبة الانجاز سنة 2018	الفارق بين 2017 و 2018
البرنامج 1: التعليم العالي	97%	101%	100,28%	**-0.7%**
البرنامج 2: البحث العلمي	93%	91%	92,08%	**+1.8%**
البرنامج 3: الخدمات الجامعية	95%	101%	100,68%	**-0.3%**
البرنامج 4: القيادة والمساندة	97%	81%	81,16%	**+0.16%**

أما فيما يتعلق ببرنامج البحث العلمي فقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات 92.08 % ويرجع ذلك أساسا إلى تعطل إجراءات تقييم هياكل وبرامج البحث مما حال دون تمويل جزء منها.

بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة، تعود نسبة الانجاز إلى عدم الشروع في انجاز الأنشطة المبرمجة في إطار برنامج تطوير التعليم العالي من أجل التشغيلية (PROMESSE) والمتعلقة بتطوير التصرف في هياكل ومؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى ورود الفواتير المتعلقة بالعقود المبرمجة بين مركز الحساب الخوارزمي وكل من الوكالة التونسية للانترنات وشركة اتصالات تونس والخاصة بتراسل المعطيات بصفة متأخرة.

برنـامج "التعليم العالي"

رئيس البرنامج: السيد ماهر القصاب، المدير العام للتعليم العالي (إلى 29-02-2019)

السيد عبد المجيد بن عمارة، المدير العام للتعليم العالي (ابتداء من 01-03- 2019)

I. التقديم العام للبرنامج:

يهدف برنامج التعليم العالي إلى النهوض بجودة التكوين الجامعي وفقا للمعايير والمواصفات العالمية وتعزيز تشغيلية الخريجين من خلال إرساء شراكة متينة بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم الشعب التي تتميز نسبيا بقدرة تشغيلية عالية وتنمية شخصية الطالب وتطوير كفاءاته، ونشر ثقافة المبادرة بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات الجامعية.

ومن المتدخلين في إنجاز وتحقيق أهداف هذا البرنامج الذي تسهر على قيادته الإدارة العامة للتعليم العالي بالتنسيق مع الإدارة العامة للتجديد الجامعي ومكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية التي تشرف على المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بالإضافة إلى الإدارة العامة للبنايات والتجهيز.

وتمحورت التوجهات الاستراتيجية المرتبطة ببرنامج التعليم العالي حول المجالات والأهداف التالية :

- ✓ تحسين إعداد طلبة المستقبل للدراسات الجامعية،
- ✓ ملاءمة التكوين مع حاجيات المجتمع وسوق الشغل،
- ✓ الاستشراف والتكوين في المهن ذات القيمة المضافة العالية وذات القدرات التشغيلية الوافرة،
- ✓ ملاءمة مناهج التكوين وبرامجه في مختلف المسالك مع المتغيرات الوطنية والدولية ،
- ✓ تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين،
- ✓ ترشيد نظام تكوين الطلبة وتقييمهم،
- ✓ دفع إصلاح التعليم العالي الخاص في اتجاه المزيد من الجودة ،
- ✓ دعم التكوين في ثقافة المبادرة،

- ✓ تحسين البعد الممهنن في التكوين الجامعي،
- ✓ تحسين الإدماج المهني للخريجين ،
- ✓ تحسين ظروف الدراسة والعمل داخل المؤسسات الجامعية .

- **هيكلة البرنامج:**

تم تفريع برنامج التعليم العالي إلى البرامج الفرعية التالية :

- ✓ جامعة الزيتونة
- ✓ جامعة تونس
- ✓ جامعة تونس المنار
- ✓ جامعة قرطاج
- ✓ جامعة منوبة
- ✓ جامعة سوسة
- ✓ جامعة صفاقس
- ✓ جامعة جندوبة
- ✓ جامعة قابس
- ✓ جامعة المنستير
- ✓ جامعة القيروان
- ✓ جامعة قفصة
- ✓ الجامعة الافتراضية
- ✓ الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية
- ✓ مدينة العلوم
- ✓ قصر العلوم
- ✓ الهيئة الوطنية للجودة والتقييم والاعتماد

II. تقديم عام للإنجازات الخاصة ببرنامج "التعليم العالي":

تتمحور الانجازات الخاصة ببرنامج التعليم الحالي حول الأهداف التالية:

- إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل.
- تحسين التأطير بمؤسسات التعليم العالي والبحث .
- تحسين جودة التكوين الجامعي.

1- إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل:

- **تطور عدد خريجي التعليم العالي**

سجلت السنة الجامعية 2017-2018 تخرج 48747 طالبا مقابل 54511 في نهاية السنة الجامعية 2016-2017 أي بانخفاض يقدر بحوالي 11.82% وقد بلغت نسبة النجاح العامة في الأقسام النهائية 80.7% مقابل 80.2% خلال السنة الفارطة.

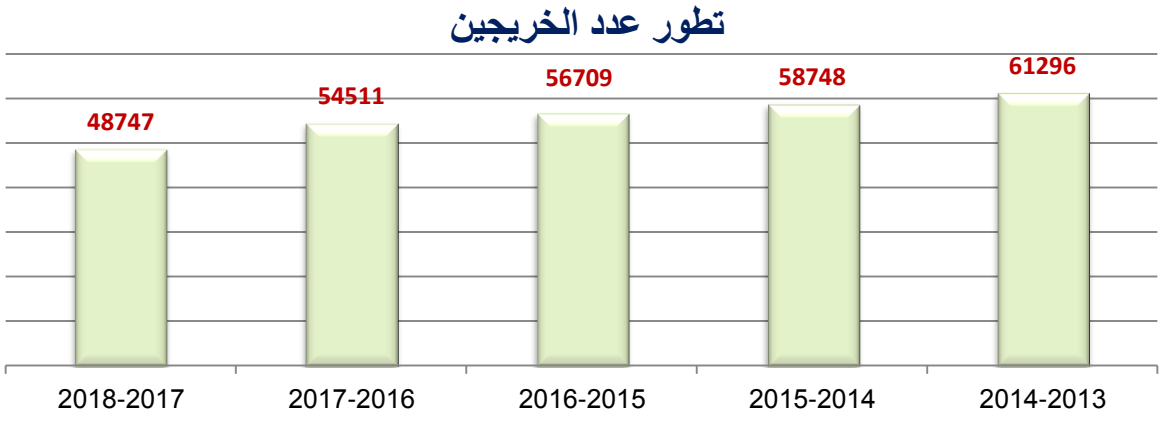

- **عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك**

عرف عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك ارتفاعا خلال السنة الجامعية 2019-2018 حيث بلغ 391 طالبا. كما شهدت السنة الجامعية 2019-2018 عدم فتح شهادات إجازة جديدة في البناء المشترك مقابل فتح 36 شهادات ماجستير مهني في إطار البناء المشترك.

عدد الشهادات في إطار البناء المشترك المتحصلة على التأهيل

السنة الجامعية	عدد شهادات الإجازة المؤهلة	عدد شهادات الماجستير المؤهلة	المجموع
2016-2015	3	4	7
2017-2016	8	3	11
2018-2017	3	5	8
2019-2018	0	36	36

2- تحسين الجودة والتأطير بمؤسسات التعليم العالي والبحث:

- **تطور عدد الطلبـــة في السنوات الأخيرة:**

شهد العدد الجملي للطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي والبحث انخفاضا متواصلا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ **233088 طالبا** خلال السنة الجامعية 2019-2018 مقابل 241084 طالبا خلال السنة الجامعية الفارطة (2017- 2018) أي بتراجع يقدر بـ 7996 طالبا ما يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة 3.32% من مجموع الطلبة.

ويتوزع هذا العدد على 204 مؤسسة تعليم عالي، منها 174 مؤسسة تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (باعتبار الجامعة الافتراضية) تضم 217257 طالبا و31 مؤسسة تحت إشراف مزدوج بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارات أخرى تضم 15831 طالبا.

تطور عدد الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية

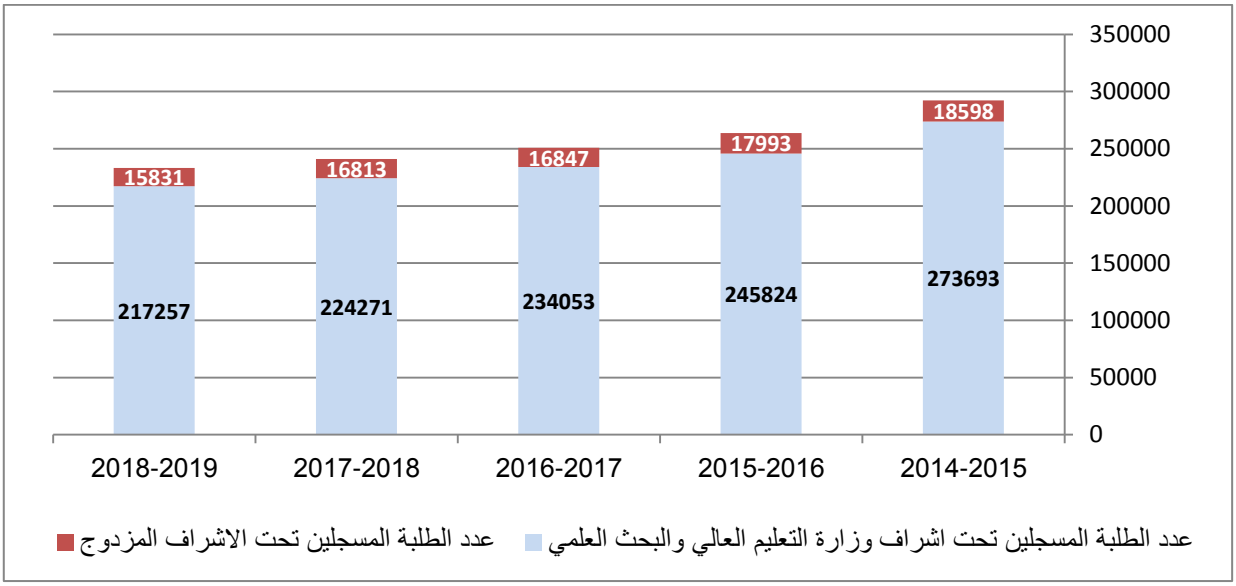

وقد عرف عدد الطلبة الجدد، المسجلين بالسنة الأولى من التعليم العالي، ارتفاعا طفيفا خلال السنة الجامعية 2018-2019، حيث بلغ 54150 طالبا مقابل 54007 طالبا خلال السنـــة الجامعية 2017-2018 أي بارتفاع يقدر بـ143 طالبا.

تطور عدد الطلبة الجدد

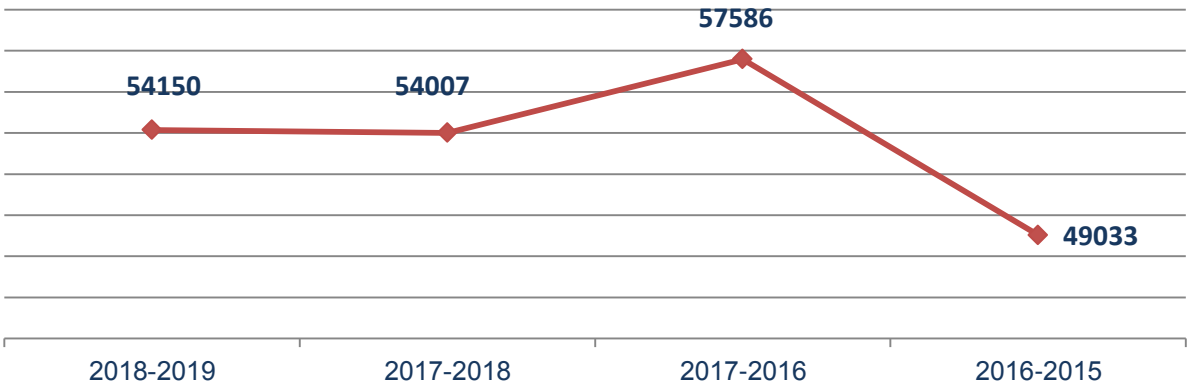

- **توزيع الطلبة المسجلين حسب الجامعات:**

تضم جامعة صفاقس العدد الأكبر من الطلبة خلال السنة 2018-2019، فقد بلغت نسبة الطلبة المسجلين بـــ 19 مؤسسة تابعة لها 12.85% من مجموع الطلبة مقابل 1.1% فقط بجامعة الزيتونة و12.61% بجامعة قرطاج بالرغم من انها تضم العدد الأكبر من المؤسسات (33 مؤسسة تعليم عالي).

توزيع الطلبة المسجلين حسب الجامعات خلال السنة 2019-2018

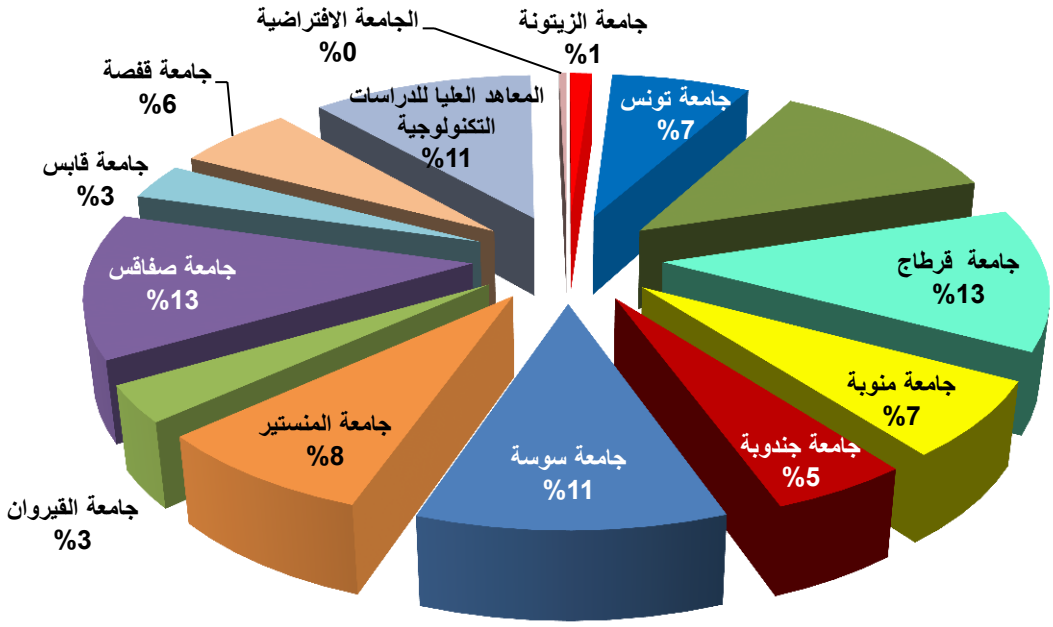

تطور عدد الطلبة المسجلين حسب الجامعات

السنة الجامعية	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018
جامعة الزيتونة	2 443	2418	2475	2400	2566
جامعة تونس	20 400	18935	17962	17308	16249
جامعة تونس المنار	36 229	33331	31426	30678	28245
جامعة قرطاج	38 998	34590	32088	31188	29397
جامعة منوبة	20 875	18746	17503	16460	15744
جامعة جندوبة	11 327	10238	10531	11097	11464
جامعة سوسة	32 707	28772	26822	25378	25226
جامعة المنستير	23 656	21278	19973	18876	18745
جامعة القيروان	10 435	9044	8216	7421	7616
جامعة صفاقس	37 377	34213	32986	31615	29951
جامعة قابس	18 139	15513	14472	13784	7501
جامعة قفصة	9 345	8416	7978	7493	13612
المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	29 971	27745	27709	26531	25885
الجامعة الافتراضية	389	578	759	855	887
المجموع	**292 291**	**263 817**	**250 900**	**241084**	**233088**

- **إطار التدريس:**

بلغ عدد الخطط المفتوحة لانتداب وترقية المدرسين الباحثين خلال سنة 2018، 1981 خطة أي بتراجع طفيف يقدر بـ 1.18% مقارنة بسنة 2017. ويمثل عدد الخطط المفتوحة في رتبة أستاذ محاضر 30% من العدد الجملي للخطط في حين أنه لم يتم فتح خطط انتداب في رتبة أستاذ مساعد.

أما في ما يتعلق بعدد المنتدبين خلال سنة 2018 فقد بلغ 241 مدرس باحث جميعهم في رتبة أستاذ محاضر 212 في حين بلغ عدد المدرسين الذين تمت ترقيتهم إلى رتبة أستاذ مساعد 720 مدرس مقابل 242 مدرس باحث تمت ترقيتهم إلى رتبة أستاذ تعليم عالي.

إحصائيات إجمالية لانتداب وترقية المدرسين الباحثين خلال سنة 2018

الرتبة	عدد الخطط المفتوحة	عدد المترشحين	عدد المنتدبين/ المرتقين	نسبة تسديد الخطط (%)
مساعد	0	0	0	**0**
أستاذ مساعد	0	0	0	**0**
أستاذ مساعد (ترقية)	1016	1021	720	**70.86%**
أستاذ محاضر (عن طريق الأشغال)	483	345	233	**48.24%**
أستاذ محاضر (عن طريق الدرس)	112	26	8	**4.14%**
أستاذ تعليم عال	370	297	242	**65.4%**
المجموع	**1981**	**1689**	**1203**	**%60.70**

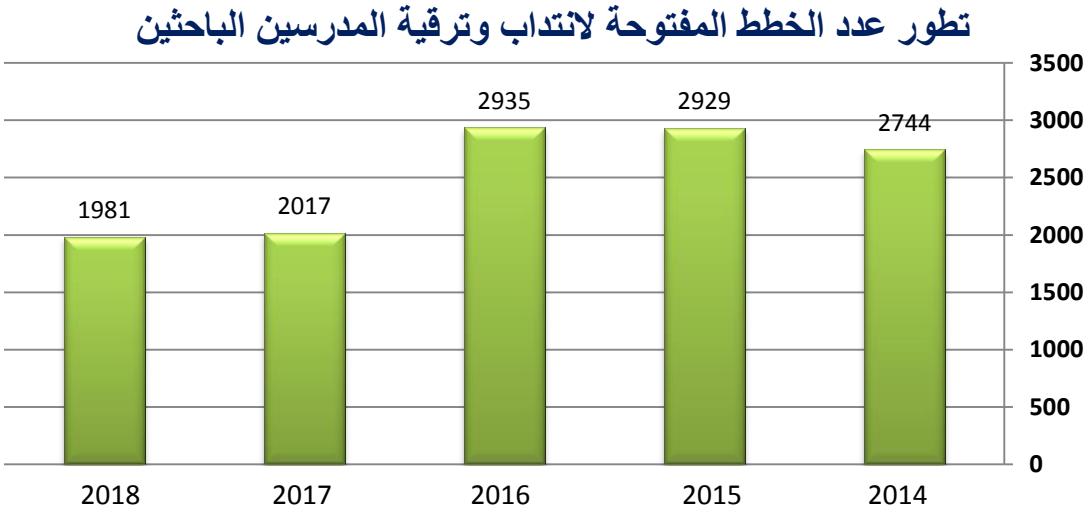

- **التعليم العالي الخاص:**

بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي خلال السنة الجامعية 2018-2019، 33267 طالبا مقابل 32236 طالبا خلال السنة الفارطة، وبذلك يسجل هذا العدد تطورا ضئيلا بنسبة 3% يرافقه تطورا طفيفا في عدد الطلبة الأجانب المسجلين بهذا القطاع.

كما شهدت السنة الجامعية 2018-2019 إحداث مؤسسة خاصة واحدة للتعليم العالي وغلق مؤسسة أخرى ليبلغ بذلك العدد الجملي للمؤسسات 76 مؤسسة.

السنة الجامعية	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018
مجموع طلبة التعليم العالي الخاص	30334	30669	31304	32236	33267
عدد الطلبة الأجانب	4668	4238	4273	4327	4691
عدد المؤسسات	63	66	72	76	76

تطور عدد الطلبة بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي

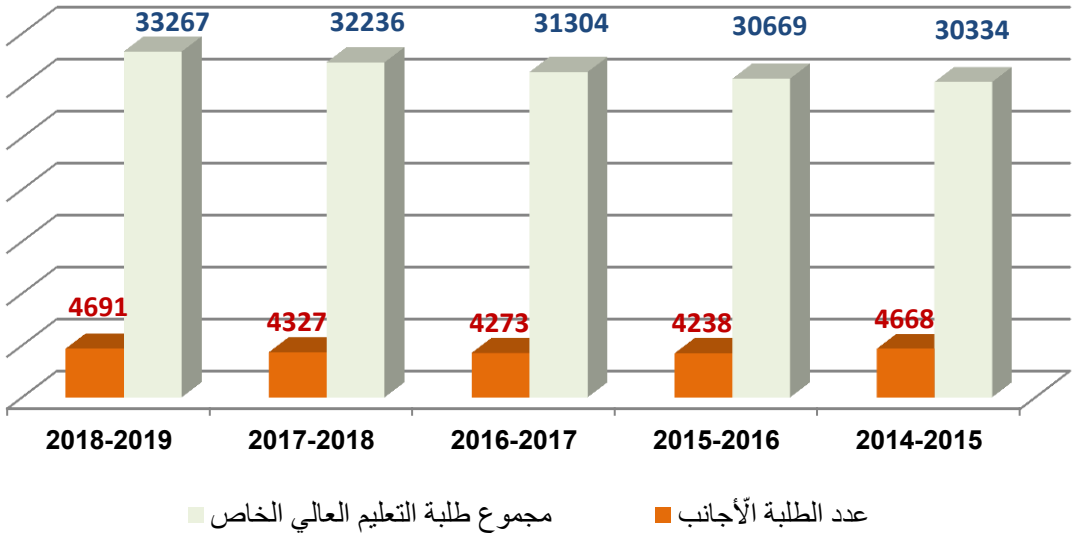

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج التعليم العالي لسنة 2018:

1. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 :

سجلت نسبة انجاز ميزانية برنامج التعليم العالي تحسنا كبيرا خلال سنة 2018، حيث تجاوزت الـ**100%** وشهدت نفقات العنوان الأول نسبة انجاز تقدر بـ **99.83%** في حين تحسن نسق الانجاز بالنسبة لاعتمادات التنمية ليبلغ **109.22%** ويعود هذا النسق أساسا إلى تنفيذ المشاريع المبرمجة لبناء وتهيئة مؤسسات التعليم العالي والبحث.

جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة:الألف دينار

البيان	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
العنوان الأول:	**942 621**	**958 121**	**956 489**	**1 632**	**99,83%**
التأجير العمومي	891 604	907 104	905 689	1 415	99,84%
وسائل المصالح	38 138	38 138	37 982	156	99,59%
التدخل العمومي	12 879	12 879	12 818	62	99,52%
العنوان الثاني:	**47 900**	**47 900**	**52 315**	**-4 415**	**109,22%**
الإستثمارات المباشرة	**47 320**	**47 320**	**51 735**	**-4 415**	**109,33%**
على الموارد العامة	40 420	40 420	43 187	-2 767	106,85%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	6 900	6 900	8 548	-1 648	123,88%
التمويل العمومي	**580**	**580**	**580**	**0**	**100,00%**
على المواد العامة	580	580	580	0	100,00%
على موارد القروض الخارجية الموظفة		0			
المجموع	**990 521**	**1 006 021**	**1 008 803**	**-2 782**	**100,28%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج التعليم العالي لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

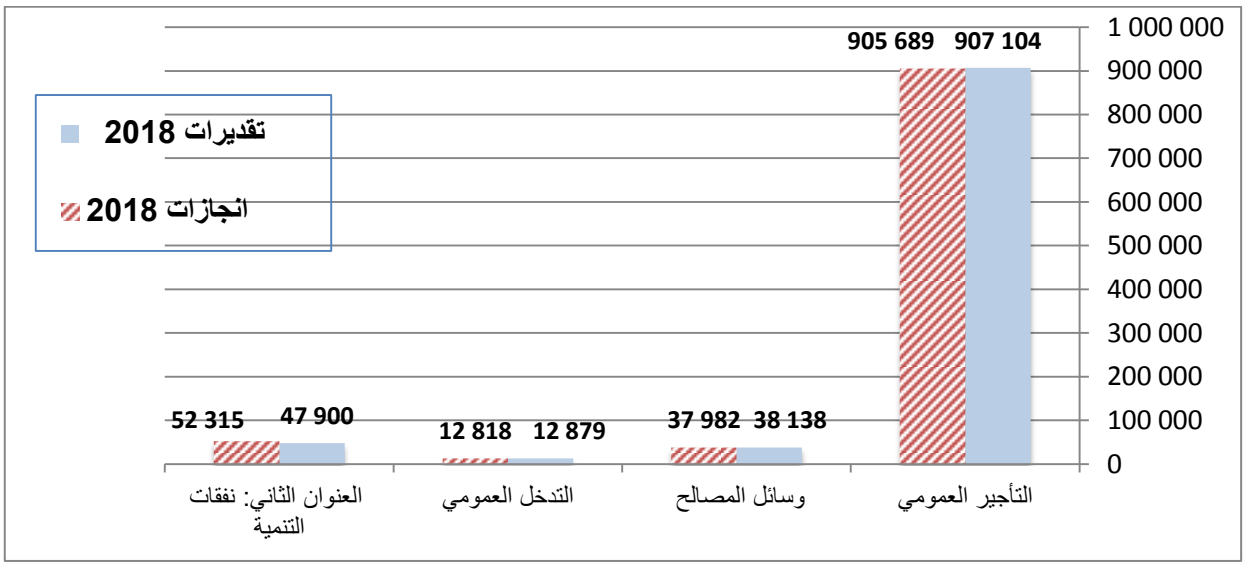

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة:الألف دينار

البرامج الفرعية	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
جامعة الزيتونة	9 305	9 455	9 229	226	97,61%
جامعة تونس	79 339	81 039	79 078	1961	97,58%
جامعة تونس المنار	101 320	102 520	101 966	554	99,46%
جامعة قرطاج	132 085	133 785	138 680	-4895	103,66%
جامعة منوبة	62 759	63 859	62 566	1293	97,98%
جامعة سوسة	79 237	79 837	79 142	695	99,13%
جامعة المنستير	75 440	76 740	78 615	-1875	102,44%
جامعة القيروان	47 812	48 312	57 943	-9631	119,93%
جامعة جندوبة	35 446	36 196	31 488	4708	86,99%
جامعة صفاقس	130 493	132 993	133 146	-153	100,12%
جامعة قابس	64 030	65 030	64 993	37	99,94%
جامعة قفصة	36 844	37 444	33 997	3447	90,79%
الجامعة الإفتراضية	5 910	5 910	5 910	0	100,00%
م ع للدراسات التكنولوجية	115 684	118 084	116 314	1770	98,50%
مدينة العلوم	6 269	6 269	6 187	82	98,69%
قصر العلوم	1 815	1 815	1 808	7	99,61%
القرية اللغوية	363	363	0	363	0,00%
الهيئة الوطنية للتقييم و ضمان الجودة والإعتماد	709	709	565	144	79,63%
برامج أخرى للتعليم العالي	5 661	5 661	7 179	-1518	126,81%
المجموع العام	**990 521**	**1 006 021**	**1 008 803**	**-2782**	**100,28**

وقد تم تسجيل نسب مرتفعة لاستهلاك ميزانيات البرامج الفرعية اجمالا حيث فاقت في مجملها 90% وتجاوزت في بعض الأحيان نسبة 100 % فيما عدا جامعة جندوبة و الهيئة الوطنية للتقييم و ضمان الجودة و الإعتماد وقد حققت جامعات قرطاج، المنستير، القيروان وصفاقس للسنة الثانية على التوالي نسب انجاز تتجاوز الـ100% أما بالنسبة للقرية اللغوية فإنه لم يتسن دخولها حيز النشاط الفعلي خلال سنة 2018 لافتقارها تماما للموارد البشرية .

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية سنة 2018

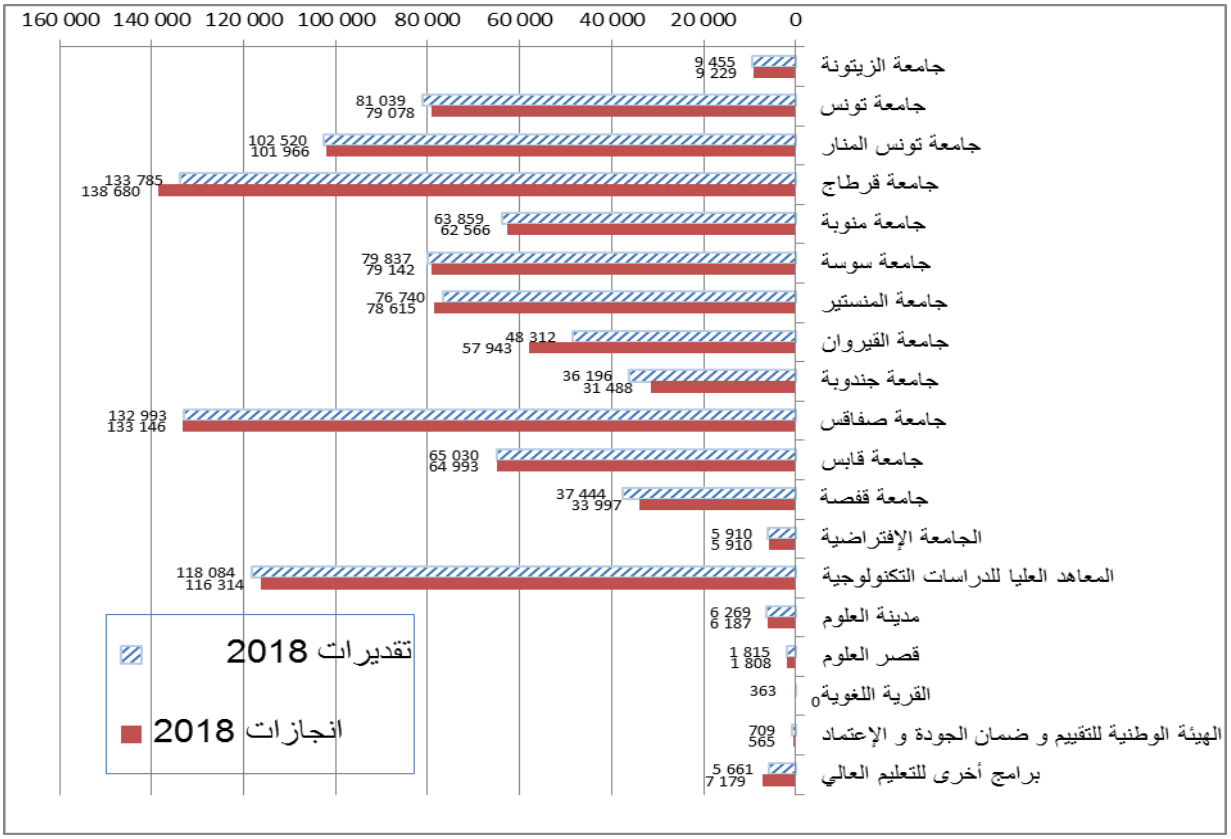

نسبة تنفيذ الميزانية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

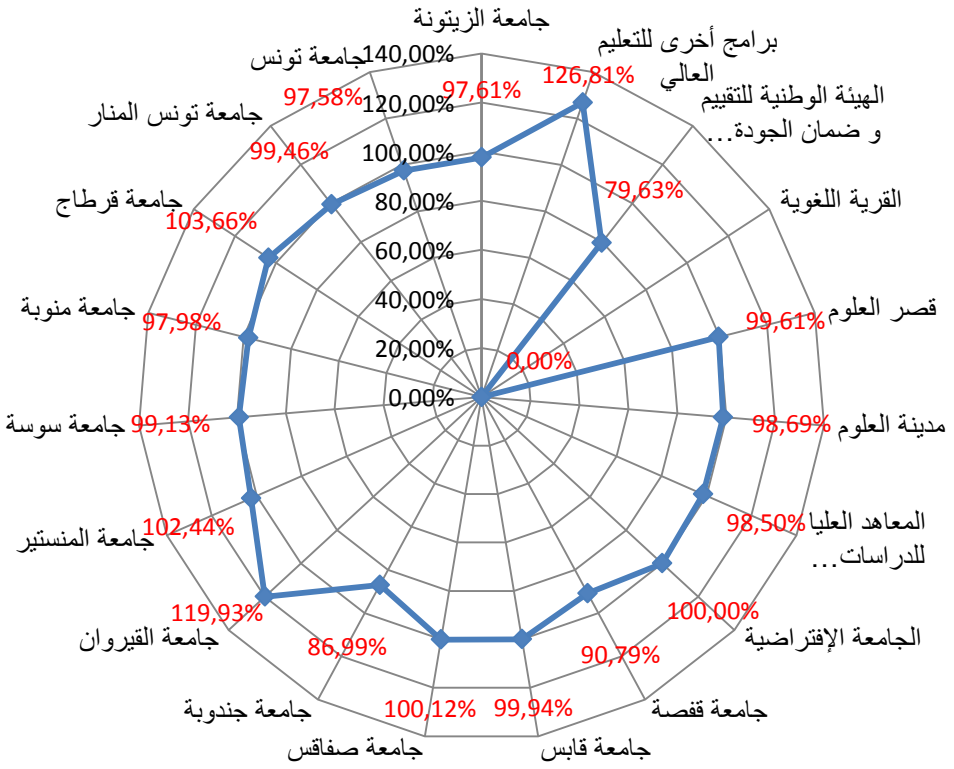

2. نتائج القدرة على الأداء لسنة 2018:

الهدف 1.1: إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل.

يتمثل هذا الهدف في اعداد الطلبة وفقا لحاجيات المجتمع وسوق الشغل وتوفير الأرضية الملائمة لتيسير الإدماج المهني للخريجين.

المؤشر1.1.1: نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات الواعدة من مجموع الطلبة.

تواصلت مجهودات الوزارة خلال السنة الجامعية 2018-2019 في العمل على تعزيز طاقة الاستيعاب في الاختصاصات الواعدة مثل الصحة وعلوم الاعلامية والملتيميديا وهندسة التعمير والبناءات وشعب الهندسة والتقنيات المماثلة، غير أن عدد الطلبة المسجلين في الاختصاصات المذكورة شهد تراجعا يعود خاصة للتراجع المتواصل في العدد الجملي للطلبة المسجلين في التعليم العالي.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018*	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
طاقة الإستيعاب في الاختصاصات الواعدة	عدد	110687	102386	95,9%	107809	100112	%95.74
طاقة الاستيعاب الجملية	عدد	250030	241084		240347	233088	
نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات الواعدة من مجموع الطلبة	نسبة	44,27%	42,47%		%44.86	%42.95	

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات الواعدة من مجموع الطلبة

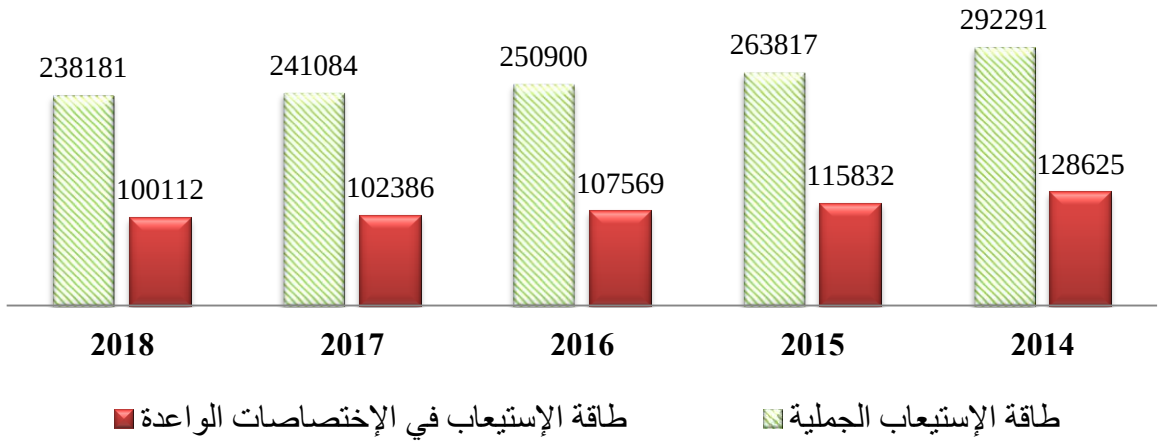

المؤشر2.1.1: نسبة تطور عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك (الاجازات)

عرف عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك ارتفاعا خلال السنة الجامعية 2019-2018 حيث بلغ 391 طالبا أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 15.34% مقارنة بالسنة الجامعية 2018-2017 ويعود هذا الارتفاع إلى مزيد الانفتاح على سوق الشغل ودعوة المؤسسات الاقتصادية إلى الانخراط في مثل هذه الشهادات لضمان تكوين ملائم لحاجياتها مع حث مؤسسات التعليم العالي على الاستثمار فيها.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018*	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك	عدد	460	331	72%	530	391	119.27%
نسبة تطور عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك	عدد	10.6%	-20.4%		15.2%	18.13%	

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

تطور عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك

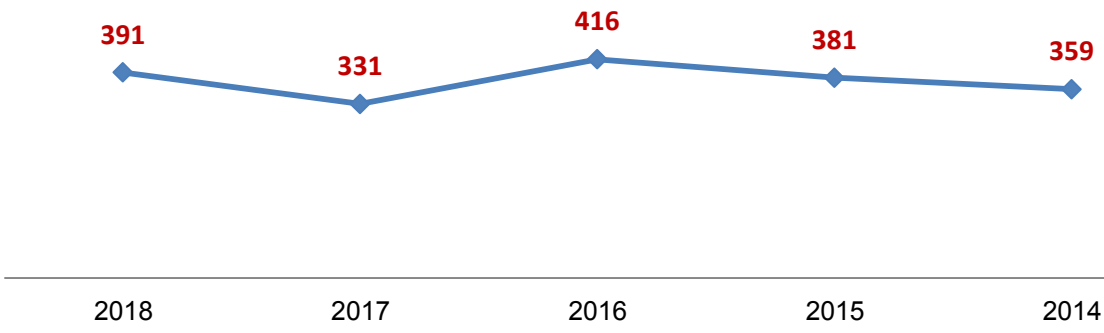

الهدف 2.1 : تحسين التأطير بمؤسسات التعليم العالي والبحث:

يتمثل الهدف في تحسين نسبة تأطير الطلبة من جهة وتحسين نسبة التأطير البيداغوجي من جهة لأخرى بما من شأنه أن يأثر إيجابيا على جودة التكوين بالمؤسسات الجامعية.

المؤشر1.2.1: نسبة تأطير الطلبة

شهدت نسبة التأطير تحسنا كبيرا خلال السنـــة الجامعية 2019-2018، اذ بلغت حوالي19.3 طالبا بالنسبة لكل مدرس قار برتبة أستاذ مساعد فأكثر مقابل 24.4 طالبا بالنسبة لكل مدرس قار

برتبة أستاذ مساعد فأكثر خلال السنة الجامعية 2017-2018. ويعود هذا الارتفاع إلى التراجع الذي شهده عدد الطلبة النظاميين في السنوات الأخيرة وذلك بالتوازي مع ارتفاع في عدد المدرسين الجامعيين القارين برتبة أستاذ مساعد فأكثر. هذا وقد قامت الوزارة، في السنوات الأخيرة، بفتح أغلب خطط الانتداب في رتبة أستاذ مساعد. وتجدر الإشارة أن هذه النسبة الجملية تخفي تفاوتا كبيرا بين الجامعات وحسب الاختصاصات.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز 2017	تقديرات *2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز 2018
عدد الطلبة [1]	**عدد**	216121	208850	108.55 %	206515	207203	123.7%
عدد المدرسين الجامعين القارين برتبة أستاذ مساعد فأكثر [2]	**عدد**	8346	8920		8505	10553	
عدد الطلبة بالنسبة لكل مدرس قار برتبة أستاذ مساعد فأكثر (نسبة التأطير)	**نسبة**	25.9	23.4		24.3	19.63	

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

نسبة تأطير الطلبة

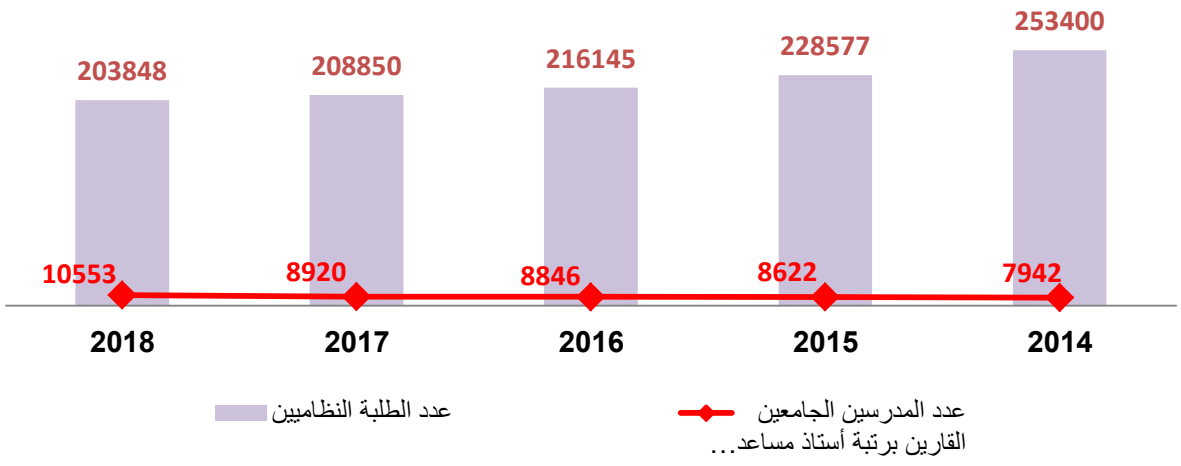

[1] لا يشمل طلبة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية

[2] معطيات من الإدارة العامة للمصاح المشتركة (قانون الإطار)

المؤشر2.2.1: نسبة التأطير البيداغوجي

بلغ عدد المدرسين الجامعيين من صنف "أ" 19.2% من العدد الجملي للمدرسين الجامعيين خلال السنة الجامعية 2018-2019 وقد سجلت هذه النسبة استقرارا مقارنة بالسنة الجامعية 201-2017. ويعود هذا الاستقرار إلى تقلص عدد الخطط المفتوحة سنويا (انتدابات جديدة) وإلى مغادرة عدد هام من المدرسين من صنف "أ" للإلحاق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني أو للتقاعد.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات *2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد الأساتذة الجامعيين صنف "أ"[3]	عدد	2707	2563	105.5%	2845	2598	101.6%
عدد الأساتذة الجامعيين صنف "أ" و"ب"[4]	عدد	14914	13373		15093	13538	
عدد الأساتذة الجامعيين صنف "أ" بالنسبة إلى عدد الأساتذة الجامعيين "أ" و"ب"	نسبة	18,2%	19.2%		18.9%	19.2%	

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

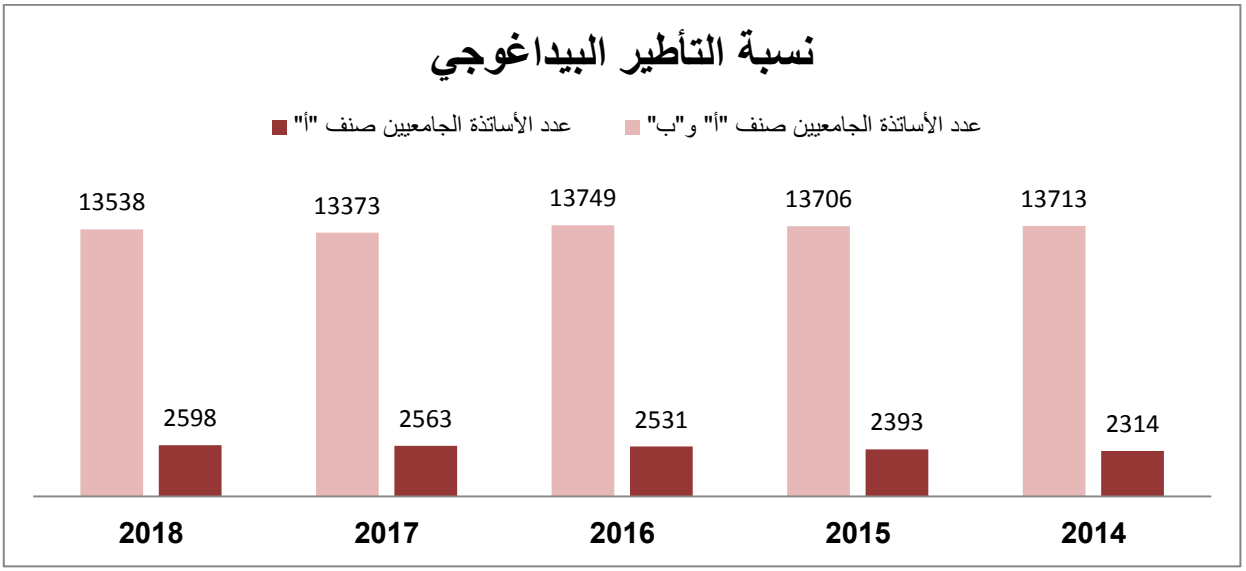

[3] معطيات من الإدارة العامة للمصاح المشتركة (قانون الإطار)

[4] معطيات من الإدارة العامة للمصاح المشتركة (قانون الإطار)

الهدف 3.1 : تحسين جودة التكوين الجامعي:

يتمثل هذا الهدف في الرفع من جودة التكوين الجامعي وتحسين مردوديته لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على التكوين الذي يتلقاه الطلبة وتحسين إدماجهم في سوق الشغل.

المؤشر 1.3.1: معدل السنوات المقضاة للحصول على شهادة الإجازة

شهد عدد السنوات المقضاة للحصول على الشهادة الوطنية للإجازة بمؤسسات التعليم العالي خلال السنة الجامعية 2017-2018 استقرارا مقارنة بالسنة الجامعية السابقة حيث بلغ ما يعادل 3.61 سنة مقضاة.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات *2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
معدل السنوات المقضاة للحصول على شهادة الإجازة	عدد	3.52	3.61	%97.5	3.53	*3.61	%97.78

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

** بصدد التحيين في انتظار ورود كل المعطيات من الجامعات.

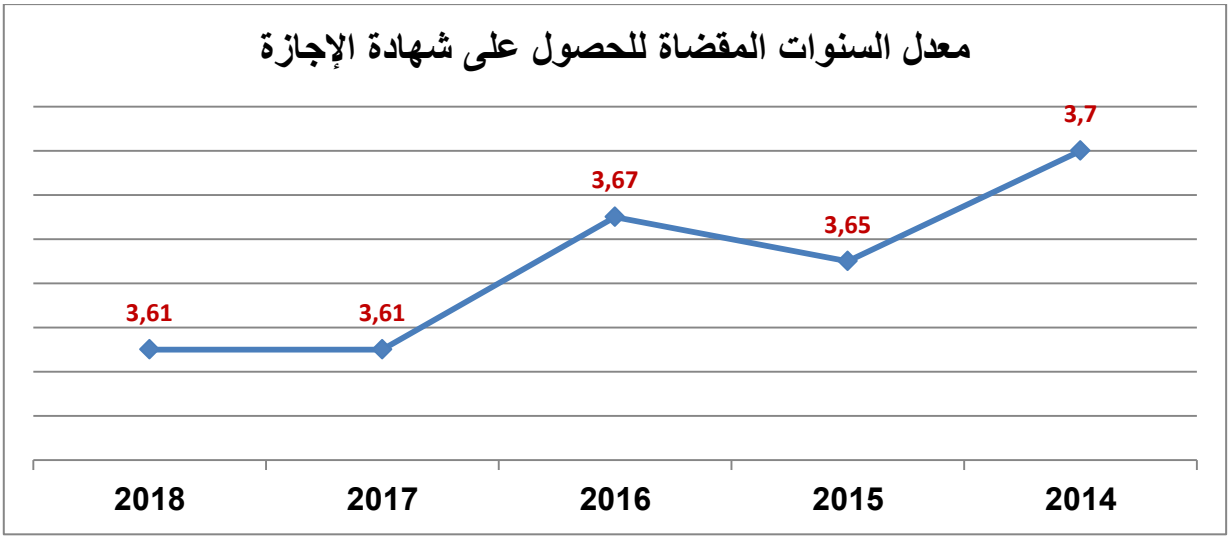

المؤشر 2.3.1: نسبة الرسوب بالسنة الأولى من الإجازة

حافظ مؤشر نسبة الرسوب بالسنة الأولى من الإجازة بمؤسسات التعليم العالي خلال السنة الجامعية 2017-2018 على نفس المستوى مقارنة بالسنة الجامعية السابقة وهو ما يعادل 41.6%.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات *2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد الطلبة الراسبون بالسنة الأولى	عدد	28478	26498	%111.3	25925	25890	101.47%
عدد الطلبة المسجلون بالسنة الأولى	عدد	61565	63638		61406	62200	
نسبة الرسوب بالسنة الأولى من الإجازة	نسبة	46.3%	41.6%		%42.21	%41.6	

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

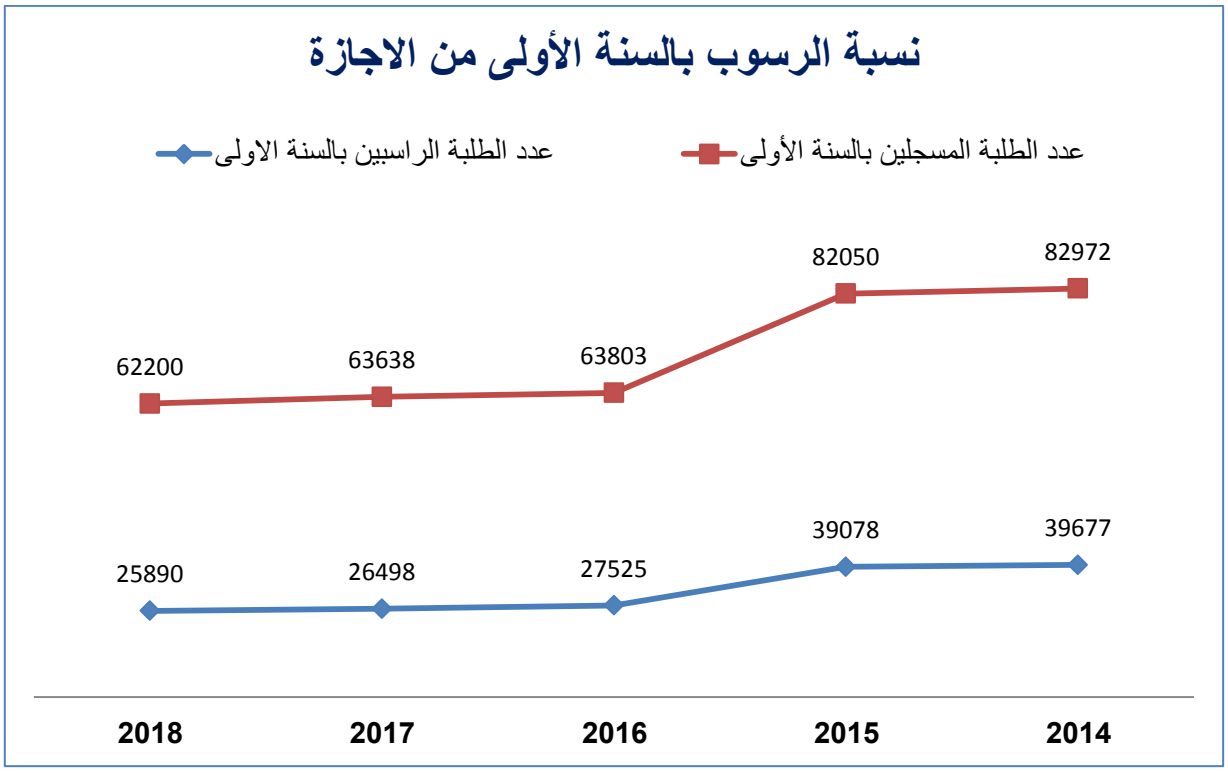

<u>المؤشر 3.3.1:</u> نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة:

يشهد هذا المؤشر نسب انجاز تناهز الـ 100 % خلال سنتي 2017 و2018 ويرجع هذا إلى تحسن نسق انجاز المشاريع المبرمجة للبنايات. حيث ارتفع هذا النسق نظرا لأن المشاريع المتواصلة أتمت في أغلبها مراحل الدراسات وانطلقت في الأشغال.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة	عدد	145	144		149	147	
العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	عدد	174	174	99.28%	174	174	99.88%
نسبة مؤسسات التعليم العالي التي تعمل في فضاءات قارة	نسبة	83,3%	82.7%		85,6%	85,5%	

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

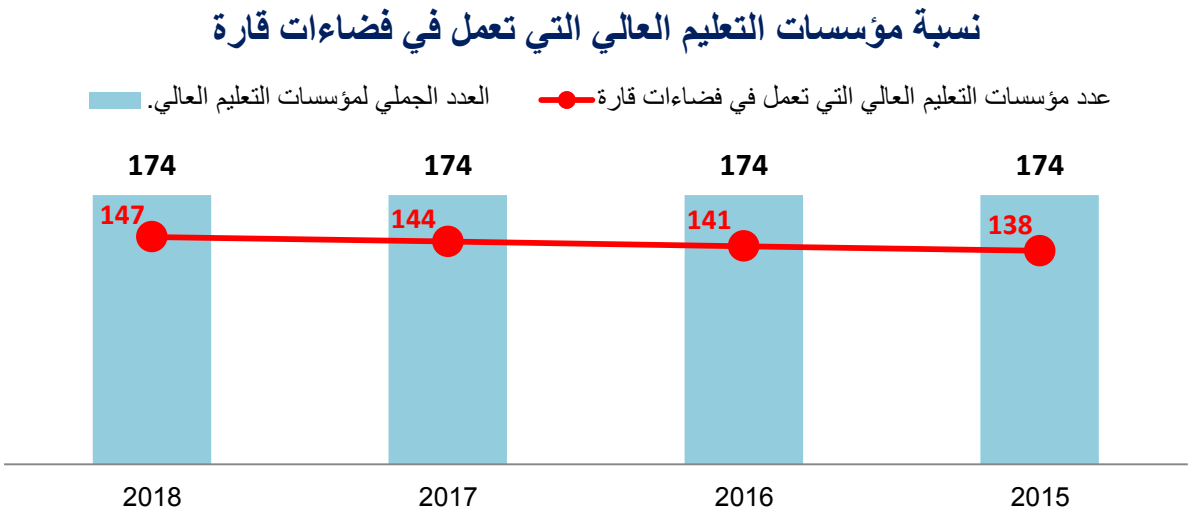

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

1-3 أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج :

- عدم التلاؤم بين مؤهلات حاملي شهادة الباكالوريا والاختصاصات التي يتم توجيههم إليها،
- التراجع المهم لعدد الطلبة المسجلين خاصة بمؤسسات التعليم العالي التابعة لجامعات المناطق الداخلية،

- تباين في مستوى جودة التكوين بين الجامعات وبين الشعب نظرا للاختلافات المسجلة على مستوى العديد من العوامل منها نسبة التأطير وتوفر هياكل البحث (مخابر، وحدات بحث...) ونوعية المحيط الاجتماعي والاقتصادي المتوفر،

- نقص في الكفاءات الأفقية للطلبة (اللغات الاجنبية وخاصة منها الإنقليزية، والإعلامية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال...) وغياب مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتربية على ثقافة المبادرة،

- تأهيل شهادات ومسالك دون الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات سوق الشغل والمؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع عدد الخريجين في الاختصاصات ذات التشغيلية المتدنية،

- تعدد الأنظمة الأساسية لإطار التدريس بالمؤسسات الجامعية وعدم تجانسها (المدرسون الباحثون والتكنولوجيون والمبرزون والسلك المشترك)،

- غياب برامج لتكوين المكونين في البيداغوجيا الجامعية وخاصة بالنسبة إلى بعض الاختصاصات الدقيقة،

- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي وعدم ملاءمة التكوين لخصوصية الجهة مع اختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،

- تراجع قدرة المؤسسات الاقتصادية على تشغيل حاملي الشهادات العليا بما في ذلك الشهادات التي تهم الاختصاصات الواعدة وذلك نظرا لأن التحولات السياسية والاجتماعية للبلاد أثرت سلبيا على النسيج الاقتصادي،

- صعوبة في تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بتفتح مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على المحيط مما أدى إلى غياب شراكة دائمة وفعلية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي خاصة على مستوى التكوين والتربص،

- عدم استقلالية الجامعات اقتصاديا وإداريا وما انجر عنها من صعوبات مالية وضغط متزايد على الميزانية وانعكاسات ذلك على تحسين ظروف التدريس (انتدابات، بنايات وتجهيزات جديدة، صيانة...).

2-3 التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاخلالات في تنفيذ البرنامج

حرصا على تجاوز الصعوبات التي مازالت تحول دون تسهيل تنفيذ برنامج التعليم العالي، شرعت الوزارة في تركيز برامجها بالنسبة إلى الفترة القادمة على تحسين جودة التكوين وضمان ملاءمته

للمواصفات العالمية ودعم تشغيلية خريجي التعليم العالي وتطوير منظومة البحث والتجديد كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تفعيل مخرجات مؤتمر إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

1-2-3 إصلاح منظومة "أمد" ومراجعة التكوين الهندسي والدراسات الطبية وشبه الطبية:

تخضع حاليا جميع النظم البيداغوجية بالنسبة إلى مختلف الشهادات ومراحل التكوين والاختصاصات بالتعليم العالي (نظام "أمد" و الدراسات الطبية والدراسات الهندسية) إلى إصلاح عميق، يهدف إلى تجاوز الاخلالات البيداغوجية والتشريعية والتنظيمية التي رصدتها عملية التقييم والتشخيص والتي أثرت على مستوى التكوين الجامعي تكوينا وتقييما، اذ يتم تنفيذ قرارات واصلاحات وقع اتخاذها بمشاركة 500 أستاذ جامعي، وقد تم تفعيل بعضها وسيتم تفعيل بالعض الآخر خلال الفترة المقبلة.

- **نظام "أمد" :**

في إطار مزيد الحرص على تكريس المبادئ التي يقوم عليها نظام "أمد" والمتمثلة خاصة في الحركيـة وفي وجوبية التربصات ومرونة أنظمة التقييم والامتحانات وإحداث المعابر بين الاجازة الأساسية والتطبيقية، تم توحيد الإجازتين وذلك ببرمجة تربصات في مختلف المسارات الإشهادية واعتماد مقاربة المهن والكفاءات وتوفير وحدات تعليمية اختيارية للطالب مع امكانية التخصص بداية من السداسي الثالث.

وسيتم لاحقا العمل على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل:

- إرساء معابر بين شهادتي ماجستير البحث والماجستير المهني،
- إحداث شهادة "باكالوريا زائد 4" حسب امكانيتين :
  - ✓ على مستوى السنة الأولى ماجستير
  - ✓ إضافة سنة للإجازة.

- **الدراسات الهندسية :**

يعد التكوين الهندسي من أبرز مسالك الامتياز الممهننة في التعليم العالي. إلا أنه يقتضي العمل على دعم جودته باحترام المعايير الدولية والاتجاه نحو الاعتماد وطنيا ودوليا. كما يجدر العمل على تعزيز بعده التطبيقي الممهنن لتكوين المزيد من المهندسين الميدانيين وفتح المعابر مع المسالك الممهننة الأخرى.

وعملا على ملاءمة برامج التكوين الهندسي لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واكسابها بعدا دوليا وتيسير الاعتراف بالكفاءات الوطنية عالميا وتواصلا مع ما خلصت إليه أعمال جلسات لجان اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، تم بمقتضى المنشور عدد 50 لسنة 2018، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، إحداث لجان وطنية في قطاع التكوين الهندسي مهمتها تقييم عروض التكوين واقتراح كل ما من شأنه تطوير منظومة التكوين الهندسي.

كما تسعى الوزارة إلى إحداث شهادة وسيطة (الباكالوريا مع 3 سنوات دراسة) ضمن المسار الدراسي للتكوين الهندسي وتقوم بدراسة جدوى المرور إلى اعتماد المراحل التحضيرية المندمجة بالنسبة إلى جميع مسالك الحصول على الشهادة الوطنية لمهندس.

- **<u>الدراسات الطبية وشبه الطبية :</u>**

لقد شهد قطاع التكوين في الاختصاصات الطبية وشبه الطبية تقدما ملحوظا على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الدولي.

فالتكوين في هذا المجال يعد ذو جودة عالية مما أثار الاهتمام المتزايد للطلبة التونسيين وكذلك الأجانب بما يتجاوز على نحو واسع طاقة الاستيعاب. ومن جهة أخرى مكن الشروع في إصلاح الدراسات الطبية من رفع مستوى التكوين فيها بهدف مطابقته للمعايير الدولية، إلا أنه تبقى بعض التحديات التي يجب رفعها خاصة منها اعتماد كليات الطب وجودة التكوين في الشعب شبه الطبية. إضافة إلى أن الترفيع في نسبة التأطير وتوحيد شروط الالتحاق بهذه الشعب يتطلب مزيد التفكير.

وقد تم إحداث لجنة مشتركة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة تعني بإصلاح منظومة التكوين في الاختصاصات الطبية وشبه الطبية وبمراجعة النصوص القانونية لتفادي النقائص. وفي هذا الصدد صدر الأمر الحكومي عدد 341 لسنة 2019 المؤرخ في 10 أفريل 2019 والمتعلق بضبط الاطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على شهادات الدراسات الطبية.

كما تمت صياغة مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح الأمر عدد671 لسنة 2010 المؤرخ في 5 أفريل 2010 والمتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمعاهد العليا لعلوم التمريض.

3-2-2 النظام الأساسي للمدرسين :

عملت الوزارة في إطار الإصلاح وبالتشاور مع جميع الأطراف المعنية على مراجعة النظام الأساسي الخاص بالأساتذة والباحثين الجامعيين وذلك بهدف دعم جودة التعليم العالي والبحث

العلمي من خلال توفير إطار تدريس وبحث ذو كفاءة عالية يعمل في إطار نظام أساسي متجانس يشجع على تطوير البحث والتميز ويسمح له بالتدرج في مساره المهني.

وفي هذا الإطار تم إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين للتعليم العالي والبحث.

ويمثل النظام الأساسي الجديد نقلة نوعية، حيث سيدخل تغييرات هيكلية تتمثل أساسا في :

- ضبط الرتب العلمية للمدرسين،
- إحداث درجات للارتقاء في الرتب والمسار المهني للمدرسين الجامعيين،
- وضع شروط تقييم جديدة للانتداب والتدرج ترتقي إلى المعايير الدولية من حيث اعتبار تنوع مهام الأستاذ الجامعي،
- اضفاء اكثر شفافية وموضوعية على التقييم وإجراءات الارتقاء المهني،
- التشجيع والتحفيز على الإنتاج العلمي والتجديد البيداغوجي والانخراط في الحياة الجامعية طيلة المسار المهني للمدرسين الجامعيين،
- التبسيط في الإجراءات الإدارية، والتقليص من عدد المناظرات، والتخلي عن التصنيف الإداري للمدرسين الجامعيين.
- تنظيم لجان الانتداب والترقية واللجان القطاعية...

3-2-3 التكوين المستمر:

يمثل التكوين المستمر إحدى المهام المركزية لمنظومة التعليم العالي باعتباره امتدادا منطقيا للتكوين القاعدي الذي يمثل مهمتها الأساسية وهو ما يطرح بجديّة ضرورة تطوير التكوين المستمر في التعليم العالي والوقوف على النقائص والاختلالات التي تعيق سيره وتحول دون نجاعته، والارتقاء به في إطار منظومة متناسقة تحدد الحاجيات وتضبط الآليات والموارد الضرورية وتحدد الأطراف المتدخّلة في الميدان.

ويهدف تنظيم التكوين المستمر في التعليم العالي خاصة إلى دعم وتطوير المعارف والمهارات والكفاءات لدى الراغبين في مواصلة التكوين بالإضافة إلى تعزيز التشغيلية وتيسير الاندماج المهني للمتكونين وخلق فرص لتطوير مساراتهم المهنية ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية إضافة إلى تنمية الموارد المالية الذاتية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وتعزيز استقلاليتها المالية من خلال دعم انفتاحها على المحيطين الاقتصادي والاجتماعي بما يمكن من

تطوير وسائل العمل داخليا بما ينعكس إيجابيا على جودة التكوين والبحث العلمي ويعزز إشعاع الجامعة على محيطها وريادتها للتنمية في جهتها من خلال توطيد الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتقريب المؤسسات الاقتصادية من الجامعة.

وفي هذا الصدد تعمل الوزارة حاليا على سن نص قانوني يهدف خاصة إلى :

- تنظيم أشكال التكوين المستمرّ بصيغتيه الحضوريّة وعن بعد،
- تحديد مدّة هذا التكوين ومعاليم التسجيل في دروس وحلقات التكوين المستمرّ وصيغ استخلاصها،
- ضبط تأجير الكفاءات الجامعيّة والمهنيّة المتدخّلة في التكوين،
- تشجيع وتطوير الشّراكة مع المؤسّسات والمنظمات والجمعيّات والهياكل والجامعات المهنيّة في مجال التّكوين المستمر
- ضبط كيفية توزيع عائدات التكوين المستمر.

4-2-3 تدابير أخرى:

- السعي إلى تحويل صبغة عدد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية وذلك نظرا إلى ضرورة انخراط مختلف المؤسسات الجامعية في نظم ضمان الجودة والاعتماد الأمر الذي سيمكنها من تعزيز دورها التنموي داخل محيطها الاقتصادي والاجتماعي ومزيد اشعاعها على الصعيد الدولي. وقد تم في هذا الاطار تحويل صبغة جامعة تونس الافتراضية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 2542 لسنة 2015 الصادر في 21 ديسمبر 2015.
- تطوير شبكة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات خلال السنتين الأخيرتين من 6 مراكز في 2017 إلى قرابة 150 مركزحاليا. وتهدف هذه المراكز إلى تمكين الطلبة من خدمات ارشاد وتوجيه وبرامج تكوين ودورات إشهاد قصد مساعدتهم على الاندماج في سوق الشغل واكتساب قدرات في مجال المبادرة والريادة في الأعمال.
- ارساء مشروع لاستقطاب الطلبة الأجانب، وتحديدا طلبة افريقيا جنوب الصحراء، والعمل على حسن تأطيرهم وادماجهم في الوسط الجامعي وفي المجتمع، مع إحداث "الوكالة التونسية لتوجيه واستقبال الطلبة الأجانب" وهي فضاء يوفر جميع الخدمات التي يحتاجها الطالب الأجنبي وتعنى بتوجيهه ومساعدته.

- إحداث لجان مشتركة بين وزارة التعليم العالي وعدد من الوزارات لتنسيق أعمال الإشراف المزدوج على مؤسسات التعليم العالي على غرار:

✓ لجنة تنسيق المسائل المشتركة في مجال التكوين وأنشطة البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي والبحث في مجال الرياضة والتربية البدنية ، حيث تم اعداد مشاريع نصوص قانونية متعلقة بنظم الدراسات والامتحانات وبالنظام الأساسي الخاص بمدرسي التربية البدنية وإطارات مهن الرياضة.

✓ لجنة مشتركة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الاجتماعية لتنسيق أنشطة مؤسسات التعليم العالي والبحث ذات الاشراف المزدوج وحوكمة التصرف فيها خاصة فيما يتعلق بالمسائل اللوجستية والموارد البشرية واقتراح الحلول المناسبة فيما يتعلق بوضعية الطلبة المكفوفين المزاولين بالمدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس وذلك من خلال ابرام اتفاقية مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي تنص على تهيئة مقر الاتحاد الوطني للمكفوفين وتوفير افضل الظروف الملائمة للدراسة بالنسبة لهؤلاء الطلبة.

✓ لجنة مشتركة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية تعمل على صياغة مشروع احداث بكالوريوس (4 سنوات) في التربية والتعليم لتكوين مكونين في التعليم الثانوي.

برنـامج "البحـث العلمي"

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد بن عمارة، المدير العام للبحث العلمي (إلى 29-02-2019)

السيدة سامية الشرفي قدور، المديرة العامة للبحث العلمي (ابتداء من 01-03- 2019)

I. تقديم عام لبرنامج البحث العلمي

لتحقيق نقلة نوعية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ولجعله قاطرة وأداة للتنمية المستدامة وحرصا منها على دعم الجودة والتميز في هذا القطاع، انخرطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة البحث والتجديد ضمن مقاربة تشاركية تجسدت اهم توجهاتها من خلال مخرجات مؤتمر تفعيل إصلاح التعليم العالي في ديسمبر 2017.

وتتركز جهود الوزارة اليوم على تحقيق التوجهات الاستراتيجية التالية:

- إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد بمساهمة كل الأطراف المتدخلة،
- توجيه البحث نحو أولويات وطنية تحدّد بالشراكة مع مختلف الفاعلين في قطاعات التنمية قصد دعم فرص التثمين والتجديد،
- توجيه البحث العلمي نحو حاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- إرساء شراكة فاعلة بين قطاعات التكوين والبحث والإنتاج وبين القطاع العام والقطاع الخاصّ،
- تثمين نتائج البحث تلبية لحاجيات الاقتصاد الوطني من خلال المشاركة في تحسين الانتاج الصناعي ذي القيمة المضافة العالية،
- توجيه برامج ومشاريع التعاون الدولي نحو أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتميز العلمي،
- تشجيع تنقل وتفرغ الباحثين والصناعيين في الاتجاهين للارتقاء بالتجديد ونقل التكنولوجيا،
- العمل على الارتقاء بنفقات البحث والتجديد مع التركيز على النهوض بمساهمة المؤسسات والمنشآت العمومية والقطاع الخاص في تمويل البحث والتجديد والعمل على الرفع من الاعتمادات المتأتية من التعاون الدولي،

وتتماشى هذه التوجهات مع ما تم تبنيه ضمن المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 وتتجسد من خلال العمل على:

- المساهمة في إرساء نظام وطني لحوكمة البحث والتجديد،
- النهوض بمنظومة تثمين البحث ونقل التكنولوجيا،
- دعم البنية التحتية للبحث والتجديد،
- دعم الموارد البشرية والمالية وحسن توظيفها
- تعزيز مساهمة التعاون الدولي في دعم منظومة البحث والتجديد.

ومن بين المتدخلين في إنجاز وتحقيق التوجهات الاستراتيجية لهذا البرنامج نجد:

- الإدارة العامة للبحث العلمي،
- الإدارة العامة لتثمين البحث،
- الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي،
- مراكز البحث العلمي،
- الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي.

ويتفرع برنامج البحث العلمي إلى البرامج الفرعية التالية:

- ✓ البحث العلمي الجامعي،
- ✓ مراكز ومعاهد البحث،
- ✓ الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث،
- ✓ برامج أخرى للبحث العلمي.

II. إنجازات برنامج البحث العلمي

شهدت منظومة البحث العلمي والتجديد خلال سنة 2018 تطورا عبر تحقيق عديد الإنجازات التي تندرج ضمن تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للوزارة وكان ذلك بالخصوص من خلال:

- تقدم العمل فيما يتعلق بإحداث الهيئة العليا لحوكمة البحث،
- تقدم العمل فيما يتعلق بتصنيف هياكل البحث ومدارس الدكتوراة،
- الشروع في تحيين الإطار القانوني لمنظومة البحث العلمي على غرار الأمر عدد 416 الذي بلغ مشروع تنقيحه مراحل متقدمة بالإضافة إلى النظام الداخلي لهياكل البحث،
- ترشيد استعمال المعدات العلمية من خلال إنشاء المنظومة الرقمية للتصرف في التجهيزات العلمية الثقيلة PNES www.pnes.tn ومن خلال هيكلتها في شكل «وحدات خدمات مشتركة للبحث»،

تم وضعها على ذمة جميع الباحثين العاملين سواء في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص، كما تم تمكينها من دعم مالي سنوي إضافي لتغطية مصاريف الاستغلال والصيانة ولاقتناء المستهلكات والمعدات الصغيرة والوثائق العلمية الضرورية لاستغلال الأجهزة على أحسن وجه،

- رقمنة التصرف في هياكل البحث عن طريق تركيز منصة خاصة بها www.gsr.rnu.tn ،

- اعتماد منهجية علمية محكمة لإسناد التمويل ترتكز على تقييم النشاط والإنتاج العلمي للهياكل المذكورة وفقا لمعايير ومؤشرات موضوعية وشفافة من ذلك : الإنتاج العلمي، الموارد البشرية، التميز العلمي، مؤشر بقايا الاعتمادات، التفتح على المحيط بما يدعم الانتقال من منظومة تمويل قار للهياكل إلى منظومة تمويل على أساس تنافسي و شفاف بما يتماشى ويتوافق مع الأولويات الوطنية للبحث العلمي،

- دعم فرص التعاون بين مراكز البحث ومؤسسات التعليم والبحث من جهة والمؤسسات الاقتصادية،
- مواصلة إعادة هيكلة وحدات البحث التي أتمت فترة نشاطها القصوى (6 سنـــــــوات) وذلك قصد تحويلها إلى مخابر بحث على أن يقتصر إحداث الوحدات على دعم المؤسسات الفتية وخاصة منها الداخلية وعلى الاختصاصات العلمية النادرة بما يمكن من إرساء هياكل بحثية ذات نجاعة وبكتل فاعلة ،
- مواصلة هيكلة مراكز البحث العلمي من خلال إبرام عقود برامج جديدة. ومما تجدر الإشارة إليه أنه يتم العمل على توجيه البحوث بمراكز البحث العلمي حسب الطلب بما يمكن من الاستجابة لحاجيات الاقتصاد والمجتمع من البحث والتطوير ودعم أنشطة التثمين والتجديد.
- مواصلة إرساء مبدأ التعاقد لتحديد برامج ومشاريع البحث قصد تفادي الازدواجية وإحكام التنسيق والتكامل بين الهياكل الناشطة في نفس المجال وضمان التوظيف الأمثل للموارد،
- مواصلة إنجاز مشاريع بحوث تنموية في مجالات ذات أولوية وطنية من خلال آليات الشراكة العلمية كتثمين نتائج البحث العلمي وبرامج البحوث الإيلافية،
- دعم الاعلام العلمي عبر مواصلة الاشتراك بالمجلات الالكترونية وقواعد البيانات العلمية تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

- التركيز على تمويل مشاريع البحث والتطوير من أجل إرساء شراكات علمية ناجعة بين فرق البحث التونسية ومكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي ونظيراتها في الدول المتقدمة التي تهدف إلى نقل التكنولوجيا وعلى خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

- توجيه منظومة البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية من خلال مواصلة دعم مشاريع البحث التنموية وتثمين نتائج البحث وتمويل براءات الاختراع على المستوى المحلي والدولي.
- دعم الشراكة العلمية على المستوى الدولي من خلال مضاعفة مجالات التعاون الدولي ومزيد تنويعها بالتشجيع على إرساء شراكات علمية ناجعة بين فرق البحث التونسية ونظيراتها في الدول المتطورة ودعم وتعزيز برامج التعاون الثّنائي مع البلدان العربية والافريقية والأوروبية والآسياوية والأمريكية التي تمثل قاطرة للمرور إلى برامج وشبكات متعددة الأطراف والاختصاصات على غرار البرامج الأوروبية.
- دعم المخابر الدولية المشتركة والمجمعات البحثية المتخصصة في ميادين ذات أولوية وطنية.
- دعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتشجيع ومساندة الباحثين على الاستفادة من الفرص والتمويلات التي تتيحها البرامج الأوروبية التنافسية (H2020, PRIMA, WaterJPI, ERANETMed, ARIMNET2).
- دعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز مشاركتنا في البرامج المموّلة من قبله وتشجيع الباحثين قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها برنامج البحث والتجديد "أفق 2020 " لدعم البحوث والابتكار لما يوفّره من فرص للتمويل والتكوين.

1. الإنجازات الاستراتيجية والمالية الخاصة بهياكل البحث العلمي:

- مدارس الدكتوراه:

تعمل الوزارة على دعم مدارس الدكتوراه البالغ عددها (37) وذلك برصد التمويلات اللازمة سنويا لفائدتها بما يضمن إنجاز برامجها في أحسن الظروف وفي المواعيد المحددة. ويعتمد في توزيع هذه التمويلات على مجموعة من المقاييس الموضوعية أهمها الإنتاج الإشهادي وعدد الطلبة المرسمين إلى جانب الاعتمادات المسندة بعنوان السنوات السابقة والتي لم يتم صرفها.

كما تسعى الوزارة الى إحداث عدد إضافي من مدارس الدكتوراه وذلك نظرا لارتفاع عدد لجان الدكتوراه غير المرتبطة بهذه الهياكل بما لا يتماشى مع مقتضيات الفصل السابع من الأمر عدد 47 لسنة 2013 المؤرخ في 04 جانفي 2013 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام "إمد" الذي ينص على ضرورة ارتباط لجان الدكتوراه بمدارس دكتوراه.

وتماشيا مع التوجه الاستراتيجي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الهادف لتطوير منظومة البحث العلمي يتم عمل على تفعيل دور مدارس الدكتوراه ودعم مردوديتها تكريسا للتميز العلمي وجودة البحث وذلك من خلال السعي إلى مراجعة الإطار القانوني والتشريعي المنظم لمدارس الدكتوراه الأمر الذي من شأنه أن يمكن من تجاوز الإشكاليات المطروحة حاليا ومن دعم هذه الهياكل للقيام بالدور الذي احدثت من أجله. كما يتم، من جهة أخرى، تطوير موقع الواب « theses.rnu.tn » الخاص بالفهرس الوطني للأطروحات بما يمكن من تكوين قاعدة بيانات محينه وذات مصداقية باعتباره يقوم على التجميع الديناميكي لكافة المعطيات ذات الصلة.

ويمثل هذا الموقع الإلكتروني تجربة أولى لمحرك بحث خاص بأطروحات الدكتوراه بتونس إذ يمكن المتصفح من التعرف على واقع البحث في مرحلة الدكتوراه كما يسمح للجامعيين والباحثين من التعرف على مواضيع أطروحات الدكتوراه في شتى الاختصاصات.

وتجدر الإشارة إلى أنه اعتمدت مجموعة من المؤشرات في تقدير الاعتمادات المرصودة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم التطرق إليها أعلاه. وفيما يلي جداول تتعلق بالمؤشرات المعتمدة والمتعلقة بتطور عدد طلبة الدكتوراه والإنتاج الإشهادي منذ إحداث مدارس الدكتوراه:

السنة	عدد الطلبة المرسمين			الإنتاج الإشهادي		
	الدكتوراه	الدكتوراه ذات الإشراف المزدوج	مجموع الدكتوراه	الدكتوراه	الدكتوراه ذات الإشراف المزدوج	مجموع الدكتوراه
2009/2008	9 067	1 007	10 074	575	151	726
2010/2009	10 622	1 010	11 632	624	107	731
2011/2010	8 520	997	9 517	598	121	719
2012/2011	9 079	1 052	10 131	646	72	718
2013/2012	9 122	1 060	10 182	711	56	767
2014/2013	10 102	829	10 931	936	161	1097
2015/2014	12 417	851	13 268	830	133	963
2016/2015	14 450	894	15 344	1 181	220	1 401
2017/2016	13 125	781	13 906	2 203	153	2 356
2018/2017	12 837	720	13 557	2 748	172	2 920

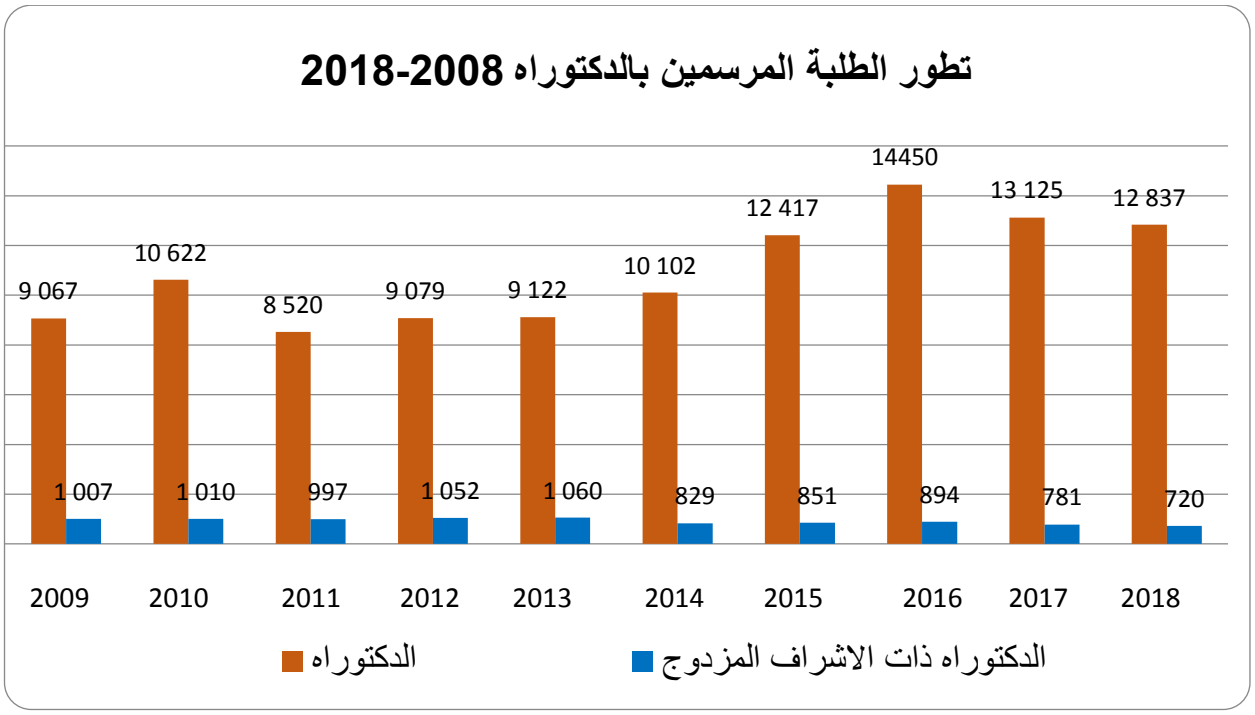

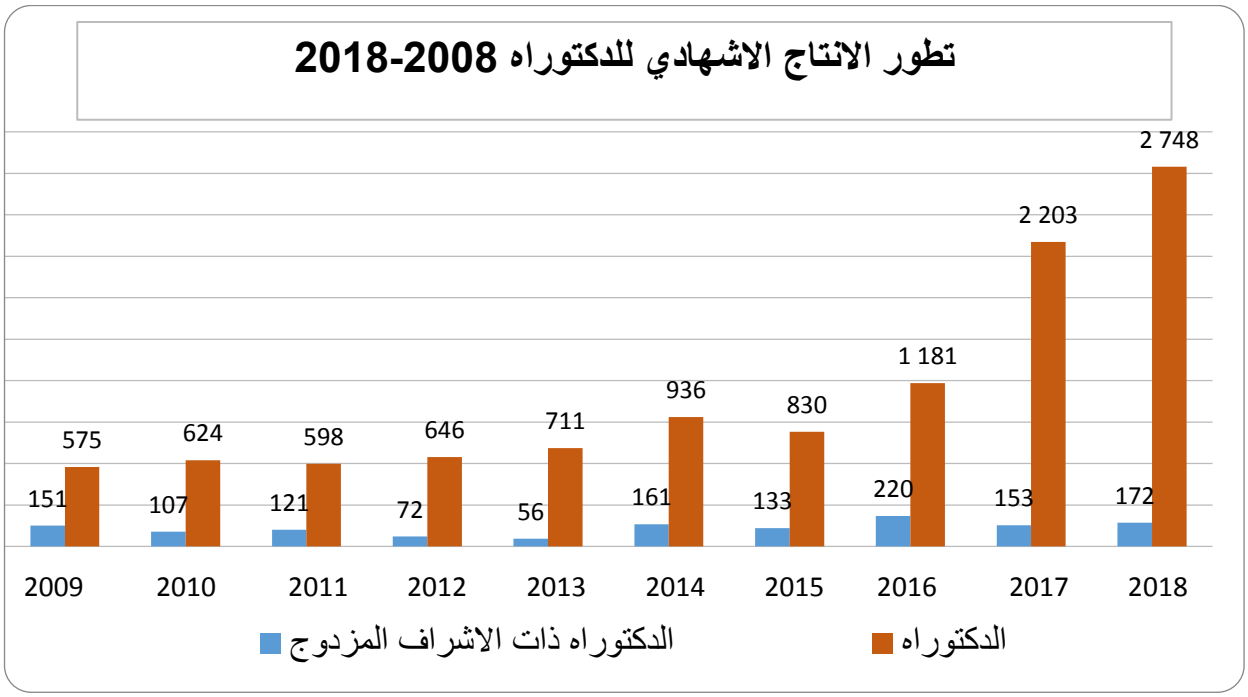

بناء على ما تقدم من مؤشرات فإن الوزارة تسند منحة سنوية الى مدارس الدكتوراه لدعم مجهودها ومساعدتها على انجاز برامجها وتشتمل هذه الاعتمادات جزء يتعلق بتمويل مرحلة ما بعد الدكتوراه ويمثل الجدول الآتي تطور التمويل المسند لمدارس الدكتوراه خلال الفترة 2013-2018:

تطور تمويل مدارس الدكتوراه (أ.د)

السنة	الاعتمادات المسندة
2013	1 341
2014	2 000
2015	1 875
2016	1 500
2017	1 675
2018	2 000

وتجدر الملاحظة بأنه في إطار السعي إلى تطوير منظومة البحث العلمي ودعم التعاون العلمي وتبادل الخبرات بين هياكل البحث و تشجيعا للتكوين متعدد الاختصاصات، تم منذ 2017 إحداث تمويل خاص لفائدة مدارس الدكتوراه يرصد لمرحلة ما بعد الدكتوراه (Post-Doc) يكون بقيمة 492 000 دينار يخصص لإبرام عقود مع الباحثين المتحصلين على شهادة الدكتوراه والذين يمارسون أبحاثا صلب مخبر بحث وذلك لمدة سنة بحساب ألف دينار شهريا. هذا علما بأنه تم الترفيع في الاعتمادات المرصودة سنة 2018 لتبلغ 564 000 دينار على أن يتم الترفيع التدريجي في عدد المنتفعين بالنسبة للسنوات القادمة. وفيما يلي رسم بياني حول تطور تمويل مدارس الدكتوراه منذ إحداثها:

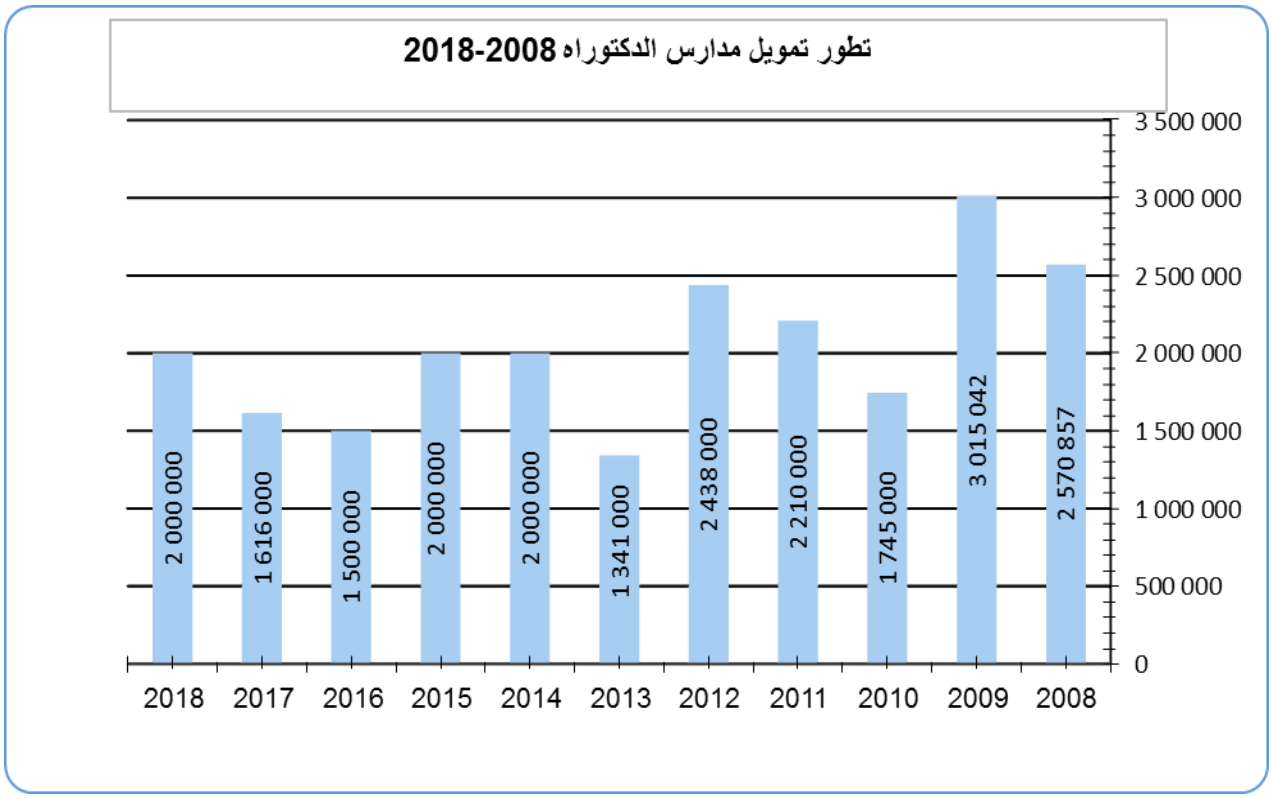

- **مخابر ووحدات البحث:**

شهدت سنة 2018 العديد من الانجازات المتعلقة بهياكل البحث والتي كانت مبرمجة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 وبمشروع الميزانية لسنة 2018، إلا أن بعض الصعوبات برزت في مستويات مختلفة منها ما هو مالي ومنها ما هو إداري وإجرائي.

وفي إطار تنفيذ استراتيجية الوزارة الرامية إلى تطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي قصد الرفع من فاعليتها ودعم نجاعتها، تم سنة 2018 مواصلة إنجاز مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والقانونية.

أ. الإصلاحات الهيكلية

تمثلت هذه الإصلاحات خاصة فيما يلي:

- إحداث مخابر جديدة،

- الاقتصار على إحداث وحدات لدعم المؤسسات الفتية وخاصة منها الداخلية أو تلك المتعلقة بالاختصاصات العلمية النادرة ويندرج هذا التوجه في إطار خطة الوزارة الساعية إلى تجميع الجهود من إمكانيات بشرية ولوجستية لإرساء هياكل بحث تتسم بالفاعلية والديمومة مما نتج عنه تقلص نسق احداث سنة 2018 ليبلغ وحدتين فقط،

- مواصلة إعادة هيكلة وحدات البحث التي أتمت فترة نشاطها القصوى (6 سنوات) قصد تحويلها إلى مخابر بحث ويهدف هذا الإجراء إلى توحيد الجهود وتفادي التشتت عبر التشجيع بصفة خاصة على إحداث مخابر البحث من خلال تجميع الوحدات بما يمكن من إرساء هياكل بحثية بكتل فاعلة وبالنجاعة المطلوبة.

وتبعا لما تقدم تم سنة 2018 إحداث65 هيكل بحث (63مخبر بحث ووحداتي بحث) مثلما هو مبين بالجداول التالية:

توزيع مخابر البحث المحدثة خلال سنة 2018 حسب شكل الإحداث

إحداث جديد		**1**
إحداث إثر ارتقاء وحدات البحث إلى مخابر بحث	**ارتقاء وحدة إلى مخبر**	**51**
	دمج وحدتين	**8**
	دمج ثلاث وحدات	**3**
المجموع		**63**

الوحدات المحدثة سنة 2018			
وزارة الإشراف	**الجامعة**	**المؤسسة**	**تسميـــة الوحدة**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	تونس المنار	كلية الطب بتونس	السمنة: الأسباب، الفيزيولوجيا المرضية والعلاج
وزارة الشباب والرياضة	مؤسسات أخرى	المرصد الوطني للرياضة	الانشطة البدنية: الرياضة والصحة

ويبين الرسم البياني التالي التطور الملحوظ في عدد مخابر البحث مقابل انخفاض عدد وحدات البحث مما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للوزارة.

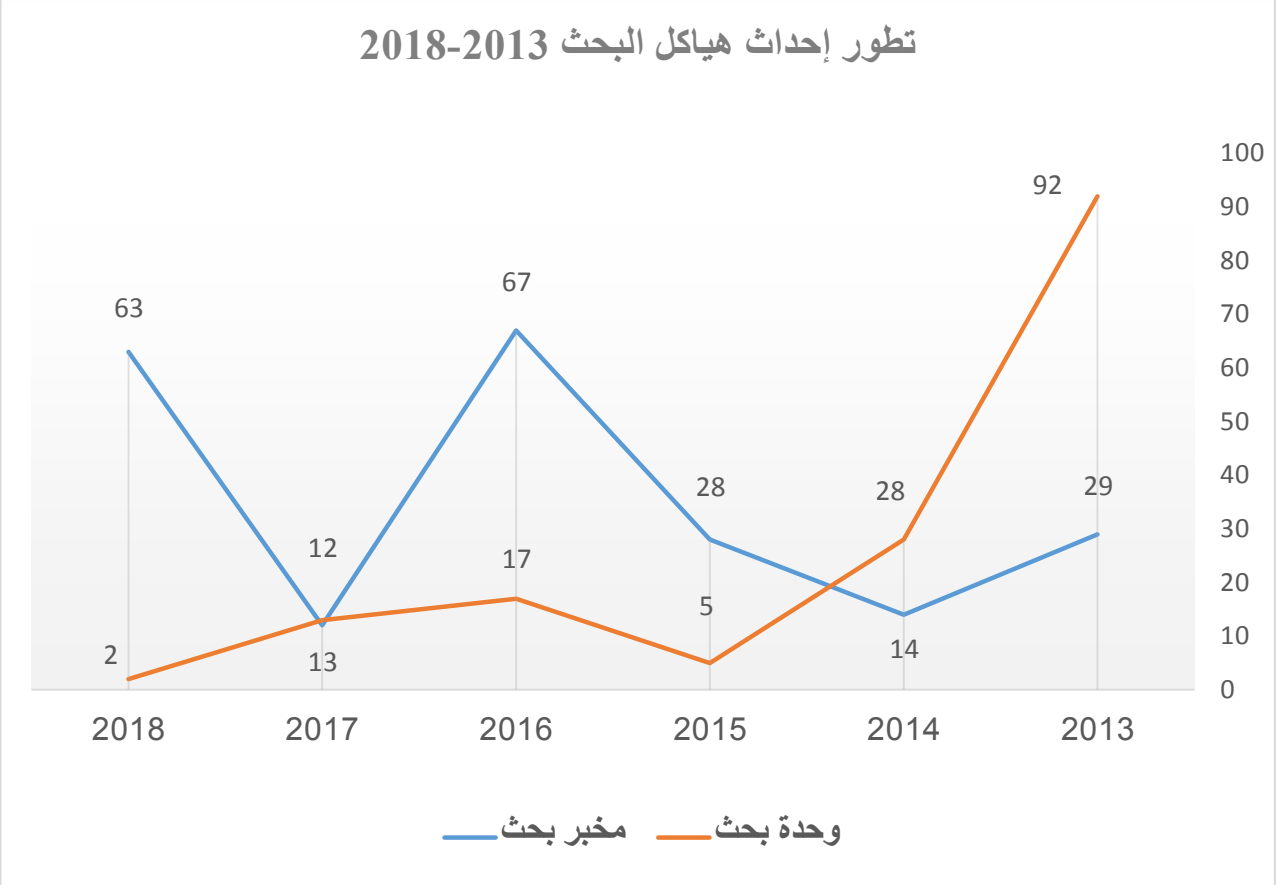

وقد بلغ عدد هياكل البحث خلال سنة 2018،ما قدره 609 هيكل بحث منها 3 وحدات بحث مختصة، ويبين الرسم البيان التالي توزيع هذه الهياكل حسب طبيعة الهيكل:

تطور عدد هياكل البحث 2014-2018

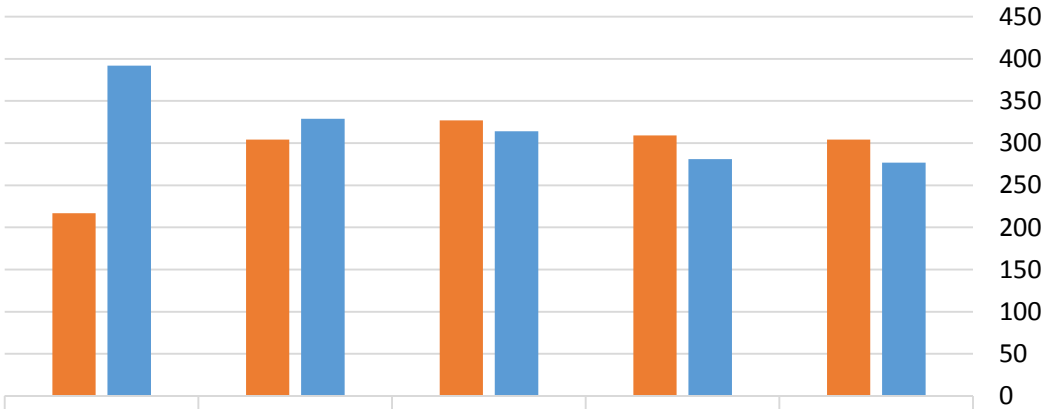

	2018	2017	2016	2015	2014
مخابر بحث	392	329	314	281	277
وحدات بحث	217	304	327	309	304

وتتوزع نسب هياكل البحث حسب طبيعة الهيكل و وزارات الإشراف كما يلي:

توزيع هياكل البحث خلال سنة 2018حسب وزارة الإشراف

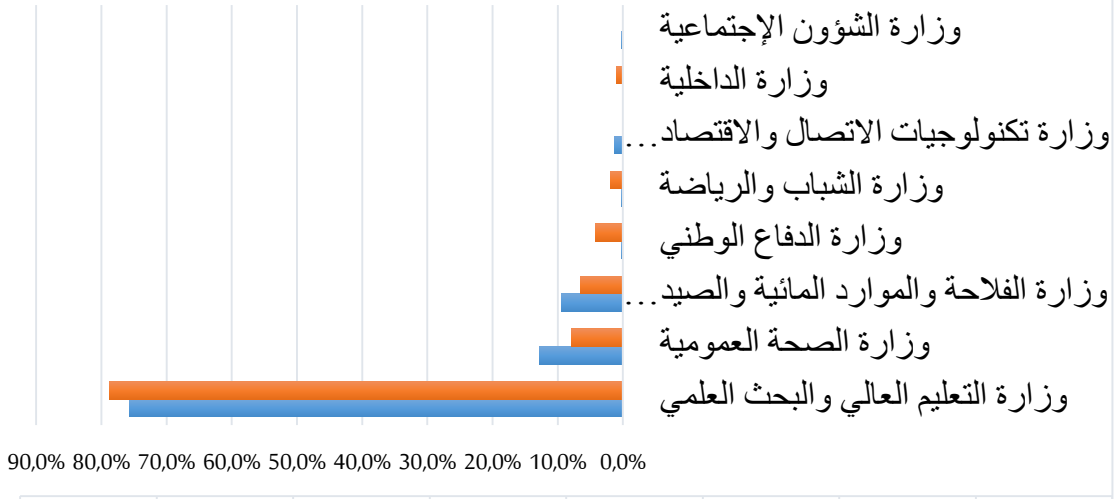

	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الصحة العمومية	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	وزارة الدفاع الوطني	وزارة الشباب والرياضة	وزارة تكنولوجيا ت الاتصال والاقتصاد الرقمي	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون الإجتماعية
وحدات بحث	78,8%	7,8%	6,5%	4,1%	1,8%	0,0%	0,9%	0,0%
مخابر بحث	75,8%	12,8%	9,4%	0,3%	0,3%	1,3%	0,0%	0,3%

ويبرز الجدول والرسم البياني التاليين توزيع عدد ونسب هياكل البحث حسب طبيعة الهيكل وحسب ميادين البحث :

ميدان البحث	سنة 2017					سنة 2018				
	مخبر		وحدة		المجموع	مخبر		وحدة		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
علوم الحياة والبيوتكنولوجيا	86	26,1%	36	12,0%	122	98	25,0%	39	18,2%	137
العلوم الطبية والصيدلة	57	17,3%	116	38,5%	173	71	18,1%	42	19,6%	113
العلوم الصحيحة (*)	64	19,5%	23	7,6%	87	67	17,1%	19	8,9%	86
الرياضيات والفيزياء	35	10,6%	22	7,3%	57	42	10,7%	18	8,4%	60
علوم وتقنيات المهندس	33	10,0%	23	7,6%	56	50	12,8%	20	9,3%	70
العلوم القانونية والإقتصادية والتصرف	31	9,4%	35	11,6%	66	37	9,4%	35	16,4%	72
العلوم الإنسانية والإجتماعية	23	7,0%	46	15,3%	69	27	6,9%	41	19,2%	68
المجموع	329	100%	301	100%	630	392	100%	214	100%	606

توزيع عدد ونسب هياكل البحث حسب طبيعة الهيكل وحسب ميادين البحث :

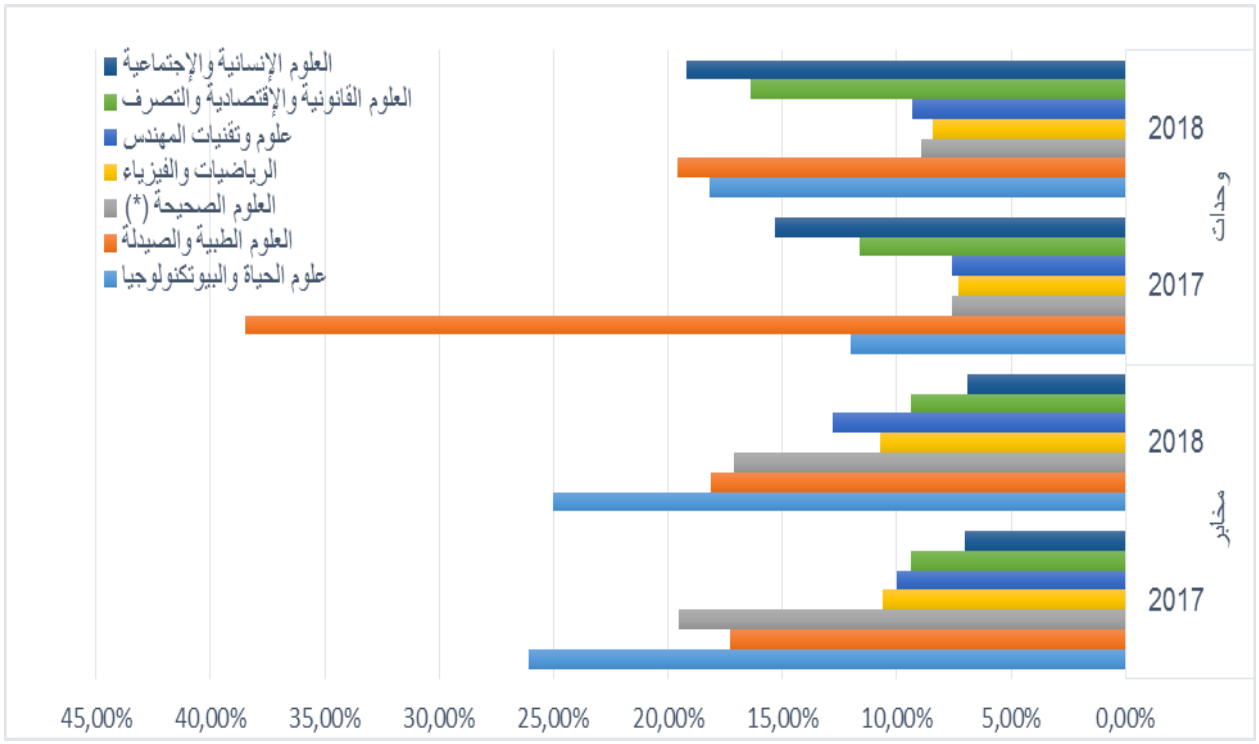

ب.الإصلاحات المالية والتنظيمية

تلعب هياكل البحث من مخابر ووحدات دورا رياديا في تلبية حاجيات التكوين والبحث العلمي والتطور التكنولوجي المرتبطين بمجال نشاطها.

*توضيح فيما يتعلق بالعلوم الصحيحة

من هذا المنطلق تم وضع آليات لترشيد تمويلها بغاية معاضدة جهود هياكل البحث المتميزة في نشاطها وإنتاجها العلمي بما يضمن استمراريتها وتواصل إشعاعها الوطني والدولي.

وقد تم في إطار هذا التوجه اعتماد منهجية علمية محكمة لإسناد التمويل ترتكز على تقييم النشاط والإنتاج العلمي للهياكل المذكورة وفقا لمعايير ومؤشرات موضوعية وشفافة من ذلك:

- الإنتاج العلمي
- الموارد البشرية
- التميز العلمي
- مؤشر بقايا آلاعتمادات
- التفتح على المحيط

هذا الخيار الاستراتيجي يدعم الانتقال من منظومة تمويل قار للهياكل إلى منظومة تمويل على أساس تنافسي وشفاف بما يتماشى ويتوافق مع الأولويات الوطنية للبحث العلمي وعليه فقد تم إسناد التمويل

لفائدة هياكل البحث كما يلي:

- بالنسبة لهياكل البحث الراجعة بالنظر إلى مؤسسات التعليم العالي والبحث: تمّ احتساب موسّط تمويل60 أ. د للمخبر و20 أ.د لوحدة البحث، تم احتسابه على أساس معدل التمويل السنوي لهياكل البحث خلال السبع سنوات الأخيرة.

- بالنسبة لمراكز البحث العلمي: تمّ اعتماد معدل تمويل بقيمة 90 أ.د للمخبر الواحد وذلك نتيجة لضعف ميزانيات المخابر خلال السنوات الأخيرة. أمّا فيما يخصّ الوحدات المختصّة فقد تمّ اعتماد معدل تمويل بقيمة 60أ.د.

دعما لهذا التمشي وحرصا على جمع معطيات ذات مصداقية حول هياكل البحث تحتسب على أساسها مختلف المؤشرات المحددة لتمويلها، تم خلال سنة 2018 تركيز منظومة إعلامية للتصرف في هياكل البحث www.gsr.rnu.tn .

هذا وتجدر الإشارة إلى انه بلغت الاعتمادات المخصّصة لتمويل أنشطة هياكل البحث خلال سنة 2018، ما قدره 17500 ألف دينار، أنجز منها 17674,200 ألف دينار لتمويل كافة هياكل البحث بما فيها وحدات البحث المختصة ومشاريع البحث الخاصة بالمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، أي بنسبة إنجاز تناهز 101% .

وقد تم صرف هذه الاعتمادات وفقا للبرامج الوطنية للبحث العلمي للسنوات 2015 و2016 و2017 و2018 والمعبّر عنها في الجدول الموالي بالأقساط (قسط أوّل، قسط ثاني، قسط ثالث وقسط رابع)

أما نصيب هياكل البحث الراجعة بالنظر إلى مراكز البحث في إطار عقود برامج فقد كانت كما يجسمها الجدول التالي:

نصيب هياكل البحث الراجعة بالنظر للمراكز من مجموع التمويل

على المستوى الوطني	المخابر		الوحدات		الوحدات المختصة		المجموع	
	العدد	التمويل (أد)	العدد	التمويل (أد)	العدد	التمويل (أد)	العدد	التمويل (أد)
	392	14 598, 25	214	3 065	3	190	609	17 853, 25
مركز بحث	67	4 664, 5	0	0	3	190	70	4 854 ,5
نصيب مراكز البحث من المجموع	%17,1	% 32	% 0	% 0	%100	% 100	% 11,5	27,2%

ت.الإصلاحات القانونية

تم خلال سنة 2018 الشروع في تحيين الإطار القانوني الخاص بحوكمة هياكل للبحث وقد بلغ مشروع تنقيح الأمر عدد 416 مراحل متقدمة وبالتوازي مع ذلك تم العمل على وضع النظام الداخلي لهياكل البحث.

2. الإنجازات الاستراتيجية والمالية الخاصة ببرامج البحث والتجديد

1.2. الإنجازات الاستراتيجية والمالية الخاصة بالبرامج الوطنية للبحث والتجديد

تسعى الوزارة إلى التحفيز والتشجيع على البحث من خلال آليات مختلفة تغطي جميع مراحل النضج التكنولوجي كما هو مبين تاليا:

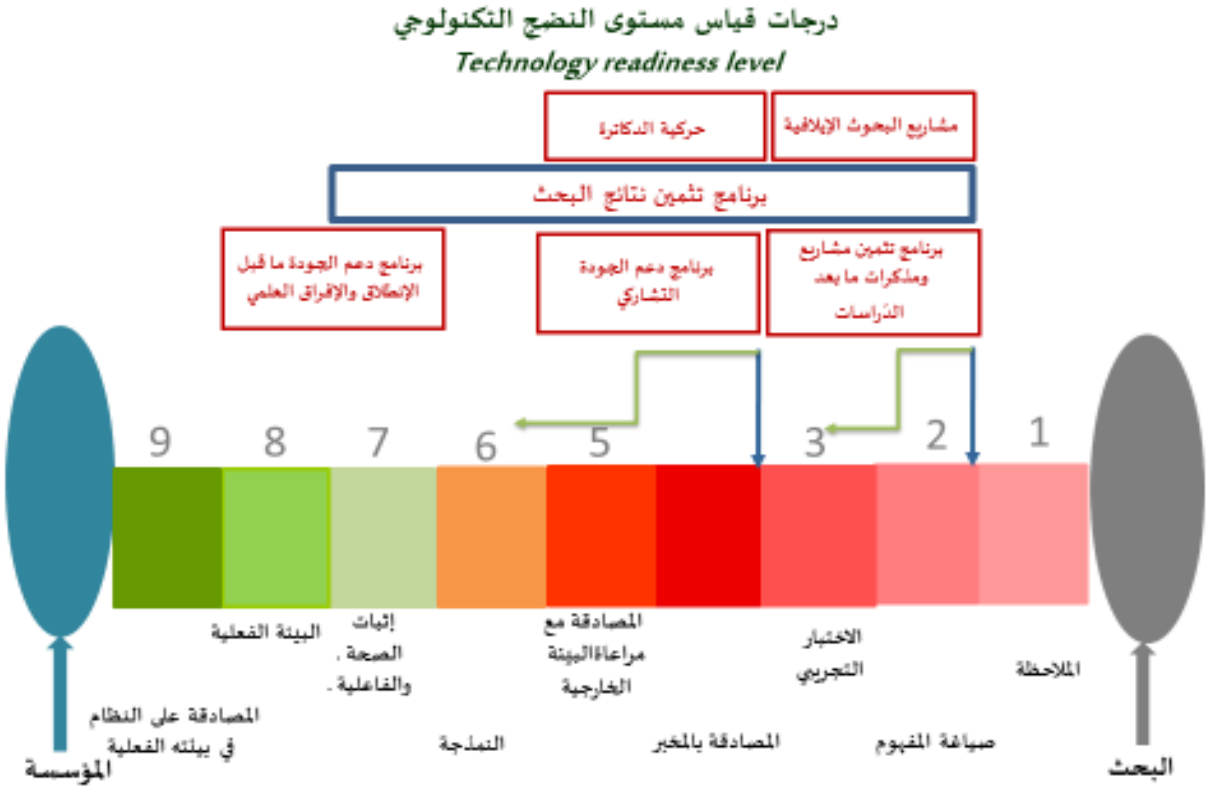

أ. مشاريع البحوث الإيلافية وتشجيع الباحثين الشبان

تـــم سنة 2018 صرف اعتمـــادات جملية لفائدة برامج "البحث التنمـــــــــوي" و "مقاومة الإرهـــــاب" و"تشجيع الباحثيـن الشبان" بما قيمته 4.130 ألف دينار وبلغت تقديرات ميزانية سنة 2018 (اعتمادات الدفع) 5.790 ألف دينار، و أمكن بذلك تحقيق نسبـــــة تنفيذ عامة للميزانية في حدود 72%.

أما فيما يتعلق بتوزيع إنجازات سنة 2018 حسب برامـــج التمويـــــل فهي على النحو التالي:

البرنـــــامج	توقعـــات 2018	إنجـــازات 2018	نسبة الإنجاز
مشاريع البحوث التنموية	4 000	2 550	%64
برنامج مقاومة الإرهاب	790	790	%100
برنامج تشجيع الباحثين	1 000	790	%79
المجمـوع (الألف دينار)	5 790	4130	%83

يستنتج من خلال البيانـــات ما يلـي:

– رغم الإقبـال الكبير الذي شهـده "برنامج تشجيع الباحثين الشبان" في نسخته الأولى لسنة 2018، إلا أن نسبة استهـلاك الميزانية بلغت 80% نتيجـة تخصيـص مبلغ قيمتـه 800 ألف دينار للبرنـامج بعنوان سنة 2018 من أصـل 1 000 ألف دينـار رصدت كاعتمادات دفع بميزانية 2018.

– بلغت نسبة إنجاز "مشاريع البحث التنموي" على مستوى الميزانية 64% مقارنـة بتوقعات 2018 (الدفـــع) ويرجع ذلك بالأساس إلى برمجـة اعتمادات بما قيمته 1 400 ألف دينار لتمويل مشاريع جديدة (مجمعات بحث ومشاريع بحث إيلافي في مجال السلامة المرورية) تعذر تنفيذها في الآجـال، وبذلك تطور "عـدد مشـاريع البحث التنموي التنافسي" الممولة على ميزانية برامج "البحث التنموي" خلال الثـلاث (03) سنوات الأخيرة (2016-2017) بصفة ملحوظـــة كما يبينه الرسم التـالي:

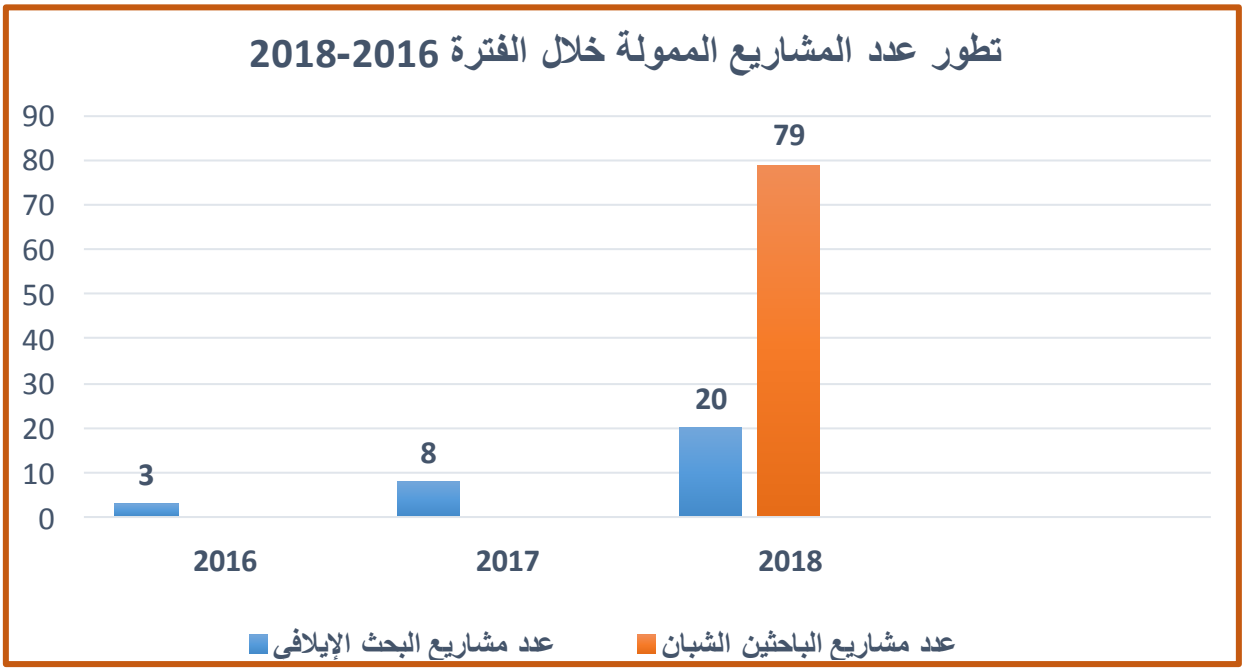

بالتوازي مع تطور عدد المشـاريع، ارتفعت الميزانيـة المخصصة لبرامج البحث التنموي لنفس الفـترة حسب برامـج التمويل بنسق متـزايـد مسجلة بذلك نسبـة تطور سنويـة في الميزانية المنجـزة بما يزيد عن 30 % .

2. البحــوث التنمــويـــة:

تم خـلال سنة 2018 مواصلة إنجـاز مشاريع البحث الإيـلافي التنموي القـــائمة في ميادين "القـــــوارص" والبحوث السريـرية" و "مقاومـة الإرهـاب". تقدر الاعتمادات الجمليـة المسندة لهـا بعنوان سنة 2018 بما قيمته 470 2 ألف دينار وهي تتوزع على النحو التالي:

- برنامـــــج "القـــوارص" : تم سنة 2018 مواصلة إنجاز مشروعين إثنين للبحث الإيـلافي في مجال "القـــوارص" وهي مشاريع بلغت سنتها الأخيرة من الإنجاز (2015-2018) بعد أن تم الانتهـــــاء من تمويلهـا بعنوان القسط الرابع من ميـزانية سنة 2017. يتعلق المشروع الأول بالأمراض الفيروسية لقطاع القوارص: تشخيص وتصرف مندمج، فيما يختص المشروع الثـــاني بالمقاومة البيولوجية والمندمجة ضد الفطريات والديدان في محاضن وبساتين القوارص.

تنجز المشاريع من قبل 8 فرق بحث متعددة الاختصاصات وبمساهمة 6 شركـــاء من الوسط الاقتصادي والاجتماعي ويتولى المركز الفني للقوارص مهـــام الهيكل الحامل لهذه المشاريع التي تم تخصيص اعتمادات جمليه لها بما قيمته 1501 ألف دينار.

والجديـــــر بالذكر أن جلسات العمل التقييميـة للمشـاريع بحضور المهنـــيين أثبتت التوصل إلى نتائج عملية مشجعة جدا وذات قابلية هامة للتثمين والتطبيق الميداني للحد من انتشار مرض التدهور السريع في غابات القوارص وتحسين المردودية الاقتصادية وجودة المنتوج والرفع من قدرته التنافسية خاصة على مستوى التصدير. ومن أهم النتائج ذات الصبغة العملية والتطبيقية المتحصل عليها في إطار هذه المشاريع يمكن ذكر العينات التالية:

- تنقية ما يزيد عن 20 صنف من القوارص من الأمراض الفيروسية وشبه الفيروسية وتثبيتها،
- تطوير استعمالات الزيوت المستخرجة من القوارص في المكافحة البيولوجية،
- تركيز 6 ضيعات مرجعية على 7 أصول قوارص في مختلف مناطق الإنتاج لمتابعة التأقلم والتأثير على النوعية ودراسة كامل الحزمة الفنية،
- اكتشاف عديد الأمراض الفطرية التي تصيب القوارص وتلك المتسببة في تساقط الثمار والتعرف عليها ،
- تحسين مستوى التجذير للشتلات داخل المنبت،

- اكتشـاف "أنزيم" يحمل نجاعة وفاعلية كبرى في الحد من انتشار الأمراض الفطرية والبكتيرية المستعصية للقوارص.

كما تم تحقيق مجموعة أخرى من النتائج ذات الأثر الإيجابي على مستويات جودة الغلال والمردودية الاقتصادية للمنتوج.

سيتم خلال سنة 2019 إنجـاز التقييم النهائي للمشاريع من قبل الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي وتنظيم ندوة بالتعـاون مع المركـز الفني للقوارص تجمـع كافة الأطـراف المتدخلة في قطاع القوارص على غرار المهنيين والهياكل ذات الصلة لعرض النتائج العملية المتحصل عليها والنظر في كيفية استغلالها وتثمينها من قبل الشركاء الاقتصـاديين.

- **برنامـج "البحوث السريـرية" Centres d'Investigation Clinique -CIC**

تم الانطـلاق سنة 2016 بالشراكة مع وزارة الصحة في إنجـاز ثلاثـة مشاريع بحث إيلافي في مجال البحوث السريرية للفترة (2016-2019) وانطلق مشروع رابـع سنة 2017 للفترة (2017-2020). تنجز البحوث في شكل شبكات بحثية متخصصة في مجال البحوث السريريـة بمشاركة 29 فريق بحث متعددة الاختصاصات و7 شركـاء من الوسط الاقتصـادي والاجتماعي وبلغـت الكلفة الجملية للمشـاريع 200 4 ألف دينار. تعتبر مشاريع البحث الإكلينيكية خيارا استراتيجيا واعدا للاستثمار والتجديد في قطاع الصحة خاصة بالنسبة للدول الصاعدة إفريقيا وعربيا وهي تهدف إلى تجميع الخبرات والكفاءات لتطوير تطبيقـات كلينيكيه لوضع طـرق مجددة للوقـاية من الأمراض المتفشيـة وعلاجها وتطويـر الأدوية الجديدة كما تتميز بمردودية اقتصادية هامة بالنظر إلى التجارب الناجحة في المجال دوليا.

تم سنـة 2018 إسناد أقسـاط مالية لهذه المشاريع بعنوان سنة 2018 في حدود 1000 ألف دينار بعد إنجـاز متـابعة سنوية لها.

ومتابعة لتقدم إنجاز المشـاريع خلال نصف مدة تنفيذها، سيتم إنجـاز تقييم نصف مرحلي لها بالشراكة مع الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي خلال شهر جـوان 2019.

تطور الاعتمادات المسندة لمشاريع البحوث السريرية للفترة (2016-2018)

البرنـامج	2016	2017	2018
عدد المشاريـع	3	4	4
الاعتمادات الممنوحة (الألف دينار)	900	1 300	1 000

- **برنامـج "مقـاومة الإرهـاب":**

في إطار مساهمة الوزارة في تنفيذ الخطة الوطنية لمقاومة الإرهـــــــــاب، تمت الموافقة على إنجاز (04) مشاريع بحث إيــلافي في مجال مقاومة الإرهاب تمتد على أربع (04) سنوات للفترة (2017-2020) وهــي تهدف إلى تنشيط البحث العلمي وتوظيف الطاقات والموارد والكفاءات البحثية عبر تشبيــك 29 فريــق بحث و 05 مراكز بحوث بمقاربة متعددة الاختصاصات إلى جانب مساهمة 9 شركــاء من الوسط الاقتصــادي والاجتماعي من وزارات وهياكل حكومية ذات العلاقة ومؤسسات من القطاع الخاص لفهم هذه الظاهرة وتفكيكها ومعالجتها وتطوير التكنولوجيات والمنظومات المتقدمة في المجال. بلغت الكلفة الجملية للمشاريع 2 500 ألف دينار وتم صرف القسطين الثاني والثالث لها خلال سنة 2018 بما قيمته 1 470 ألف دينار.

تم تنظيم ندوة تقييمية نصف مرحلية للمشاريع يومي 13 و14 أفريــل 2018 بالتعاون مع الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي جمعت مختلف الأطراف المعنية من باحثين ووزارات وهياكل حكومية وشركاء من القطاع الخاص. وأبرز التقييم التوصل إلى نتائج هامة على مستوى تطوير تكنولوجيات عالية الدقة إلى جانب الشروع في إعداد دراسات اجتماعية تتعلق لتحليل هذه الظاهرة بشكل معمق والخروج بتوصيات عملية لمعالجتها والتوقي منها.

تطور الاعتمادات المسندة لمشاريع البحث حول مقاومة الإرهاب لسنتي 2017 و2018

البرنـــــــــامج	2017	2018
عدد المشاريـــــع	4	4
الاعتمادات الممنوحة (أ.د)	800	790

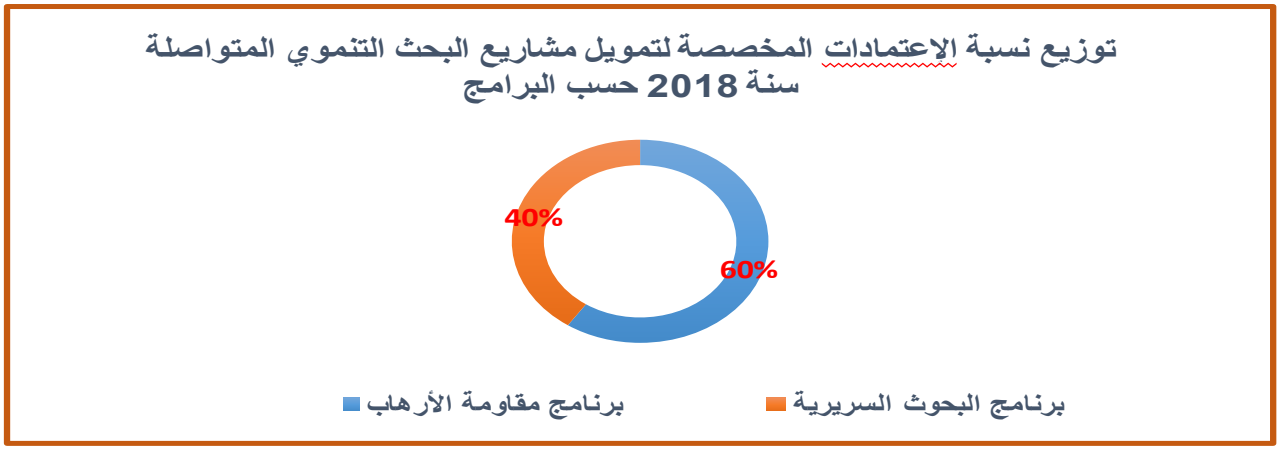

كما شهدت سنة 2018 الانطلاق في تنفيذ وتمويل 11 مشروع بحث إيـــلافي جديد في مجال "الأولويات الوطنية" المحددة إضافة إلى مشروع بحث إيلافي في مجال "مقاومة الفساد" بتمويل مشتـــــرك مع الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد ولمدة ثلاث (03) سنوات (2018-2020). بلغت الكلفة الجملـية لمجموع المشاريع 4570 ألف دينار منها 500 ألف دينار على حساب ميزانية الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد وتم صرف اعتمادات جملية لها بعنوان القسط الأول لسنة 2018 على ميزانية الوزارة بما قيمته 1 550 ألف دينار تتوزع كما يلي :

- **برنامـــــج "الأولويـات الوطنيـة"**

تم إصدار طلب ترشحات في نسخة جديدة لمشاريع البحث الإيلافي ومن أهم الإضـــــافات التي تم إدخالها على طلب الترشحات والداعمة للجانب التطبيقي للمشاريع والتفتح على قطاع الإنتـاج نذكر:

- توجيه المشاريع حصريا نحو الأولويات الوطنية المحددة،
- دعم الصبغة التنموية والتطبيقية للمشاريع،
- التأكيد على أهمية وإلزامية مساهمة شركـــــاء من الوسط الاقتصادي والإجتماعي في المشاريع،
- التوجه نحو التمويل المشترك لمشاريع البحث الإيلافي بالشـــــراكة مع الهياكل المختصة المعنية بموضوع البحث في إطار اتفاقيات تعاون تبرم في الغرض،
- تكليف الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي بمهام الهيكل الحامل للمشاريع أي بالتصرف في جميع الاعتمادات التي يتم رصدها لفائدة المشاريع لخبرة الوكالة في مجال إدارة المشاريع.

تم تلقى 122 مشروعـــــا مقترحا للتمويل وأفضى التقييم الذي أجرته الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي إلى المصادقة على 11 مشروعا ولم تتعد بذلك نسبة قبول المشاريع 9% نظرا لمحدودية الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية سنة 2018 رغم وجود عدة مشاريع أخرى ذات أهمية علمية لم يتسن قبولها لذات السبب.

ويبرز بكل وضوح من خلال الرسم البياني الفـــارق الشاسع الحاصل بين عدد المشاريع الواردة والتمويلات المقترحة وتلك التي تسنى المصادقة عليها الأمر الذي يتطلب الترفيع في الاعتمادات المخصصة لبرامج البحث التنموي مستقبلا بما يمكن على الأقل من دعم كـافة المشاريع المتحصلة على تقييم إيجابي من قبل هيئة التقييم.

كما يلاحظ من خلال توزيع المشاريع المقبولة حسب الأولويات الوطنية أن نصفها تقريبا (6 من أصل 11) تتعلق بميداني "الأمن المائي والطاقي والغذائي" و "صحة المواطن"، يليهما "الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة" بمشروعي بحث فيما استأثرت بقية الميادين بمشروع واحد لكل منهم كما يبينه الجدول التالي:

الأولـــويـــات الوطنـــــية	عـــــدد المشاريع	عدد هياكل البحث	عدد الباحثين القارين	عدد شركاء البحث	التمويل الجملى (أ.د)	تمويل سنة 2018 (أ. د)
الأمن المائي والطاقي والغذائي	3	8	39	5	860	329
المشروع المجتمعي: التعليم، الثقافة والشباب	1	2	13	1	210	83
صحة المواطن	3	10	70	8	810	363
التحول الرقمي والصناعي	1	6	36	3	670	230
الحوكمة واللامركزية	1	2	11	3	300	100
الاقتصاد الدائري والتنمية المستديمة	2	7	29	4	630	215
اعتمادات التصرف في المشاريع لفائدة الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي					90	30
المجموع العام	11	35	198	24	3 570	1 350

ويبين الرسم البياني التالي توزيع المشـــــــاريع حسب الأولويات الوطنية:

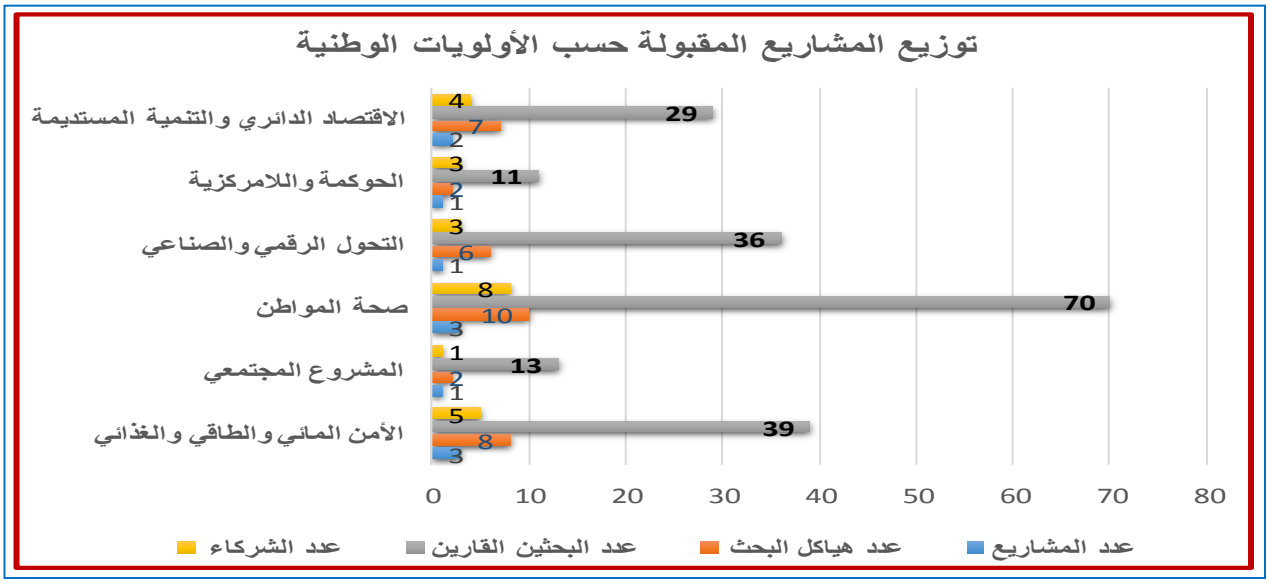

مكنت المشاريع المقبولة من تجميع 35 هيكل بحث متعدد الاختصاصات يتوزع إلى 29 مخبر و6 وحدة بحث إلى جانب مشاركة 24 شريك من قطاع الإنتاج. وتتوزع نسبة عدد هياكل البحث المشاركة في المشاريع حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:

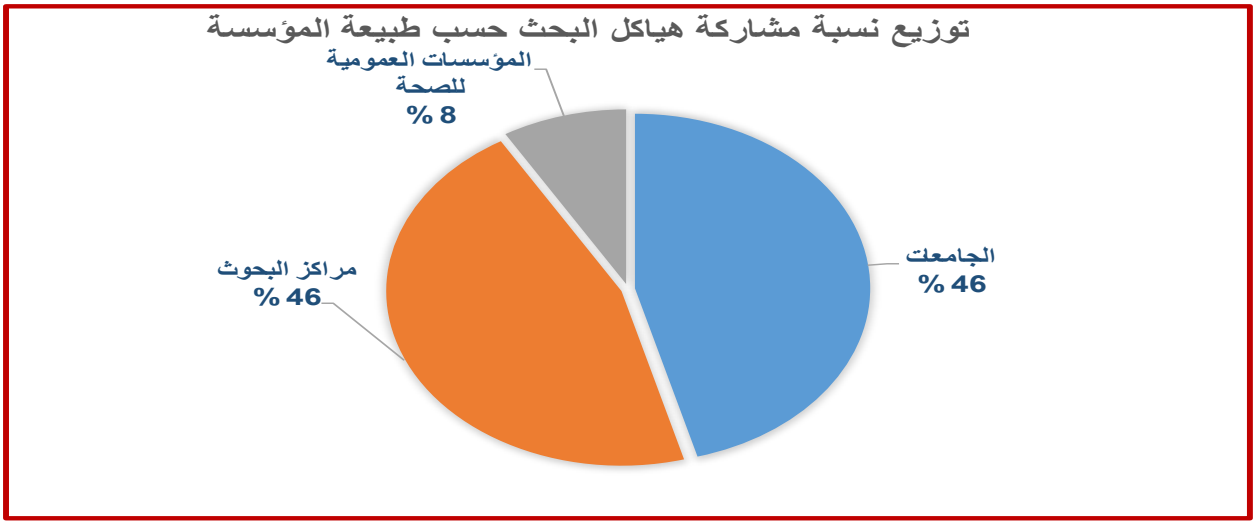

فيما يتعلق بالتمويل، فقد بلغت الكلفة الجملية للمشاريع (2018-2020) 3 570ألف دينار مع تخصيص 90 ألف دينار منها كاعتمادات تصرف لفائدة الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي أي بمعدل تمويل في حدود 100 ألف دينار للمشروع الواحد في السنة و 30 ألف دينار كتمويل سنوي لكل فريق بحث. تم إسناد مبلغ قيمته 1350 ألف دينار بعنوان القسط الأول لسنة 2018، وهو ما يمثل نسبة تمويل في حدود 38 % من جملة الاعتمادات المرصودة للمشاريع. ويتوزع التمويل الجملي للمشاريع حسب الأولويات الوطنية على النحو التالي:

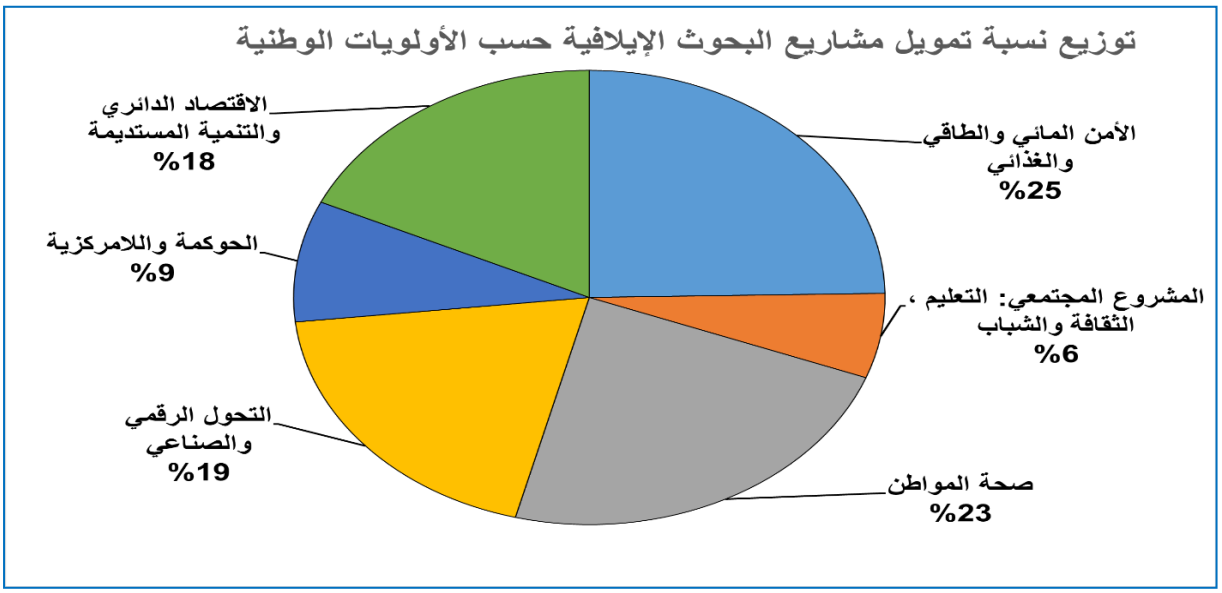

كما تتوزع نسبة التمويل الجملي للمشاريع حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:

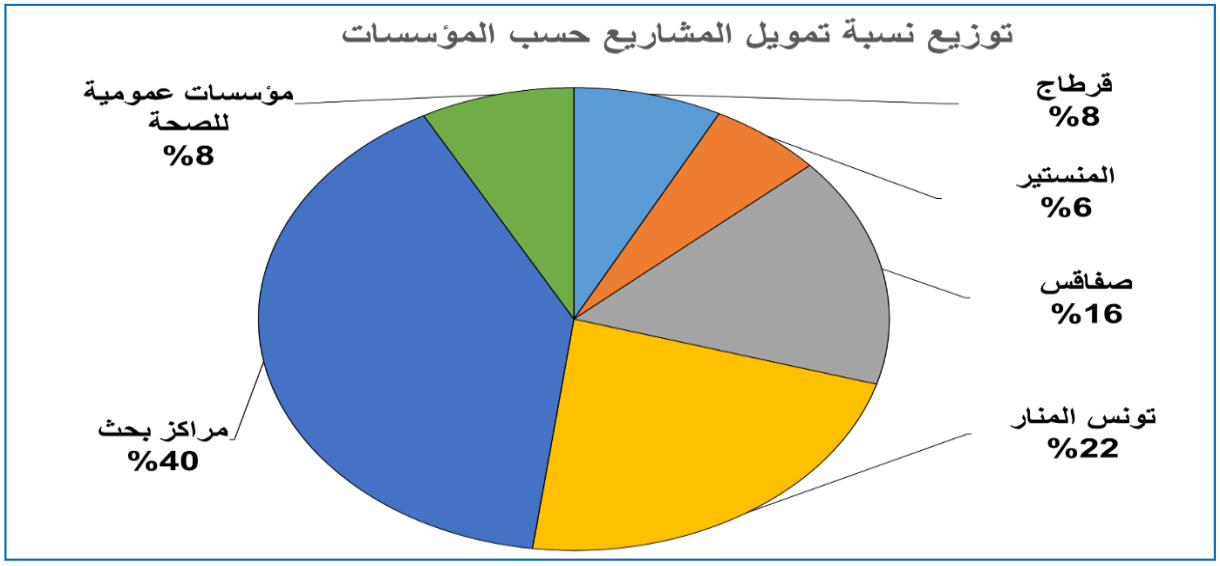

- **برنامـــج "مقـــاومة الفســـاد"**

تجسيما لاتفاق التعاون المبرم في 18 أكتوبر 2017 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تم سنة 2018 إنجـاز تجربة نموذجية ولأول مرة تعلقت بإعداد وتمويل مشروع بحث إيلافي بصفة مشتركة مع الهيئة. توج العمل المشترك بالموافقة على إنجاز مشروع بحث إيلافي حول "مكافحة الفساد" مدته ثلاث سنوات (2018-2020) بمشـاركة 7 فـرق بحثية في اختصاصات متكاملة تضم 60 باحث قار و25 طالب في مرحلة الدكتوراه. يسـاهم في المشروع 5 شـركاء من الوسط الاقتصادي والاجتماعي.

بلغت الكلفة الجملية للمشروع 1 000 ألف دينار ويتم التمويل بصفة مشتركة وبالتناصف بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على النحو التالي:

البرنـــامج	2018	2019	2020	المجموع (الألف دينار)
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	200	200	100	500
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	200	200	100	500
المجمـــوع (الأف دينار)	400	400	200	1 000 000

ويمثـل التمويل المشترك لمشاريع البحث التنموية بالشراكة مع الوسط الاقتصادي والاجتماعي في القطاعين العام والخاص خيارا استراتيجيا جديدا سيتم العمل على دعمه مستقبلا مع شركـاء جدد.

حوصلة حـــول البحوث التنموية (المتواصلة والجديدة)

بلـغ العدد الجملي لمشاريع البحث الإيلافـي المتواصلة والجديدة 22 مشروعا يشـارك فيها 108 فريق بحث و51 شريـك من الوسط الاقتصادي والاجتماعي بكلفة جملية 420 12 ألف دينـار منها 4020 ألف دينار صرفت بعنـوان قسط 2018.

جدول تأليفـــي حول مشـــاريع البحث الإيـــلافي القـــائمة

البرنامـج	عدد المشاريع	عدد فرق البحث	عدد شركاء البحث	الكلفة الجملية (أ.د)	إعتمادات 2018 (أ.د)
القـوارص (2015-2018)	2	8	6	1150	0
مقاومة الإرهـاب (2017-2020)	4	29	9	2500	1470
البحوث السريرية (2016-2019)	4	29	7	4200	1000
الأولويات الوطنية (2018-2020)	11	35	24	3570	1350
مقاومة الفسـاد (2018-2020)	1	7	5	1000	200
المجمـوع	22	108	51	12420	4020

مواصلة لهـذا المجهود باتجاه دعم البحوث التنمويـة حول الأولويـات الوطنية باعتمـاد آلية التمويل التنافسي، تم إصدار طلب ترشحات جديد في سبتمبر 2018 مكن من تقديم 84 مشـروعـا مقترحا للتمويل تتـوزع حسب الأولويـات الوطنية كما يلي:

الأولويات الوطنية	عدد المشاريع	%	عدد فرق البحث	عدد الشركاء
الأمن المـائي والطاقي والغذائي	26	31%	82	45
المشروع المجتمعي والتعليم والثقافة	4	5%	8	3
صحـة المواطـن	26	31%	89	46
الانتقال الرقمي والصناعي	9	11%	31	21
الحوكمـة واللامـركزية	0	0%	0	0
الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة	19	23%	68	50
المجمـوع	84	100%	278	165

تمت إحالة المشاريع على أنظار الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي لتقييمها.

أ. برنامج تشجيع الباحثين الشبان:

يمثل "برنامج تشجيع الباحثين الشبان" آلية لتمويل أنشطة البحث والتجديد موجهة أساسا إلى الكفاءات الجامعية الشابة في بداية مسارهم المهني لحثهم على الابتكار والتميز العلمي ولتشجيعهم على توجيه طاقاتهم نحو الأولويات الوطنية والجهوية. ويهدف البرنامج إلى النهوض بقدرة المدرسين الباحثين الشبان على صياغة مشاريع بحث مجددة وحسن إدارتها وبالتالي تعزيز قدراتهم على المشاركة والاستفادة من التمويل المسند لها مع تخصيص حيزا من الموارد لفائدة الجامعيين الشبان في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية وحوكمة القطاع العام واللامركزية بالإضافة إلى باقي الاختصاصات المتماشية مع الأولويات الوطنية.

تتمثل شروط المشاركة في أن يكون المترشح عند تقديمه لمشروعه في رتبة أستاذ مساعد للتعليم العالي (أو رتبة معادلة) ولم يتجاوز سنه 42 سنة.

وقد تم إطلاق النسخة الأولى من برنامج تشجيع الباحثين الشبان سنة 2017 في إطار طلب ترشحات تنافسي حيث تم تلقي 235 مشـــروعا مقترحا للتمويل. تم تقييم المشـــــاريع الواردة بناء على معايير تقييمية محددة وموضوعية تتمثل أساسا في:

- ✓ الأهمية العلمية والتنموية للمشروع والمنهجية المقترحة وكفاءة المترشح وقدرته على الإنجاز،
- ✓ مدى توافق موضوع المشروع مع الأولويات الوطنية،
- ✓ انتماء رئيس المشروع إلى جامعة أو مؤسسة بحث بالجهات الداخلية.

أفضى التقييم إلى المصادقة على تمويل 79 مشروعـــا (من أصل 235 مقترح) تتـــوزع على 12 ميدان بحث بكلفة جملية قيمتها 580 1 ألف دينار للفترة (2018-2019) منها 790 ألف دينار تم صرفها بعنوان القسط الأول لسنة 2018 أي بحســـاب 10 آلاف دينار لكل مشروع.

وبذلك بلغت نسبة الإنجاز سنة 2018 مقارنة بالتوقعـات (اعتمادات الدفع لسنة 2018) 79% نتيجة عدم تخصيص سوى مبلغ 800 ألف دينار لفائدة البرنامج بعنوان سنة 2018 من أصل 000 1 ألف دينار كاعتمادات دفع مدرجة بميزانية سنة 2018 رغم ما شهده البرنامج من إقبال كبير على مستوى المشاريع المقترحة للتمويل.

جدول مقـــارنة بين تنفيذ سنة 2018 وتقديـــرات 2018 (الدفـــع)

البرنـــــــــامج	عدد المشاريع المقبـــولة	تقديرات 2018	إنجـــــازات 2018 (أ.د)	نسبة الإنجاز
برنامج تشجيع الباحثين	79	1 000	790	%79

يتضح من خلال توزيـــــع المشاريع المقبولة (79) حسب ميادين البحث أن ميدان "علوم المهندس" استأثر بنسبة 29% من المشاريع، يليه ميدان "البيولوجيا والطب والصحة" بنسبة 15% ثـــــم "العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال" بنسبة 13% كما هو مبين بالرسم البياني التالي:

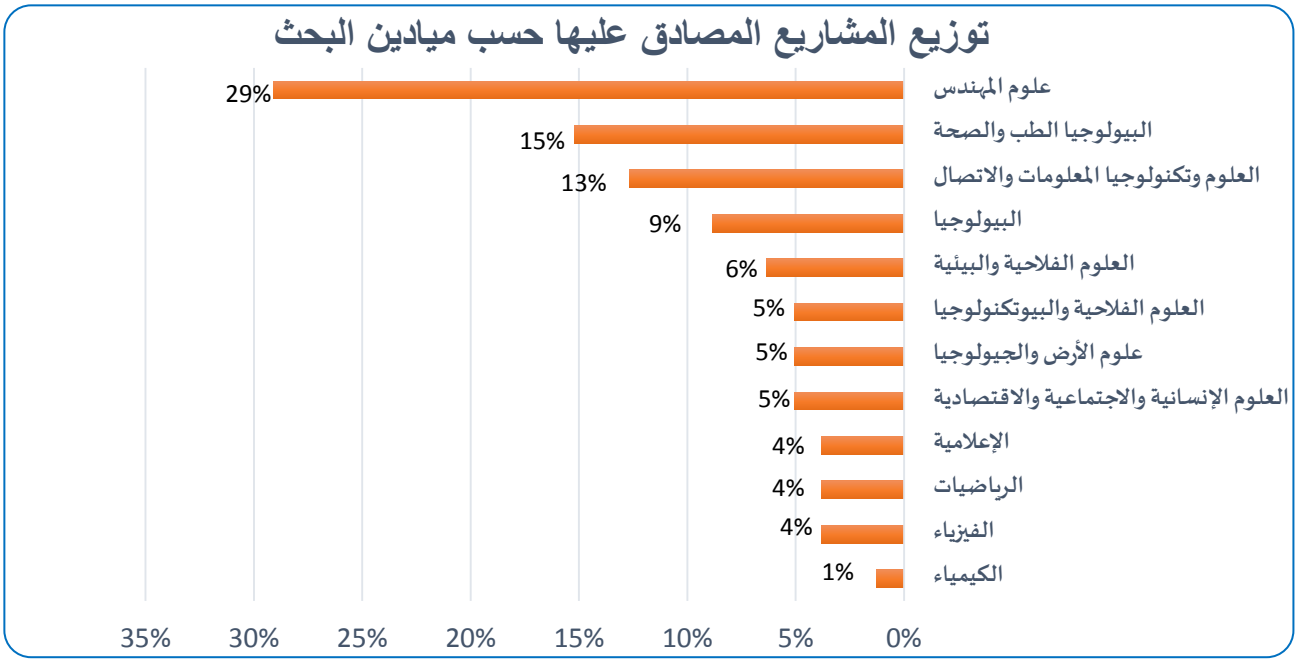

كما توزعت المشاريع المقبولة حسب طبيعة المؤسسة كما يلي:

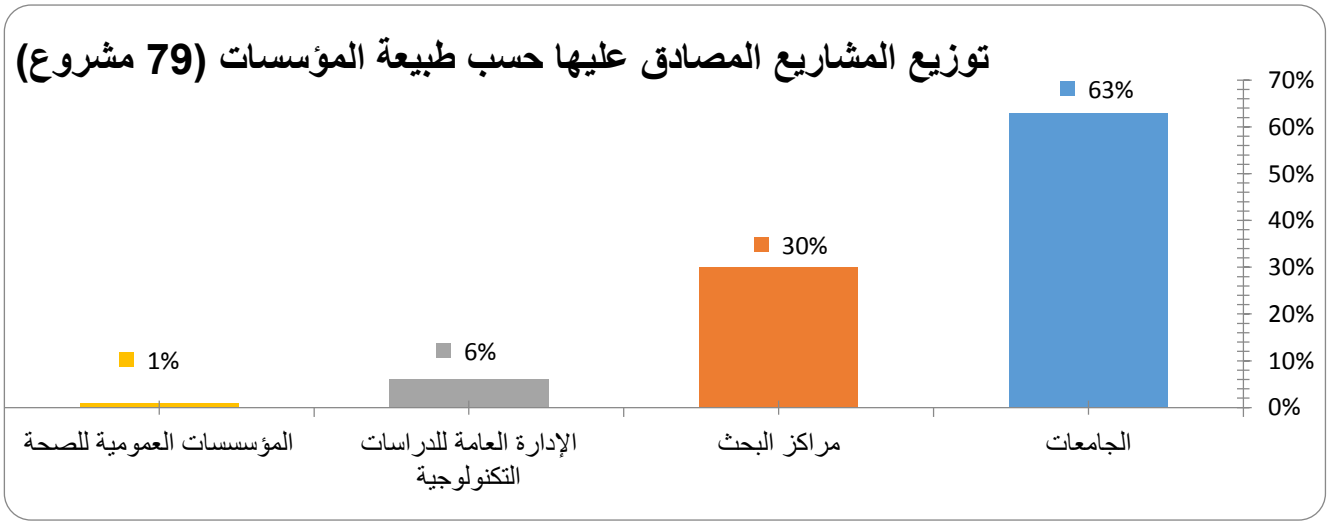

واستـأثرت الجامعـات بالنصيب الأكبر من المشـاريع المقبولة بـ 50 مشـروعا أي بنسبة 63% منها 15 مشـروعا (19%) متأتيـة من الجامعـات الداخلية (القيروان، قفصة، جندوبة وقابس).

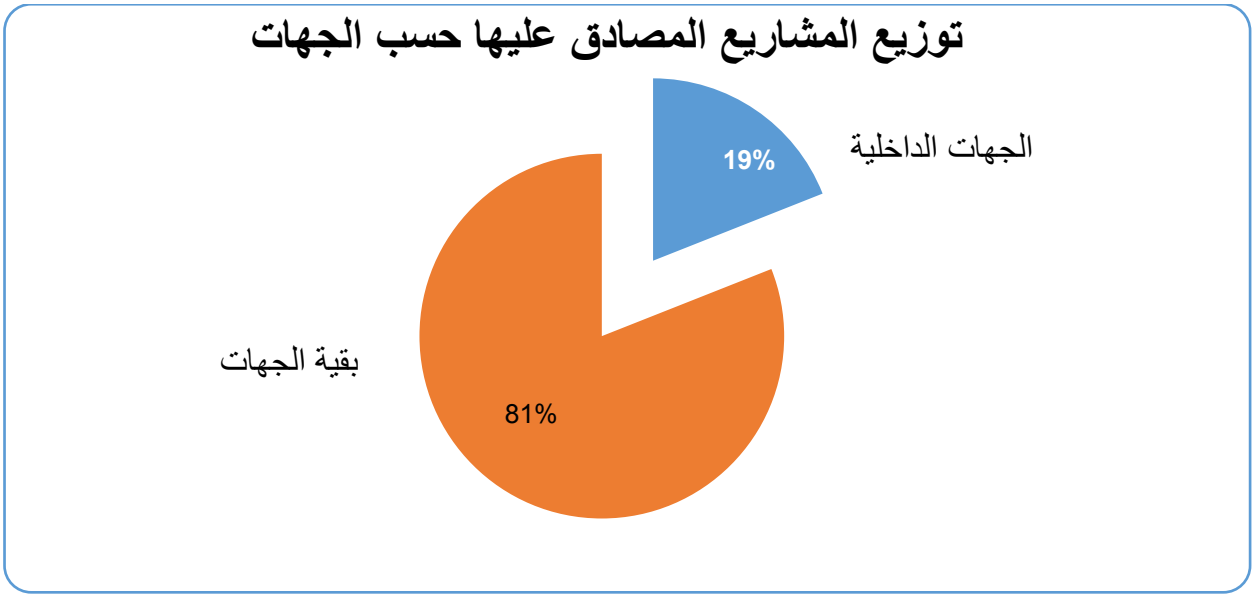

وتصدرت جامعتا تونس المنار وقرطاج المرتبة الأولى من حيث نسبة المشاريع المقبولة، تليهما جامعة قابس في المرتبة الثانية، ثـم جامعة المنستير في المرتبة الثالثة كمـا يبينه الرسم التـالي:

أمـا بخصـوص مراكز البحوث فتحصلت بدورها على 23 مشـروعا تتـوزع نسبتها حسب:

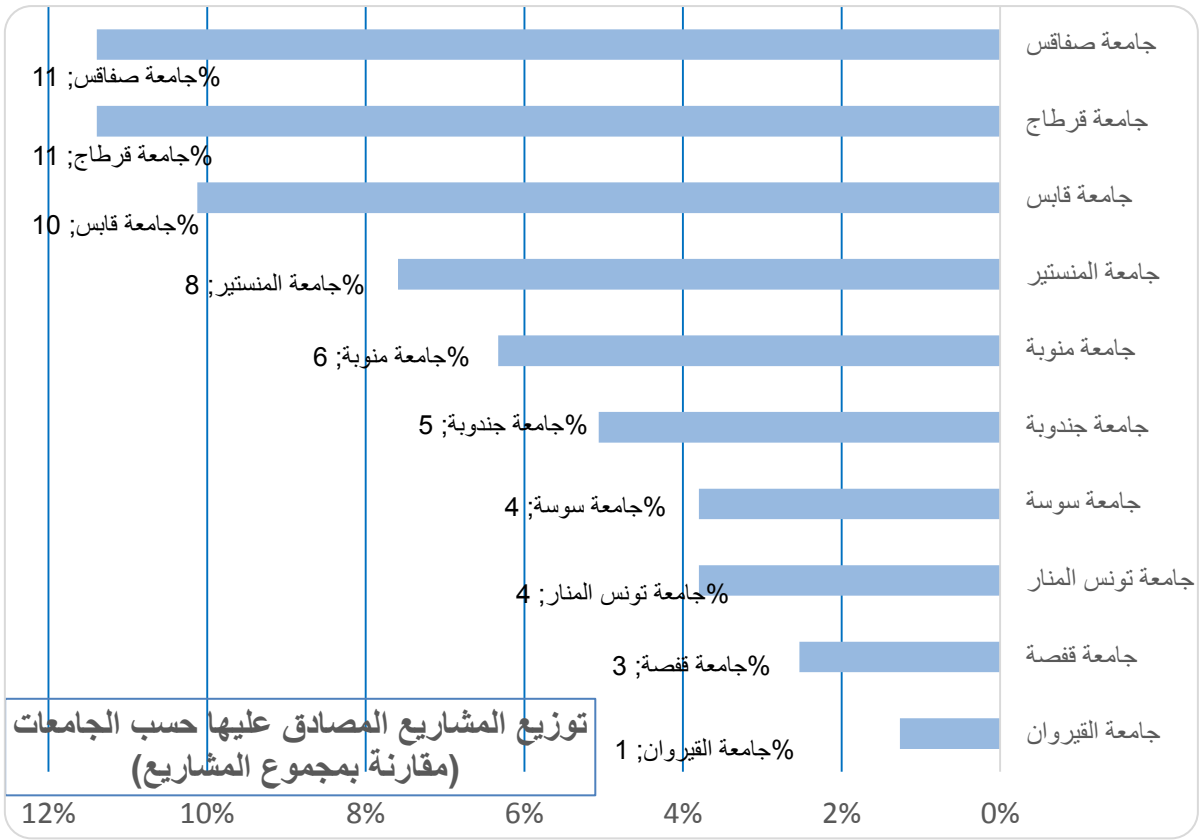

المؤسسة على النحو التالي:

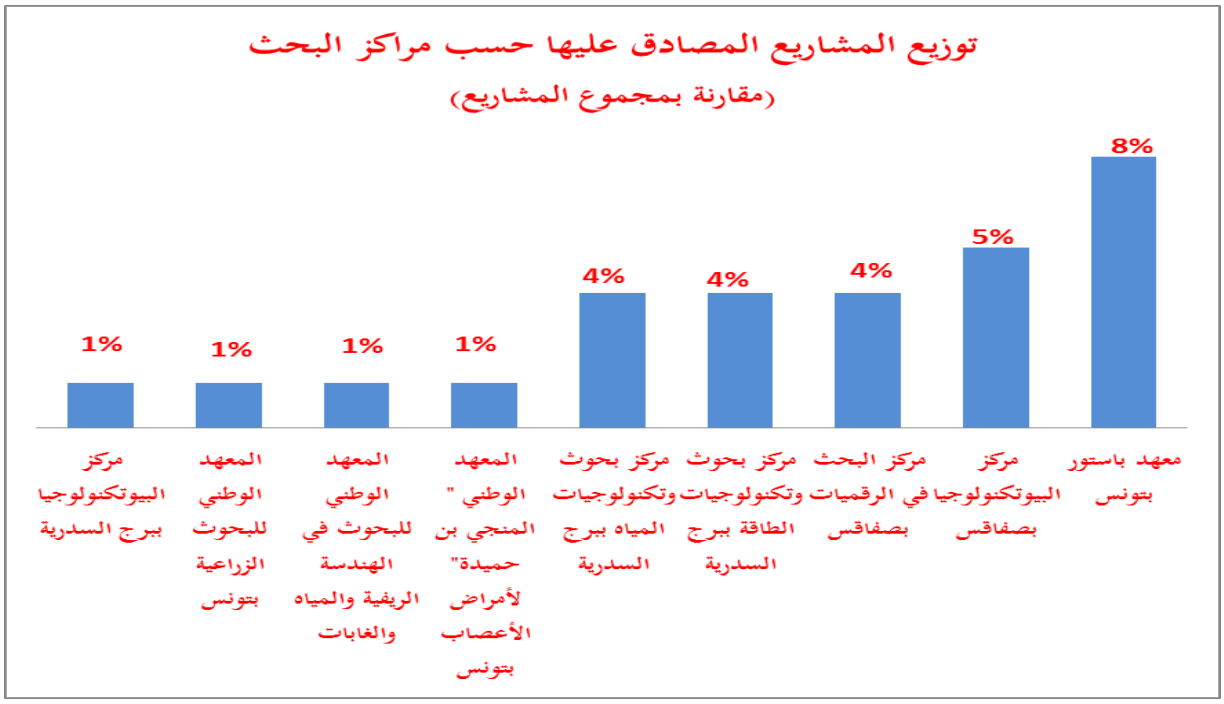

وتوزعت بقية المشاريع المقبولة وعددها ستة (06) على المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية (05 مشاريع) إضافة إلى مشروع بحث واحد بمستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس.

ومما تجدر الإشـارة إليه أن نسبة المشاريع المصادق عليها والتي لا ينتمي أصحـابها إلى هياكل بحث بلغت 24% كما هو مـدرج بالرسم البيانـي التـالي:

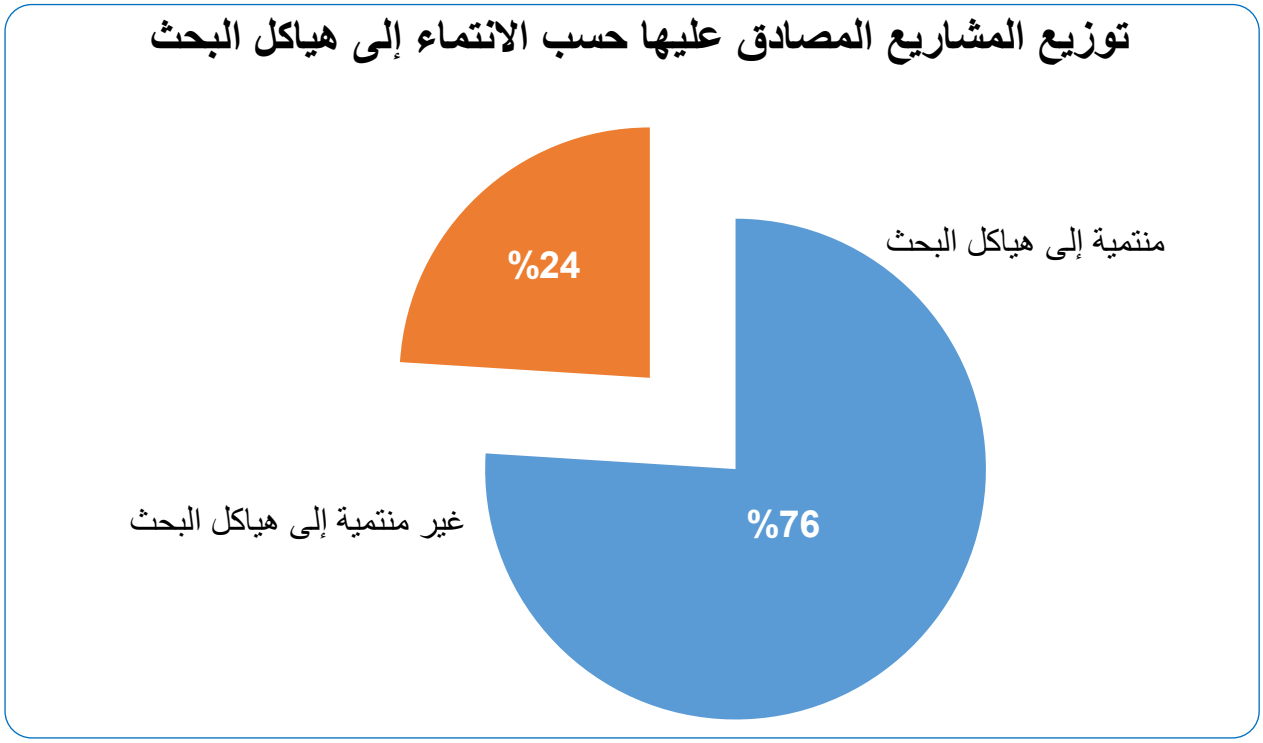

طبقا لمقتضيات الاتفاقيات المبرمة في الغرض، تم سنة 2018 إنجاز متابعة سنوية للمشاريع المقبولة سنة 2017 للوقوف على مدى التقدم في الإنجاز وتشخيص الصعوبات التي قد تطرأ عند التنفيذ. وعلى ضوء نتائج هذه المتابعة، يتم صرف اعتمادات القسط الثاني المخصصة للمشاريع بعنوان سنة 2019.

تطرقت تقارير المتابعة لسنة 2018 إلى التأخير الحاصل في إحالة الاعتمادات إلى المؤسسات إلى جانب صعوبة وتشعب إجراءات صرفها. كما تم بالمناسبة تقديم مجموعة من المقترحات تعلقت أساسا بما يلي:

- الإسراع في صرف اعتمادات القسط الثاني لسنة 2019 وتسهيل عمليات التصرف فيها،
- الترفيع في قيمة التمويل المسند للمشاريع،
- تمديد مدة التنفيذ من سنتين إلى ثلاث سنوات عند الاقتضاء،
- الترفيع في سن الترشح إلى 45 سنة،
- تشبيك المشاريع وتكوين شبكات بحثية في المجال.

وتم في أوت 2018 إصدار النسخة الثانية من طلب الترشحات لبرنامج تشجيع الباحثين الشبان حيث تم بالمناسبة إدخال بعض الإضافات والتحسينات تعلقت بالخصوص بشروط المشاركة والتقييم.

تم اقتراح 290 مشروعا للتمويل منهم 269 تستجيب لشروط الترشح أي بتسجيل نسبة زيادة بـ 12% مقارنة بعدد المشاريع الواردة في إطار طلب الترشحات الأول وهو ما يؤكد مرة أخرى حجم الإقبال الهام على البرنامج. توزعت المشاريع المقترحة على 11 ميدانا كما يلي:

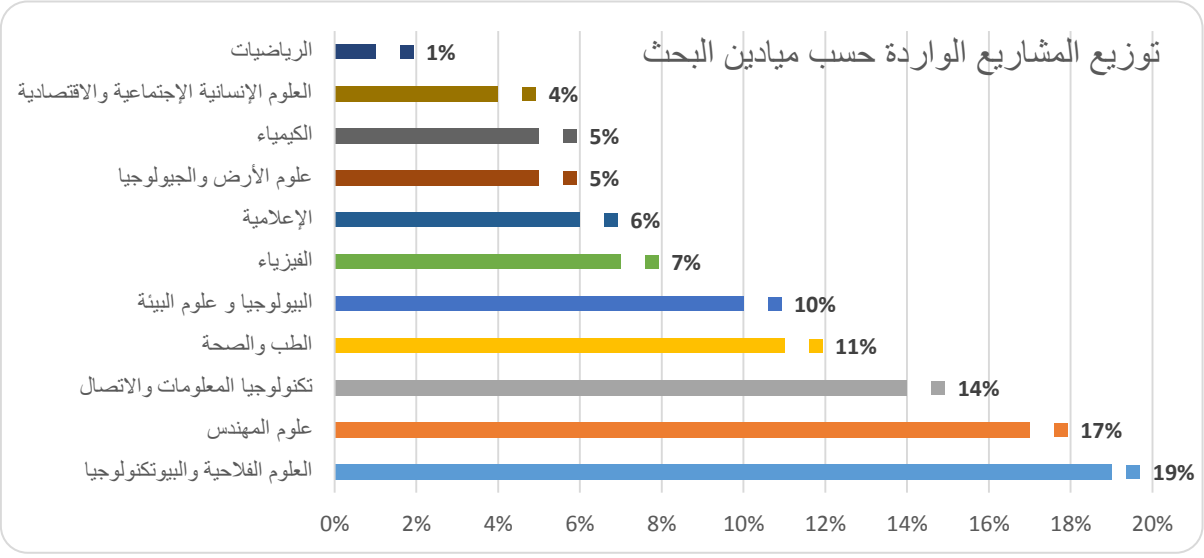

تقدمت الجامعات بالنسبة الأعلى من المشاريع حيث بلغت 74% تليها مراكز البحوث (23 %) في حين شملت النسبة المتبقية من المشاريع المؤسسات العمومية للصحة والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث العسكري.

والجدير بالذكـر أن عدد المشاريع المودعة من قبل المؤسسات المنتمية إلى المناطق الداخلية بلـغ 64 مشروعا وهو ما يمثل نسبـة 24% من مجموع المشاريع.

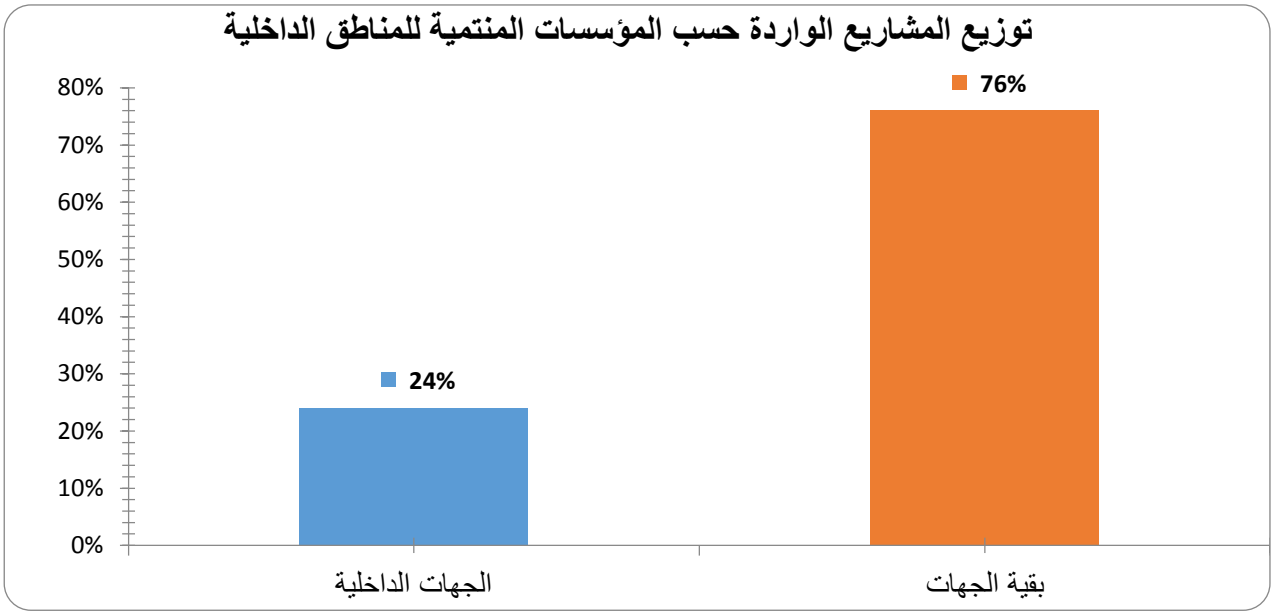

تم عرض المشاريع على أنظار الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي لتقييمها وترتيبها حسب الجدارة باعتبار معايير محددة مع إسناد تشجيع خصوصي للمشاريع المنصهرة ضمن الأولويات الوطنية وتلك في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والمشاريع المتأتية من الجهات الداخلية.

3. برامج وآليات تثمين نتائج البحث وتعزيز الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

في إطار دعم بحث علمي تطبيقي مجدّد وقادر على خلق القيمة المضافة وتوفير مواطن الشغل وتوثيقا لأسس الشراكة بين المؤسسات الجامعية والبحثية مع المؤسسة الاقتصادية ، أرست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدة آليات تمويل تنافسية ملائمة لكل صنف من الفاعلين في منظومة البحث والتجديد، مهندسين وحاملي شهادة الماجستير والدكتوراه وكذلك لهياكل البحث العمومية (مخابر ووحدات) التي تقوم بأنشطة تثمين البحوث التطبيقية بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وذلك بهدف نقل نتائج البحث إلى منظومة الإنتاج بما يدعم قدراتها التنافسية ويضمن ديمومتها.

أ. برنامج تثمين نتائج البحث

خلال سنة 2018 ورد على مصالح الإدارة العامة لتثمين البحث (18) مشروعا جديدا وقد حظيت (04) مشاريع منها بالموافقة على التمويل باعتمادات جمليّة تقدر بـ 325 ألف دينار تصرف على ثـــلاثة أقساط وقد تم صرف القسط الأوّل للمشاريع الأربعة على ميزانية سنة 2018 بتقديرات تساوي 109 ألف دينار. ولا تزال بقية المشاريع أخرى من بين المشاريع الواردة على الإدارة نهاية سنة 2018 بصدد إتمام عمليّة التقييم من قبل الخبراء.

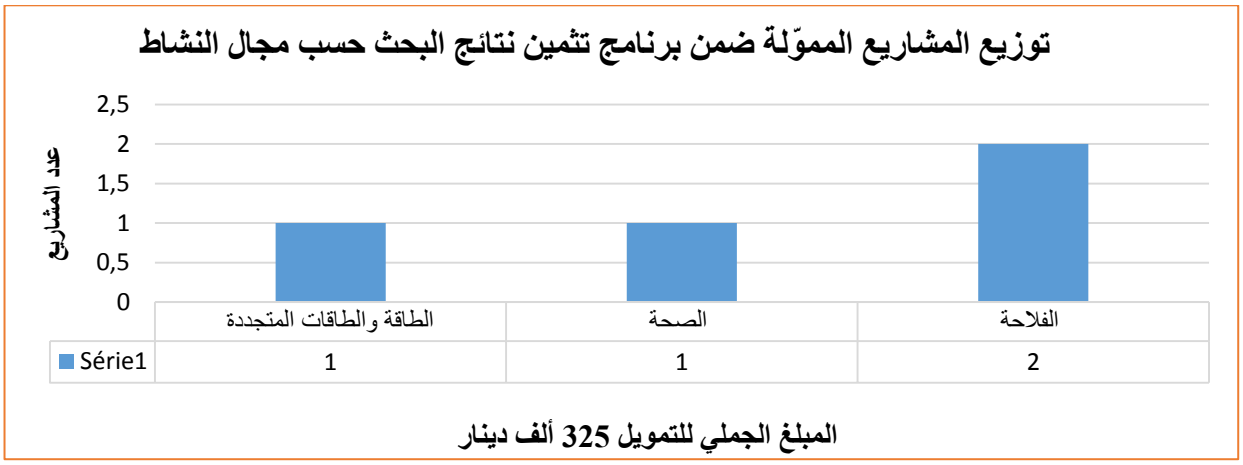

إن عدد المشاريع المصادق عليها سنة 2018 (04) مشاريع يبقى ضئيل مقارنة بعدد مقترحات المشاريع الواردة على مصالح الإدارة العامة لتثمين البحث (18) مشروعا

ب.برنامج تثمين مشاريع ومذكرات ما بعد الدّراسات « PAQ Post PFE/MFE »

وفي إطار ميزانية 2018 وضمن الدورة الثانية لبرنامج "ما بعد مذكرات ومشاريع ختم دراسات الطلبة" تمت الموافقة على تمويل مشروعين (02) باعتمادات جملية في حدود 48 ألف دينار.

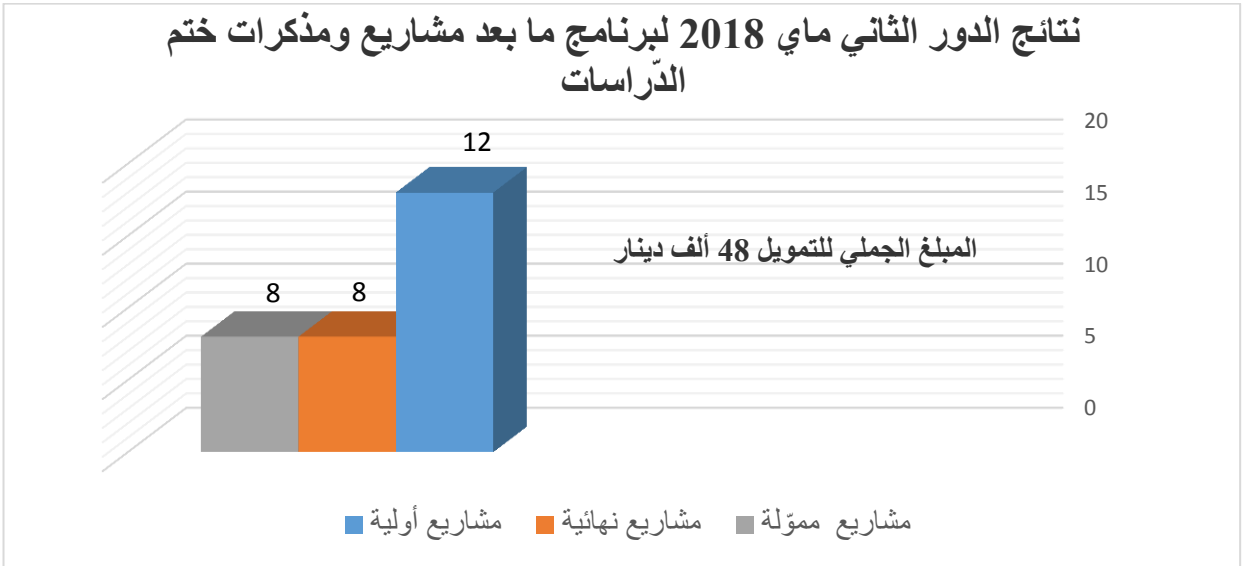

ت.برنامج البحث التشاركي «Collabora» :

في إطار الدور الثاني لسنة 2018 لبرنامج دعم البحث التتشاركي تمت المصادقة على تمويل (08) مشاريع بقيمة جملية تقدّر بـ 2 295,500 دينار.

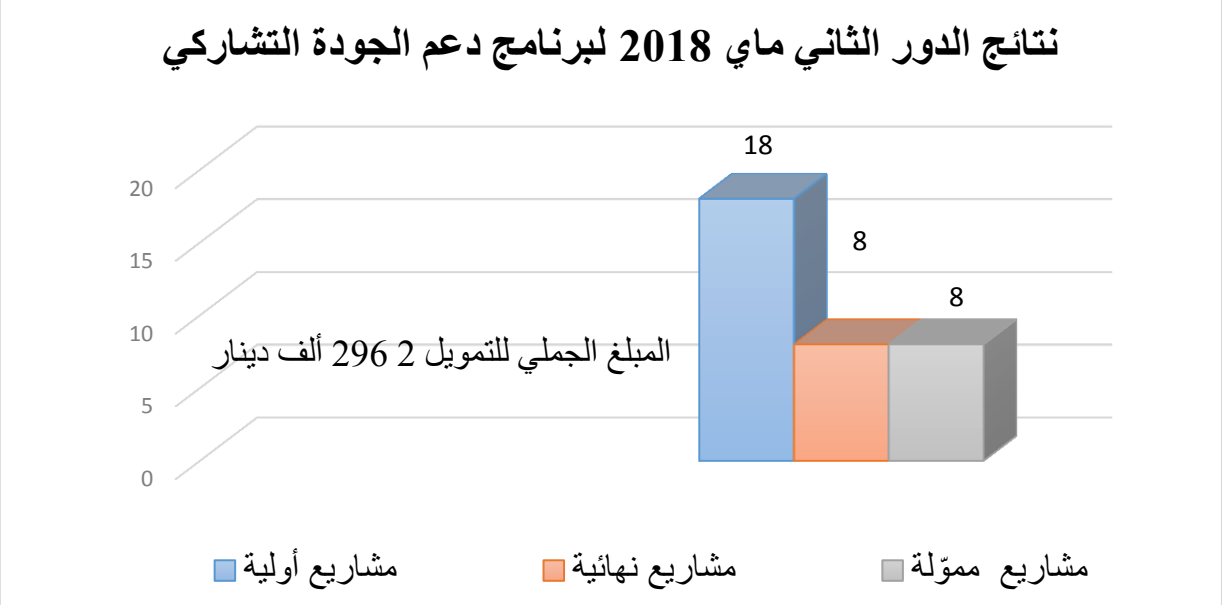

ث.برنامج ما قبل الإنطلاق « PAQ-PAS »

في إطار الدور الأول لسنة 2018 لبرنامج دعم الجودة ما قبل الانطلاق والافراق العلمي تمت المصادقة على تمويل (07) مشاريع بإعتمادات جملية في حدود 700 ألف دينار.

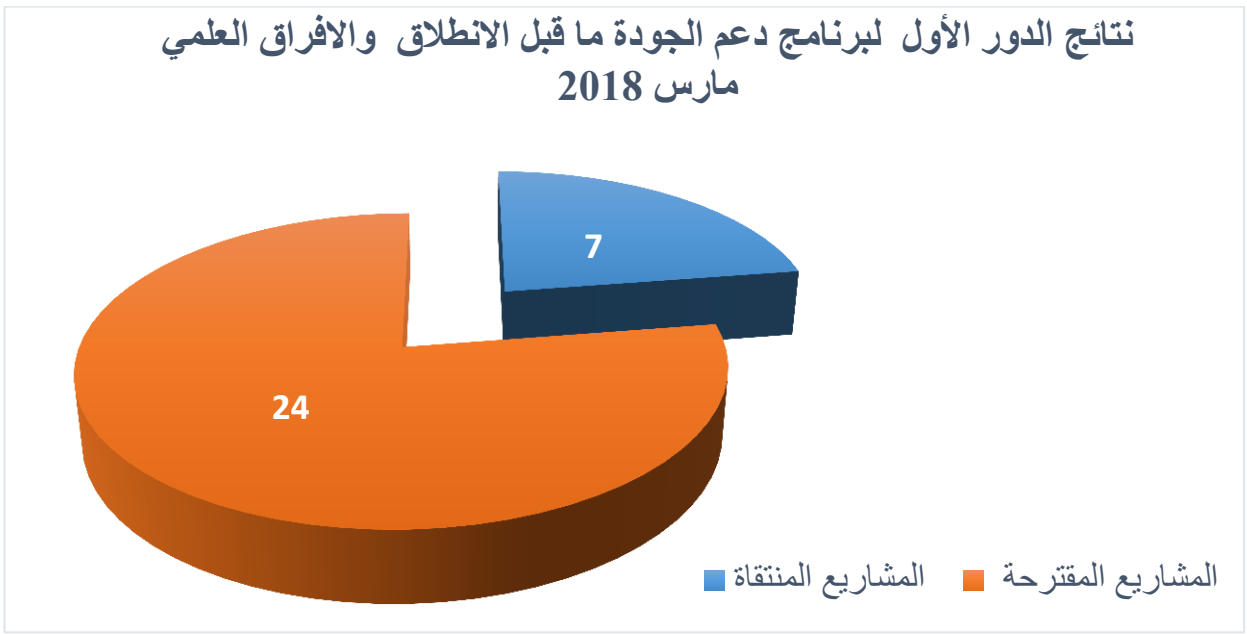

4. برامج البحث الدولية

1.4. برامج التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف ذات التمويل المشترك:

تم خلال سنة 2018 تمويل مشاريع بحث جديدة وأخرى متواصلة في إطار برامج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. حيث تم تمويل 201 مشروع بميزانية جمليه قدرت بـ 4518.62 ألف دينار تونسي.

البرنامج	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات (أ.د.)
التعاون الثنائي	126	1892.1
التعاون متعدد الأطراف	27	2546.52
المخابر الدولية ومجمعات البحث	3	80
المجموع	201	62,5184

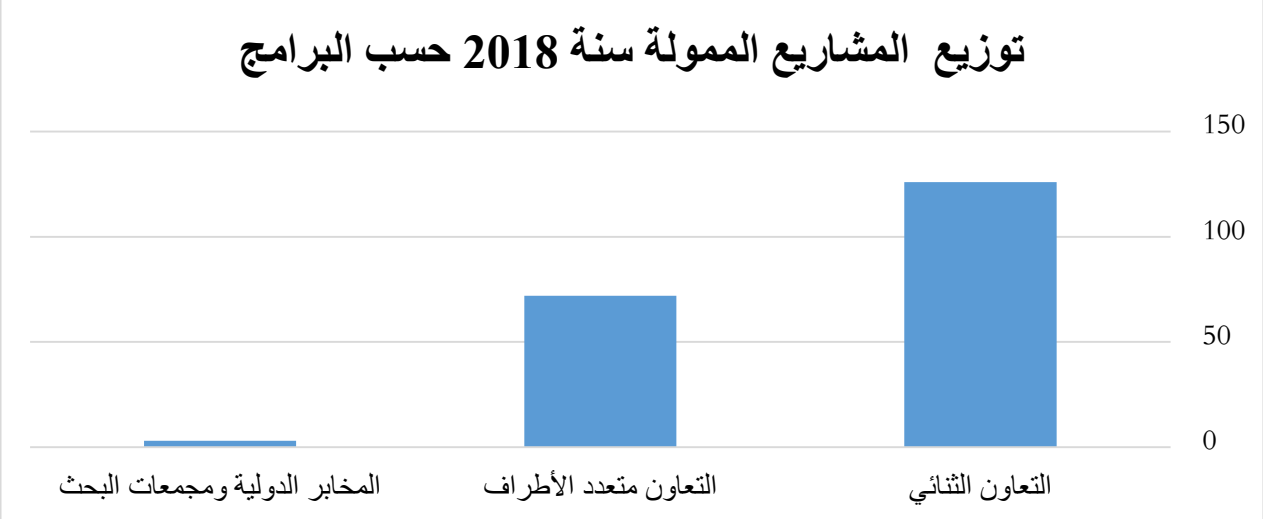

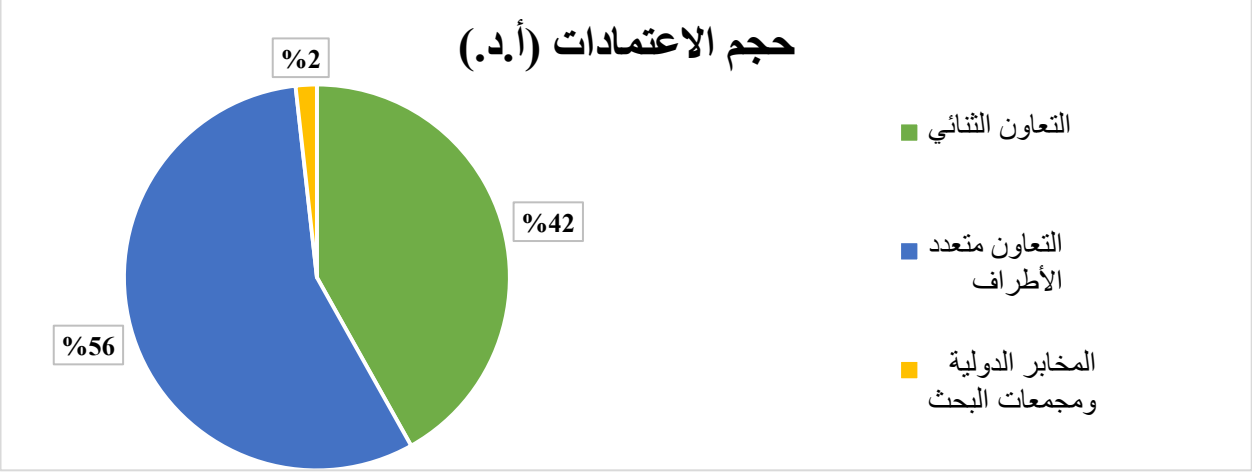

وتخضع مقترحات مشاريع البحث الواردة على إدارة البرامج والشراكة العلمية في إطار طلبات العروض السنوية إلى تقييم من قبل أساتذة خبراء حسب ميادين البحث المطلوبة حيث تتوصل الإدارة سنويا بحوالي 700 مقترح مشروع بحثي، وقد تم إعتماد طريقة التعاقد مع الخبراء منذ سنة 2012 (كحلّ مبدئي) وذلك على أساس 30 دينارا عن كل مقترح مشروع يتم تقييمه مع إخضاع كل مقترح إلى 3 تقييمات على الأقل. وتبعا لذلك تم سنة 2018 صرف ما قدره 18.819 أد لفائدة الخبراء.

التكلفة الجملية لعملية تقييم مشاريع البحث العلمي الدولي لسنة 2018	
عدد جذاذات التقييم	حجم الاعتمادات (أ.د.)
461	18.819

- **برامج التعاون الثنائي**

تشمل برامج التعاون الثّنائي البلدان العربية والآسياوية والافريقية والأوروبية وقد تم في إطارها سنة 2018 إصدار 03 طلبات عروض مع كل من فرنسا والبرتغال وتركيا وقبول 40 مشروع جديد من جملة 214 مقترح مثلما هو مبين بالجدول التالي:

نسبة المشاريع المقبولة من المشاريع المقترحة

البلد	عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المقبولة	نسبة القبول	حجم الاعتمادات (أ.د.)
فرنسا	109	22	%20	239
البرتغال	62	16	%26	160
تركيا	43	2	%5	50
المجموع	214	40	%19	449

كما تواصل سنة 2018 تمويل 126 مشروع وتنزيل إعتمادات جملية بقيمة 1892.1 ألف دينار تونسي وذلك بعد التوصل بتقارير علمية ومالية حول تقدم انجازها.

الاعتمادات المدفوعة للمشاريع الممولة في إطار التعاون الثنائي سنة 2018

البرنامج	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات (أ.د.)
التعاون التونسي المغربي	21	137
التعاون التونسي الفرنسي PHC-UTIQUE	63	727.1
التعاون التونسي الفرنسيPICS	1	10

التعاون التونسي الألماني	**19**	**475**
التعاون التونسي التركي	**2**	**50**
التعاون التونسي الجنوب كوري	**3**	**150**
التعاون التونسي الهندي	**17**	**343**
المجموع	**126**	**1892.1**

- **<u>برامج التعاون مع البلدان العربية</u>**
  - **<u>التعاون التونسي المغربي</u>**

يتم حاليا مواصلة انجاز 25 مشروع بحث وقع انتقاءها في 2017 وقدرت الاعتمادات المرصودة لفائدتها بـــ 151 ألف دينار سنة 2018. وقد تم في 01 أكتوبر 2018 إصدار طلبي عروض لبعث وتمويل مشاريع بحث و تطوير (144 مقترح) ومخابر دولية مشتركة (21 مقترح) ألف دينار وتتواصل المشاريع الممولة على مدى ثلاث سنوات.

المشاريع المنجزة منذ سنة 2017 والمتواصلة سنة 2018 حسب ميادين البحث			
ميدان البحث	**عدد المشاريع المقترحة**	**عدد المشاريع المقبولة**	**حجم الاعتمادات (أ.د.)**
العلوم الانسانية والاجتماعية	**1**	**01**	**7**
علوم الصحة	**24**	**03**	**21**
الفلاحة والأمن الغذائي	**20**	**04**	**28**
الموارد المائية	**10**	**03**	**21**
البيئة والتغيرات المناخية	**24**	**03**	**21**
الطاقات المتجددة	**18**	**05**	**35**
تثمين الموارد الطبيعية	**30**	**03**	**21**
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**23**	**03**	**21**
المجموع	**150**	**25**	**175**

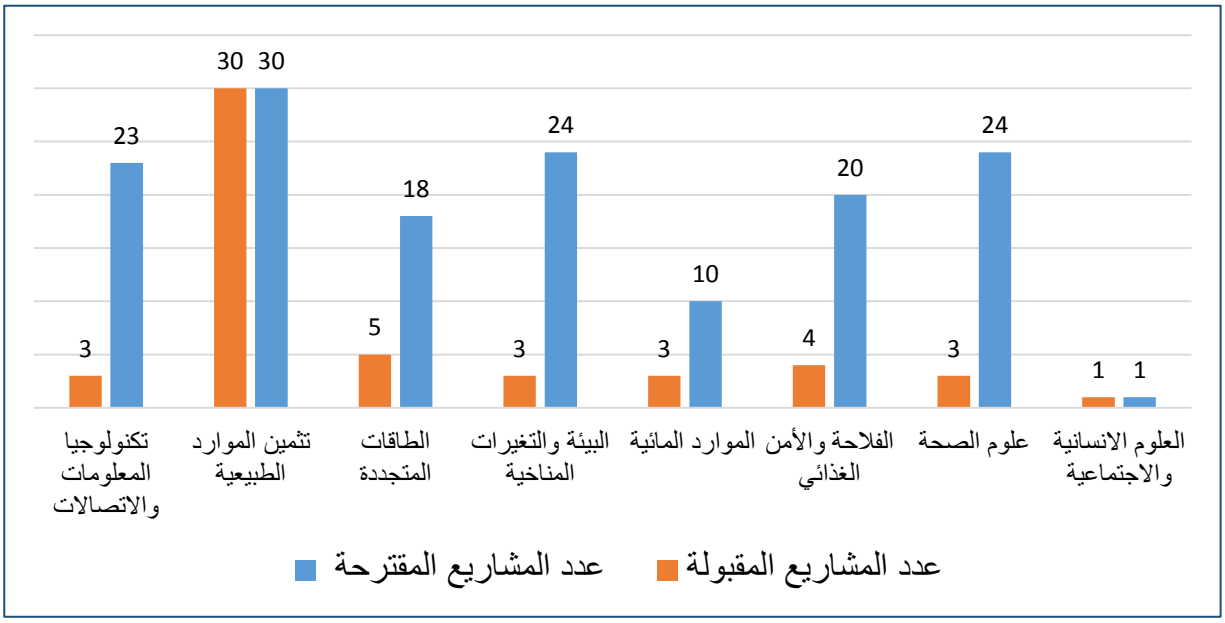

التعاون التونسي الجزائري

تم سنة 2018 إصدار طلبي عروض لبعث وتمويل مشاريع بحث و تطوير ومخابر دولية مشتركة وتم التوصل في إطارها بـ174مقترح مشروع بحث و تطوير و43 مقترح مخبر دولي مشترك وهي في مرحلة التقييم.

- **برنامج التعاون مع البلدان الإفريقية**

تم بالتنسيق مع الجانب الجنوب إفريقي تنظيم ندوة تكوينية بمدينة بريتوريا بجنوب إفريقيا في الفترة المتراوحة بين 19 و22 فيفري 2018 وذلك لفائدة منسقي مشاريع البحث الثنائية الممولة في إطار طلب العروض الأول التونسي جنوب إفريقي. كما تم إصدار طلب العروض الثاني لتمويل مشاريع بحث مشتركة والموافقة على تمويل 11 مشروع من بين 79 مقترح.

ميدان البحث	عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المقبولة	حجم الاعتمادات (أ.د.)
الطاقة	14	1	60
الفلاحة	20	2	120
الماء	11	2	120
البيولوجيا	19	2	120
الصحة	10	1	60
العلوم الانسانية والاجتماعية	2	2	120
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3	1	60
المجموع	79	11	660

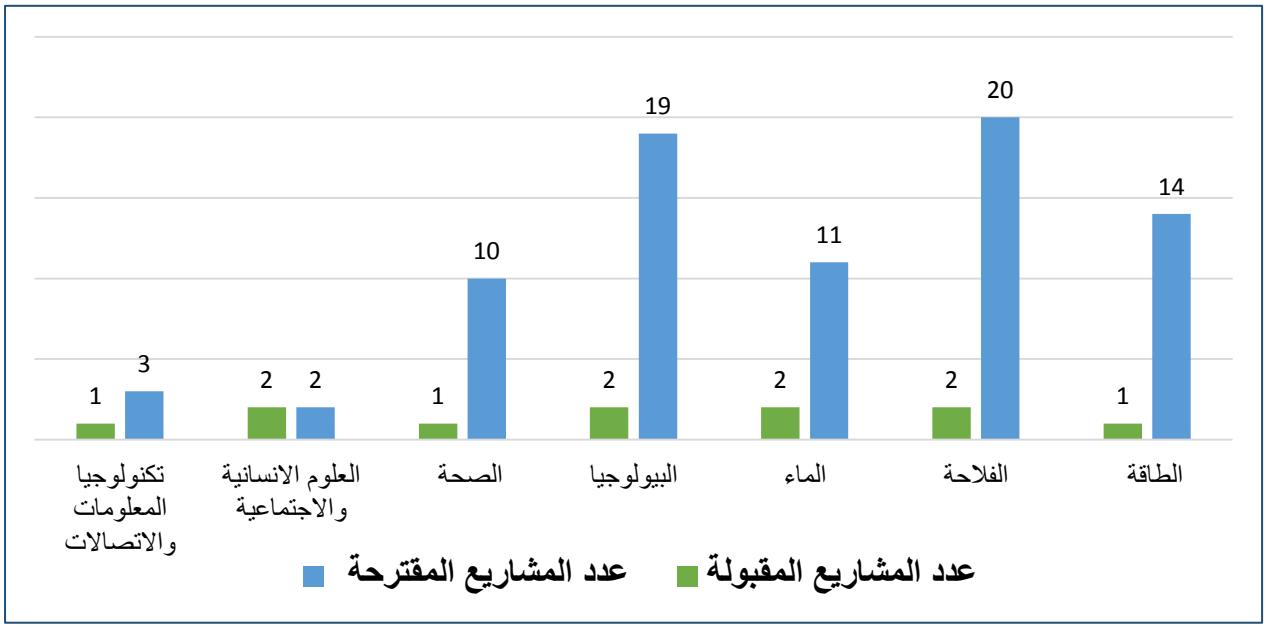

- **برامج التعاون مع البلدان الأوروبية**

▪ **التعاون التونسي الفرنسي**

– برنامج التعاون الثنائي التونسي الفرنسي (PHC-Utique): تم خلال اجتماع اللجنة المختلطة للتعاون الجامعي التونسي الفرنسي (CMCU) المنعقد يومي 24 و25 سبتمبر 2018 بطبرقة الموافقة على تمويل 22 مشروع من بين 109 مقترح وذلك على مدى ثلاث سنوات:

المشاريع المقترحة والمقبولة سنة2018 حسب ميادين البحث			
ميدان البحث	عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المقبولة	حجم الاعتمادات (أ.د.)
العلوم الانسانية و الاجتماعية	07	02	16
علوم البيولوجيا والصحة والطب	20	03	38
الزراعة و الإنتاج الحيواني والنباتي	05	02	26
علوم الأرض، الكون والفضاء	04	01	9
علوم المهندس	31	05	55
الكيمياء	12	03	34
الفيزياء	03	01	10
الرياضيات والتفاعلات	09	01	10
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	18	04	41
المجموع	109	22	239

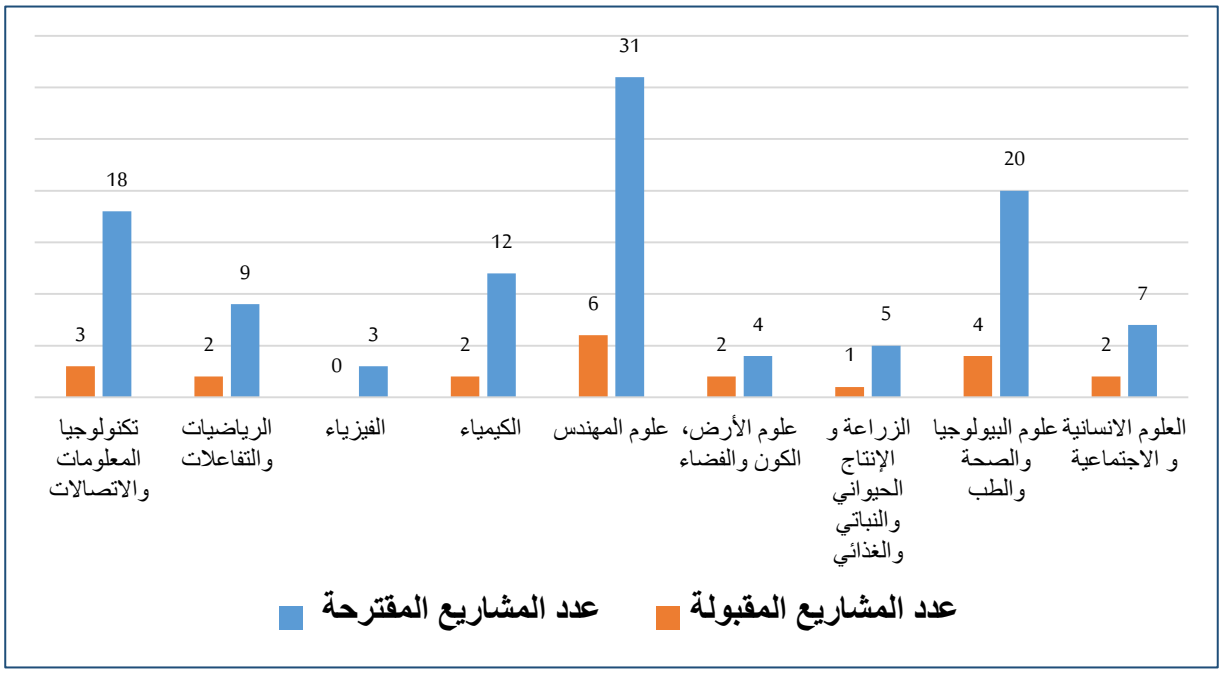

برنامج التعاون مع المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS): البرنامج الدولي للتعاون العلمي (PICS):

يقوم هذا البرنامج بتمويل مشاريع بحث تدوم ثلاث سنوات تضم فريق بحث تونسي وفريق بحث فرنسي ينتمي للمركز الوطني للبحث العلمي لديهم منشورات علمية مشتركة، ويتم صرف الاعتمادات المسندة من البلدين أساسا للقيام بمهمات وملتقيات.

وقد تم منذ سنة 2008 إلى غاية 2018 تمويل 06 مشاريع بحث

- **التعاون التونسي الألماني**

بدأ التعاون التونسي الألماني سنة 2012 من خلال إحداث برنامج لتمويل مشاريع بحث مشتركة تونسية ألمانية (TUNGER) في مجال التعاون في العلوم والتكنولوجيا والتجديد.

وفي إطار دعم آليات تثمين البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا بمراكز البحث، تولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث العلمي بألمانيا (BMBF) خلال سنة 2018 إطلاق الدورة الأولى لبرنامج التعاون التونسي الألماني Collaborative Program "TUNGER 2+2 " وذلك لتمويل مشاريع بحث تعاونية مشتركة وفق "آلية 2+2" بين مراكز البحث التونسية من جهة ومراكز البحث الألمانية من جهة أخرى مع تشريك الصناعيين من الجانبين وذلك بهدف دفع نقل نتائج البحث والتكنولوجيا إلى المحيط والاقتصادي وتطوير التعاون الدولي وجودة البحث. وقد تم إنتقاء (06) مشاريع بكلفة جملية في حدود 1.8مليون دينار بكلفة تناهز الـــ 300 ألف دينار للمشروع الواحد تصرف على ثلاثة أقساط ولمدة أقصاها ثلاثة سنوات.

التعاون التونسي البرتغالي

تم إصدار طلب العروض الحادي عشر في موفى سنة 2017. وتلقت الوزارة في الغرض 62 مقترح مشروع وبعد مرحلة التقييم المشترك للمقترحات تمت الموافقة على تمويل 16 مشروع بداية من السنة المالية 2018:

المشاريع المقترحة والمقبولة سنة 2018 حسب ميادين البحث

ميدان البحث	عدد المشاريع	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات
العلوم الانسانية و الاجتماعية	02	02	20
علوم البيولوجيا والصحة والطب	29	07	70
علوم المهندس	26	07	7
علوم صحيحة	01	00	0
المجموع	62	16	160

- **التعاون التونسي التركي**

تم إصدار طلب العروض الثاني سنة 2017 و قد تم خلال انعقاد اللجنة المشتركة للتعاون التونسي التركي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا يومي 30 و31 أكتوبر بتركيا الموافقة على التمويل المشترك لمشروعي بحث (02) في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة بداية من السنة المالية 2018 وقدر التمويل الذي خصص لهذه المشاريع بـ 50 ألف دينار

كما تم إصدار طلب عروض ثالث وتلقت الوزارة في الغرض 88 مقترح بصدد التقييم.

- **برامج التعاون المتعدد الأطراف**

المشاريع الممولة في إطار التعاون المتعدد الأطراف سنة 2018

البرنامج	عدد المشاريع	حجم الاعتمادات (أ.د.)
برنامج التعاون متعدد الأطراف الفرنسي المغاربي PHC-Maghreb	10	135,72
برنامج الإتحاد الأوروبي ERANET Med	29	950,8
برنامج الإتحاد الأوروبي ARIMNET2	10	406
برنامج الإتحاد الأوروبي PRIMA	21	1020
المجموع	70	2512,52

وقد تم عقد لجنة قيادة البرنامج في 20 جوان 2018 لانتقاء مشاريع بحث جديدة من ضمن 60 مقترح يتم تمويلها سنة 2019 وقد بلغ عددها 05 مشاريع.

المشاريع المقترحة والمقبولة بعنوان سنة 2019 حسب ميادين البحث

ميدان البحث	عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المقبولة	حجم الاعتمادات (أ.د.)
العلوم الانسانية والانسانيات	03		
علوم البيولوجيا والصحة والطب	06	02	32
الزراعة و الإنتاج الحيواني والنباتي والغذائي	06	01	16
علوم الأرض، الكون والفضاء	04		
علوم المهندس	19	02	32
الكيمياء	04		
الفيزياء	05		
الرياضيات والتفاعلات	02		
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	11		
المجموع	**60**	**05**	**80**

- **البرنامج الأورومتوسطي ERANETMED Euro-Mediterranean Cooperation through ERANET joint activities and beyond.**

تشارك الوزارة ضمن البرنامج الإطاري السابع في برنامج ERANETMED الذي يمتد للفترة من أكتوبر 2013 إلى مارس2018، وتقدر الميزانية المخصصة للوزارة من قبل الاتحاد الأوروبي بـ 144.450 أورو ويهتم البرنامج المذكور بإعداد ونشر طلبات عروض لتمويل مشاريع ضمن أولويات بحث وتجديد أورومتوسطية.

وقد تم منذ سنة 2015 إصدار 03 طلبات عروض أفضت إلى انتقاء 50 مشروع بحث من بينها 28 مشروع تشارك فيها فرق بحث تونسية مثلما هو مبين بالجدول التالي:

جدول إحصائي حول مشاريع البحث الممولة في إطار المشروع الأوروبي ERANETMED

طلب العروض	سنة الإصدار	عدد فرق البحث المشاركة			عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المنتقاة	عدد المشاريع التي تتضمن فرق بحث تونسية	حجم الاعتمادات (أ.د.)	% المشاركة التونسية
		من كافة البلدان الشريكة	من تونس	نسبة مشاركة فرق البحث التونسية					
الأول	2015	645	43	7%	107	21	12	441	57%
الثاني	2016	760	89	12%	172	17	9	370,8	53%
الثالث	2017	288	35	12%	68	12	7	272	67%
المجموع		**1693**	**167**	**10%**	**347**	**50**	**28**	**1083,8**	**58%**

وتساهم الوزارة بالتعاون مع البلدان الشريكة في البرنامج في تمويل 28 مشروع لمدة 03 سنوات بتمويل جملي قيمته 1083,8 ألف دينار تونسي.

- **البرنامج الأورومتوسطي A Net work for Agricultural Research in the Mediterranean Area ARIMNET2**

تشارك الوزارة ضمن البرنامج الإطاري السابع في برنامج ARIMNET2 وتقدر الميزانية المخصصة للوزارة من قبل الاتحاد الأوروبي بـ 71000 أورو. وقد شاركت فرق البحث التونسية في الطلبات العروض الأربعة الصادرة منذ سنة 2011 وتساهم الوزارة بالتعاون مع البلدان الشريكة في البرنامج في تمويل 11 مشروع لمدة 03 سنوات بتمويل جملي قيمته 451 ألف دينار تونسي، مثلما هو مبين بالجدول التالي:

جدول إحصائي حول مشاريع البحث الممولة في إطار المشروع الأوروبي ARIMNET2

طلب العروض	سنة الإصدار	عدد المشاريع المنتقاة	عدد المشاريع التي تتضمن فرق بحث تونسية	عدد المشاريع الممولة من طرف		حجم الاعتمادات (أ.د.)	%المشاركة التونسية
				الوزارة	مؤسسة البحث العلمي الفلاحي	(الوزارة)	
الأول	2011	10	4	-	4	-	%40
الثاني	2015	10	7	3	4	160	%70
الثالث	2016	11	6	2	4	89	54%
الرابع	2017	15	11	6	5	202	%73
المجموع		**46**	**28**	**11**	**21**	**451**	**%60**

- **مشروع بحث H2020: Water Works 2018-2022 in Support of the Water JPI (WaterWorks2017) and of the EC Call SC5-33-2017: Closing the water cycle gap**

تشارك الوزارة (الإدارة العامة للبحث العلمي – إدارة البرامج والشراكة العلمية-(بداية من سنة 2017 في مشروع البحث الأوروبي" Water challenges for a changing world Joint Programming Initiatives " ضمن البرنامج الإطاري الأوروبي أفق 2020، بمعية 19 دولة وبتمويل مشترك من طرف 22 عضو مشارك في المشروع من أصحاب ورؤساء برامج البحث لتنفيذ طلبات عروض مشتركة، حيث تمتد فترة إنجاز البرنامج بـ 60 شهرا .

ومن بين أهداف المشروع دعم تنفيذ الأولويات المحددة في مبادرة البرمجة المشتركة للمياه وبرنامج البحوث الاستراتيجية والابتكار في مجال سد فجوة دورة المياه ونظرا لأهمية نشر المعلومة لفائدة فرق البحث.

وتقدر الموارد المخصصة لفائدة الوزارة في شكل منحة من المفوضية الأوروبية بـ 147.000 أورو، وتتولى الوزارة تمويل المشاريع التي تشارك فيها فرق البحث التونسية في إطار طلبات العروض وذلك بتمويل يساوي 20.000 أورو للمشروع الواحد سنويا.

وقد نم في إطار طلب العروض الأول انتقاء **18** مشروع بحث من بينها **03** مشاريع تشارك فيها فرق بحث تونسية منها 02 مشاريع ممولة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقيمة **45** ألف دينار تونسي لمدة 03 سنوات.

- **مشروع بحث *Partnership for Research and Innovation in the Mediterranean Area (PRIMA)مبادرة* الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط:**

تشارك تونس ضمن 19 دولة في مبادرة الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو برنامج متكامل يعنى بالنظم الغذائية والموارد المائية من أجل تطوير مجتمعات أورومتوسطية شاملة ومستدامة وصحية.

وقد اعتمد برلمان الاتحاد الأوروبي قرار مبادرة PRIMA يوم 13 جوان 2017 كما صادق مجلس الاتحاد عليه يوم 26 جوان 2017 ودخل القرار حيز التنفيذ يوم 7 أوت 2017.

وتم بداية من سنة 2018 اصدار أولى طلبات العروض في القسمين الأول والثاني وتتولى الوزارة تمويل المشاريع التي تشارك فيها فرق البحث التونسية في إطار طلبات العروض المتعلقة بالقسم الثاني من المبادرة وذلك بتمويل يساوي 1430 ألف دينار تونسي سنويا لفائدة 21 مشروع.

ميدان البحث	عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المؤهلة للتقييم	عدد المشاريع المنتقاة	عدد المشاريع التي تتضمن فرق بحث تونسية	نسبة المشاريع التي تتضمن فرق بحث تونسية
التصرف في المياه	88	22	9	8	88,89%
النظام الفلاحي	165	49	12	9	75,00%
سلسلة القيمة الغذائية	107	32	6	4	66,67%
المجموع	**360**	**103**	**27**	**21**	**77,78%**

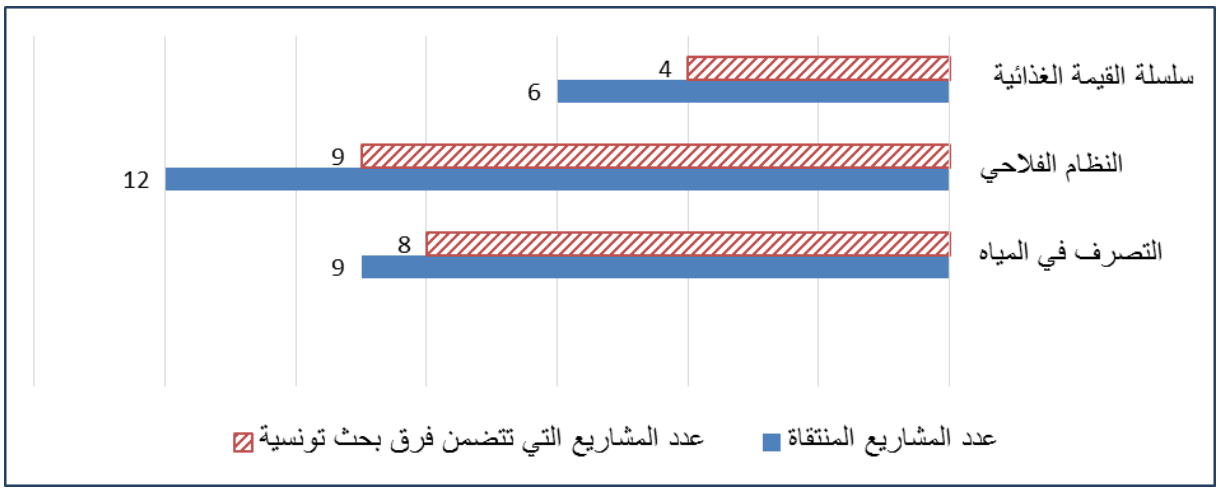

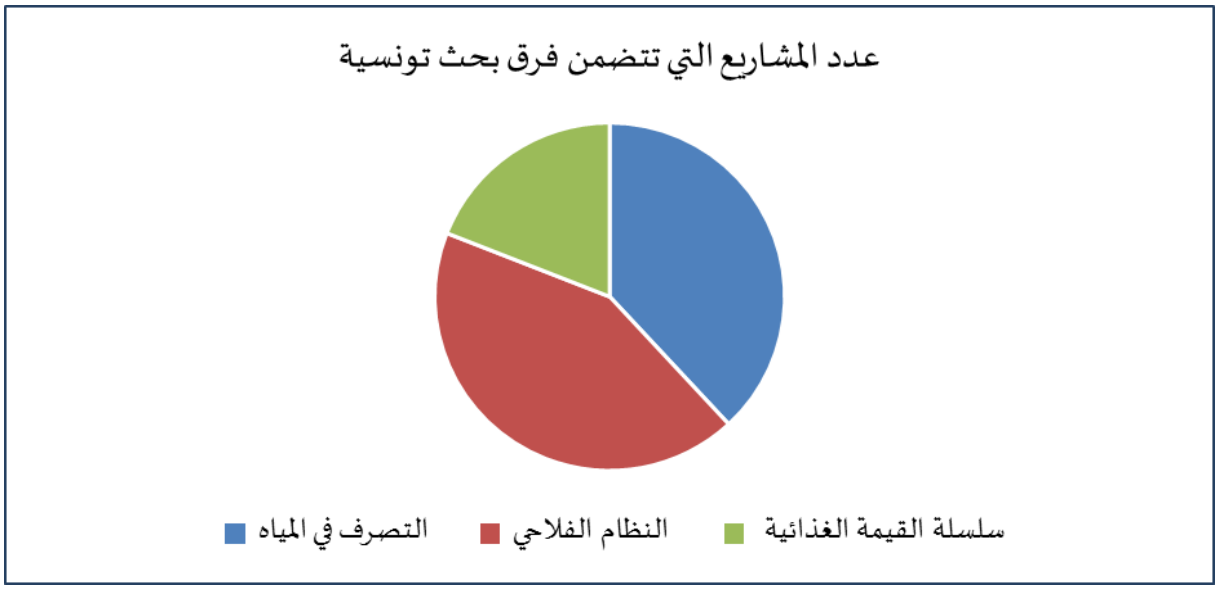

كما شاركت فرق البحث التونسية في طلب العروض الخاص بالقسم الثاني وتمت الموافقة على تمويل 9 مشاريع من بينها 05 مشاريع تشارك فيها فرق بحث تونسية حيث تم تخصيص من قبل المفوضية الأوروبية **125,31 990 ألف أورو** لفائدة فرق البحث التونسية.

ميدان البحث	المرحلة 1		المرحلة 2		عدد المشاريع المنتقاة	عدد المشاريع التي تتضمن فرق بحث تونسية		
	عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المؤهلة للتقييم	عدد المشاريع المقترحة	عدد المشاريع المؤهلة للتقييم				
التصرف في المياه	182	176	10	9	3	1		
لنظام الفلاحي	211	196	12	12	3	2		
سلسلة القيمة الغذائية	91	83	10	9	3	2		
المجموع	484		455		32	30	9	5

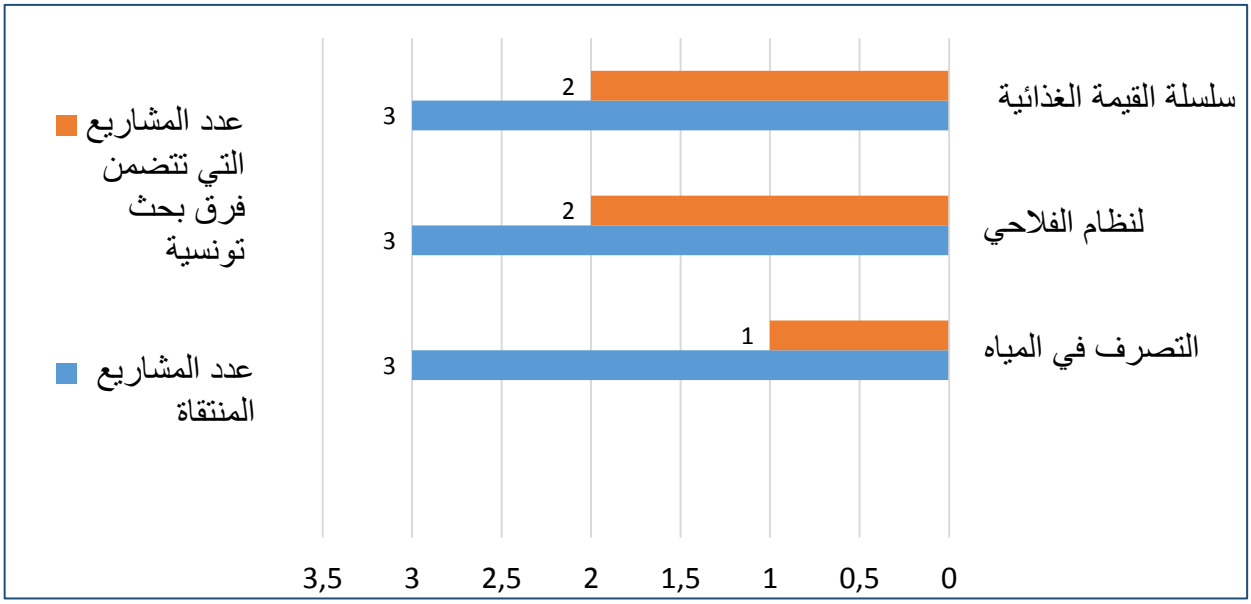

- **المخابر الدولية المشتركة ومجمعات البحث:**

في إطار تفتح مراكز البحث على الجامعات والشراكات الكبرى الأجنبية وتبادل المعلومات والخبرات تدعم الوزارة بعث مخابر دولية مشتركة وتخصص لها تمويلات إضافية تساعدها على القيام بأنشطتها البحثية.

- **مخابر البحث الدولية (LIA):**

تتميز هذه المخابر بكونها تضم فرق وهياكل بحث فرنسية تابعة للمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS) وفرق وهياكل بحث تونسية للقيام ببحوث لمدة محددة في مجال علمي دقيق بدعم مالي من الهياكل المشاركة لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وقد تم سنة 2018 تمويل مخبري بحث دوليين باعتمادات جملية قدرت بـــ60 ألف دينار.

الاعتمادات المدفوعة للمخابر الدولية المشتركة سنة 2018		
البرنامج	**عدد المشاريع**	**حجم الاعتمادات المدفوعة سنة 2018 (أ.د.)**
LMI "NAILA"	**1**	**20**
LIRA-T:" Laboratoire Internationale de Recherche Analytique-Tunisie "	**1**	**40**
المجموع	**2**	**60**

- **البرنامج الإطاري للبحث والتجديد أفق 2020:**

يعد هذا البرنامج التنافسي الاكبر عالميا لدعم البحث والتجديد وهو يوفر تمويلات غير مسبوقة في حدود 176 مليار دينار. ويركز بصفة خاصة على التجديد وعلى مشاركة المؤسسات الاقتصادية لاسيما الصغرى والمتوسطة منها الى جانب مراكز البحث والجامعات ومكونات المجتمع المدني.

ويرتكز البرنامج على 3 أركان أساسية هي التميز العلمي والتفوق الصناعي والتحديات المجتمعية الكبرى.

وقد أعدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطة عمل بغاية تطوير المشاركة التونسية بهذا البرنامج والتمكن من الحصول على أقصى حد من التمويلات وتبعا لذلك تم تحقيق:

- ارتفاع المشاركة التونسية من 7 إلى 41 مشروع في إطار برنامج أفق 2020. وذلك مع 455 شريك من مختلف بلدان العالم، وتقدر نسبة نجاح المشاركة التونسية بالبرنامج بـ 20 % في حين أن معدل هذه النسبة دوليا تقدر بـ14- % وهذا التميز يعود إلى حسن نوعية محتوى المشاريع البحث التونسية رغم ضعف عددها.
- تموقع جيد حيث تحظى البلاد تونسية بالمرتبة الثانية من بين 16 بلد شريك في هذا البرنامج،
- استفادة الجانب التونسي من خلال المشاركة الفاعلة في برنامج البحث والتجديد أفق 2020 من تمويلات هامة تقدر بـ 4.513.622.82 مليون أورو.

- تمتع 35 مؤسسة تعليم عالي وبحث ومؤسسات اقتصادية من تمويلات في إطار برنامج أفق 2020 كما أنه تبعا لمشاركة الوزارة في مشروع الاتحاد الأوروبي European reasearchers'Night تم وبعد الحصول على موافقة المفوضية الأوروبية لأول مرة في تونس تنظيم تظاهرة وفقا لتاريخ موحد مع بقية البلدان الأوروبية المشاركة في هذا المشروع وهو يوم 28 سبتمبر 2018.

تم خلال هذه التظاهرة تنظيم عرض لمختلف التجارب العلمية في شكل مخابر مصغرة وفتحها للعموم قصد التعريف بدور الباحث ونشاطه العلمي وتأثير بحوثه على المجتمع المدني وبعث روح الاستطلاع والاكتشاف لدى الشبان وحثهم على تطوير مسارهم المهني في مجال البحث والتجديد.

5. برامج الدعم والمساندة

- **وحدات الخدمات المشتركة للبحث (U.S.C.R)"**

انطلقت منذ سنة 1993 عملية اقتناء التجهيزات العلمية الأساسية (الثقيلة) المسخرة للاستعمال الوطني والجهوي وذلك لتدعيم هياكل البحث والتكوين الاشهادي عن طريق البحث.

في إطار الحرص على حسن استغلالها وتفاديا للإستعمالات المزدوجة والتبذير تقرر إدماج هذه التجهيزات الأساسية في هياكل أطلقت عليها تسمية "وحدات الخدمات المشتركة للبحث (U.S.C.R)". كما اتجهت النية إلى إحداث مجمعات لوحدات الخدمات المشتركة للبحث في عملية تشبيك للتكنولوجيات والقدرات المتاحة على ان تكون تحت الإشراف المباشر للجامعة.

تنقسم وحدات الخدمات المشتركة للبحث والمجّمعات حسب طبيعة عقود صيانة التجهيزات العلمية المكوّنة لها إلى قسمين:

قسم 1: يضم وحدات الخدمات المشتركة للبحث التي تتمتع بعقود صيانة تربط بين الهيكل المعني والمزود،

قسم 2: يضم وحدات الخدمات المشتركة للبحث التي تتمتع بعقود صيانة مجمعة يتولى متابعتها المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي بسيدي ثابت.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم رصد أي إعتمادات لفائدة الوحدات المشتركة للبحث خلال سنوات 2016، 2017 و2018 مما تسبب في تعطيل عملها بالنظر لعدم توفر التمويلات الضرورية للصيانة ولاقتناء المستهلكات اللازمة لتشغيل المعدات العلمية الثقيلة رغم اقتراح رصد اعتمادات بما قدره 1500 ألف دينار بعنوان سنه 2017.

وفي إطار الحرص على تواصل العمل ونجاعته بالوحدات المذكورة وترشيد استعمال التجهيزات تم العمل خلال سنتي 2017 و2018 على توفير اعتمادات قدرت بـــ 695,715 ألف دينار لفائدة بعض الوحدات بعدد من المؤسسات وقد تم ذلك بشكل استثنائي وقد انتفعت بهذا الإجراء 17 وحدة خدمات مشتركة للبحث .

- **المنظومة الرقمية للتصرف في التجهيزات العلمية الثقيلة PNES www.pnes.tn**

في إطار سعي الإدارة العامة للبحث العلمي لإعداد قاعدة بيانات حول التجهيزات العلمية الثقيلة الراجعة بالنظر لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتطبيقا لمخرجات منظومة إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي وسعيا لتحسين الموارد والمداخيل الذاتية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز العلاقات مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي ولضمان حسن إستغلال وصيانة التجهيزات وتحسين تموقع التجهيزات العلمية على الصعيد الوطني، أحدثت الإدارة العامة للبحث العلمي منصة إليكترونية جامعة لضّم جميع المعدات العلمية الراجعة بالنظر لهياكل البحث الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد دخلت هذه المنصة حيّز العمل سنة 2018.

- **حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع**

تم سنة 2018 إيداع 52 مطلب براءة اختراع بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية من قبل الإدارة العامة لتثمين البحث بكلفة جملية قدرت بـ 8663 د.ت. وقد شهدت عمليات إيداع المطالب تطورا كما هو مبين بالجدول التلي :

جدول مفصل لتطور عمليات إيداع مطالب براءات الاختراع

سنة الإيداع	2015	2016	2017	2018
عدد مطالب براءات الاختراع المودعة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية	54	42	56	52

وقد تم سنة 2018 إيداع 4 مطالب براءة اختراع مباشرة من قبل الهياكل العمومية للبحث ليصل العدد الجملي لـــ 56 مطلب براءة اختراع.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد مطالب براءات الاختراع المودعة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2015 و2018.

العدد الجملي لمطالب براءات الاختراع المودعة لدى l'INNORPI
من قبل المقيمين من 2015 إلى 2018
(الوزارة/المؤسسات العمومية المعنية بالبحث/مؤسسات خاصة
/أشخاص طبيعية)

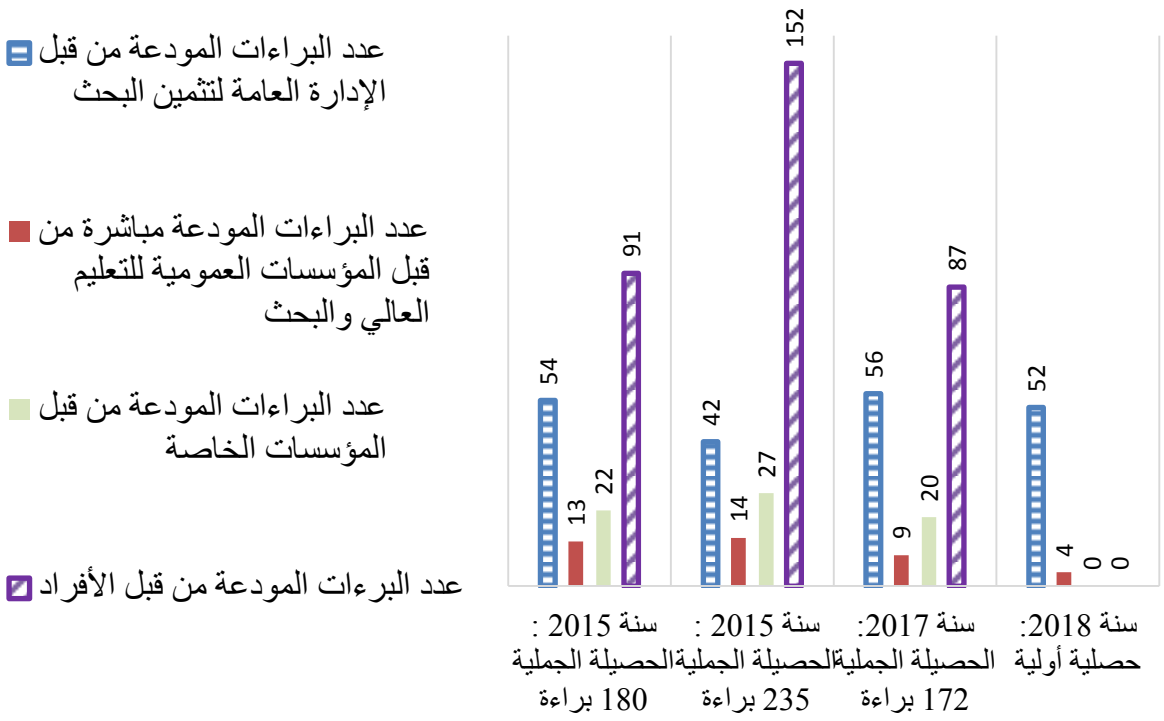

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال سنة 2018 إنجاز المساندة الفنية للقطب التكنولوجي ببرج السدرية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018، بتكوين 8 مهندسين مكلفين بوحدات التثمين بـــــ 4 مراكز البحث بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية وكذلك 3 إطارات إدارية من الإدارة العامة لتثمين البحث في ميدان:

- التصرف في الملكية الفكرية
- الإجراءات الوطنية لتسجيل البراءات وإجراءات معاهدة التعاون من أجل البراءات قصد توسيع الحماية على الصعيد الدولي
- مختلف عقود نقل التكنولوجيا التي يمكن أن تبرمها المؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للتعليم العالي في إطار تفتحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والتي يمكن أن تمس من الملكية الفكرية لمختلف نتائج أبحاثها (عقود البحوث التشاركية، عقود الترخيص في استغلال البراءات، عقود التخلي عن البراءة، عقود نقل المواد، اتفاقية الالتزام بالسرية وعدم الافشاء...).

- **الاعلام العلمي: الاشتراكات بالموارد الالكترونية المفهرسة**

تم ضمن مشروع ميزانية 2018، طلب **21.500.000 د** للتعاقد مع ناشري الدوريات الالكترونية المفهرسة وقواعد البيانات العلمية.

- تم رصد **12.000.000 د** في قانون المالية لسنة 2018 كاعتمادات تعهد

تم صرف **10.054.006 د** للاشتراكات بالموارد الالكترونية المفهرسة كما هو مبين بالجدول التالي:

	2011	2012	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الناشرين	21	21	11	12	11	13	13
الاعتمادات المرصودة (م د)	6	8	12	10	14	11.7	12

ورغم الاحتفاظ بعدد الناشرين إلا أنه تم خلال سنة 2018، على غرار سنة 2017، التخلي عن مجموعة ScienceDirect للناشر Elsevier نظرا لعدم توفر الاعتمادات ورغم اهمية ScienceDirect بالنسبة للبحث العلمي التونسي والعالمي.

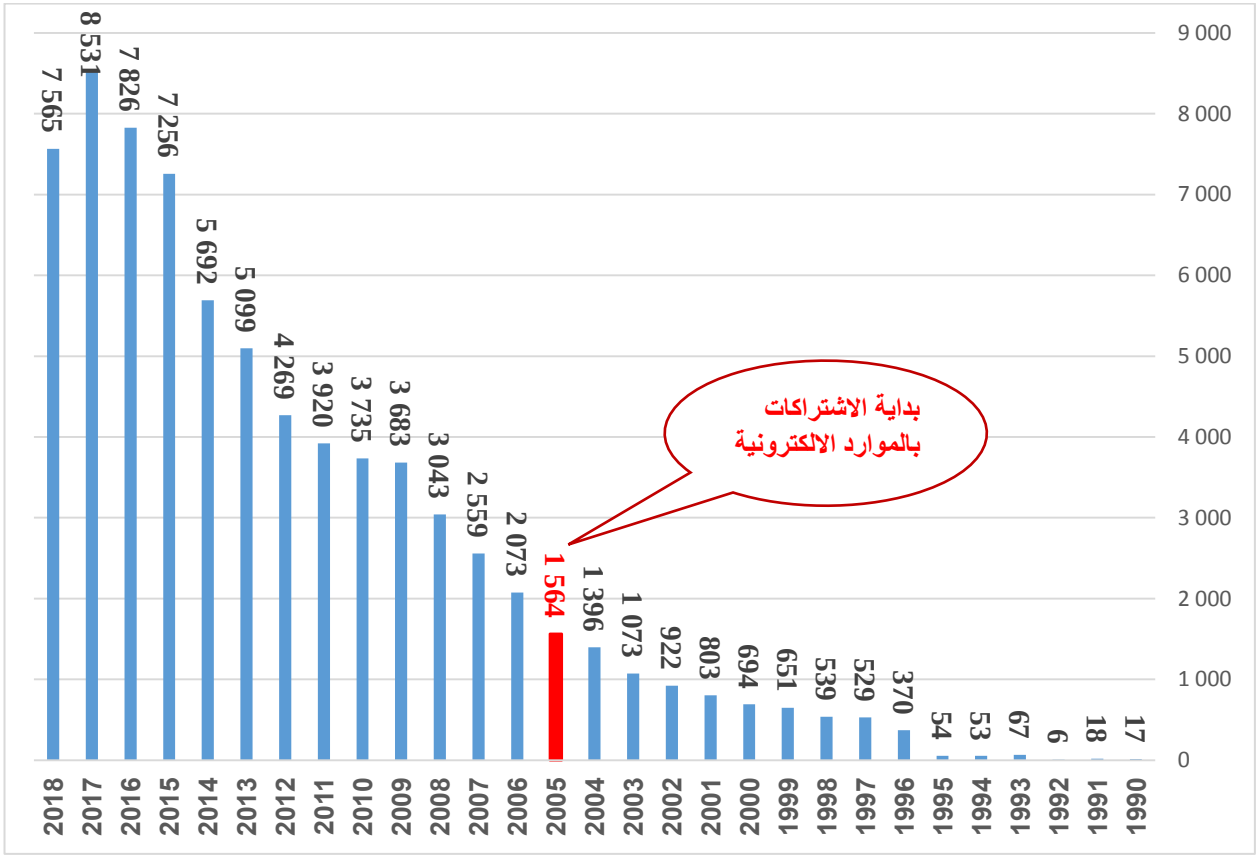

Source: Web of Science (Clarivate Analytics – ex-Thomson Reuters)

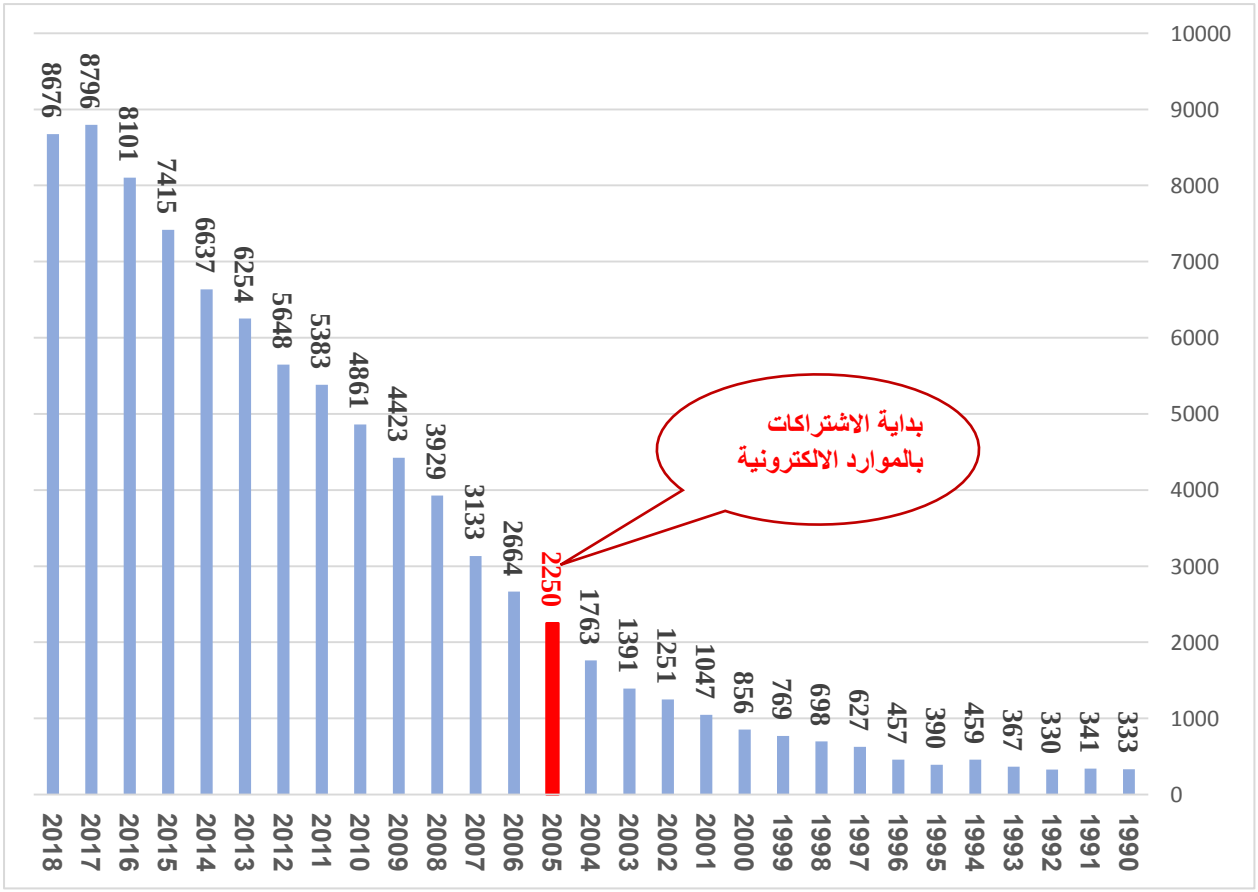

Source: Scopus (Elsevier)

- **الدعم والمساندة في إطار "البرنامج الإطاري للبحث والتجديد افق 2020"**

تم بعنوان سنة 2018 القيام بعدة أنشطة لصالح الباحثين التونسيين بغاية تطوير المشاركة التونسية ببرنامج افق 2020 والتمكن من الحصول على أقصى حد من التمويلات وتتمحور هذه الأنشطة حول:

- القيام بحملات توعية وطنية لفائدة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات العمومية والمؤسسات الصغري والمتوسطة والمجتمع المدني. حول آليات برنامج البحث والتجديد "أفق 2020 " حيث تم تنظيم 30 يوم إعلامي و05 ورشات عمل و25 دورات تدريبية بحضور 1500 مشارك.

- وضع شبكة على المستوى الوطني واختيار الكفاءات عن طريق فتح باب الترشحات وفقا لمعايير شفافة تتكون من: 22 نقطة اتصال وطنية وفقا لمحاور البحث الخاصة للبرنامج أفق 2020 و152 نقطة اتصال مؤسساتية و132 نقطة اتصال محورية بكل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وخبراء علميين لتمثيل تونس في لجان برامج مشاريع البحث والتجديد بمصالح المفوضية الأوروبية. وتغطي هذه الشبكة 87 % من محاور البرنامج.

- تنمية قدرات ورفع مردودية الشبكة الوطنية عبر تكوين الفرق ووضع ألية تقييم المردودية وإعداد دليل اجراءات خاص بالبرنامج قصد تحسين مردودية الشبكة الوطنية وتم في هذا الإطار تنظيم 5 ورشات عمل و7 دورات تكوينية لفائدة نقاط الاتصال المؤسساتية و29 دورات تكوينية ومهمات بالخارج

- إعداد مشروع امر حكومي يتعلق بضبط إجراءات التصرف الإداري والمالي في برامج ومشاريع البحث والتجديد وتنمية الكفاءات الممولة عن طريق منح وهبات في إطار التعاون الدولي.

- متابعة انجاز المشاريع ومساعدة أصحاب مشاريع البحث في التصرف الاداري والمالي.

- تنفيذ برامج المساعدة التقنية في إطار التعاون مع الاتحاد الاوروبي وتم ابرام عقد في إطار دعم وتنمية استراتيجية التعاون الدولي للبحث والتجديد (Service request N° 30-CE-0838742/00-87) بهدف تنمية المهارات ونقل الخبرات مع اعتمادات مرصودة في شكل هبة بقيمة 230 ألف أورو .

- العمل على انجاز القسط الخاص ببرنامج البحث والتجديد "أفق 2020" في إطار برنامج دعم التربية وتنقل الطلبة والبحث والتجديد EMORI و الذي يقدر بـحوالي 3 مليون أورو على أن يتم الشروع في إنجازه بداية من جانفي 2019 وسيتم من خلاله تكوين جميع الاطراف المتدخلة في مجال البحث والتجديد وتمكينهم من كسب الخبرات اللازمة .

- تنظيم التظاهرات العلمية والمشاركة فيها

في إطار تطوير التعاون بين تونس والبلدان الشريكة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توفير الدعم المادي لفائدة الطلبة الباحثين المسجلين بشهادة الدكتوراه أو بالسنة الثانية ماجستير بحث والباحثين القارين والمدرسين الباحثون للمشاركة في التظاهرات العلمية (مؤتمرات وندوات علمية) أو تنظيمها والقيام بتربصات بالخارج لمساعدتهم على تبادل الخبرات والاطلاع على أهم المستجدات.

الاعتمادات المسندة للمشاركة في تظاهرات علمية أو إجراء تربصات بالخارج سنة 2018

عدد المطالب الممولة	حجم الاعتمادات (أ.د.)
29	**74 197,233**

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج البحث العلمي لسنة 2018:

1. تقديم تنفيذ الميزانية:

شهدت نسبة الانجاز لميزانية برنامج البحث العلمي لسنة 2018 تحسنا مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت **92%** مقابل 91% سنة 2017. ويعود ذلك أساسا إلى تحسن نسق استهلاك اعتمادات التنمية (من 85% السنة الماضية إلى **91%** سنة 2018).

جدول عدد3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
العنوان الأول: نفقات التصرف	**47 116**	**47 116**	**44 321**	**2 795**	**94,07%**
التأجير العمومي	42 322	42 322	39 610	2 712	93,59%
المصالح العمومية	3 261	3 261	3 295	-34	101,05%
التدخل العمومي	1 533	1 533	1 416	117	92,35%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**65 310**	**65 310**	**59 199**	**6 111**	**90,64%**
الاستثمارات المباشرة	**60 390**	**60 390**	**54 356**	**6 034**	**90,01%**
على الموارد العامة للميزانية	54 640	54 640	47 931	6 709	87,72%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	5 750	5 750	6 425	-675	111,73%
التمويل العمومي	**4 920**	**4 920**	**4 843**	**77**	**98,43%**
على المواد العامة للميزانية	4 920	4 920	4 843	77	98,43%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0		0	
المجموع	**112 426**	**112 426**	**103 520**	**8 906**	**92,08%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

رسم بياني: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج البحث العلمي سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

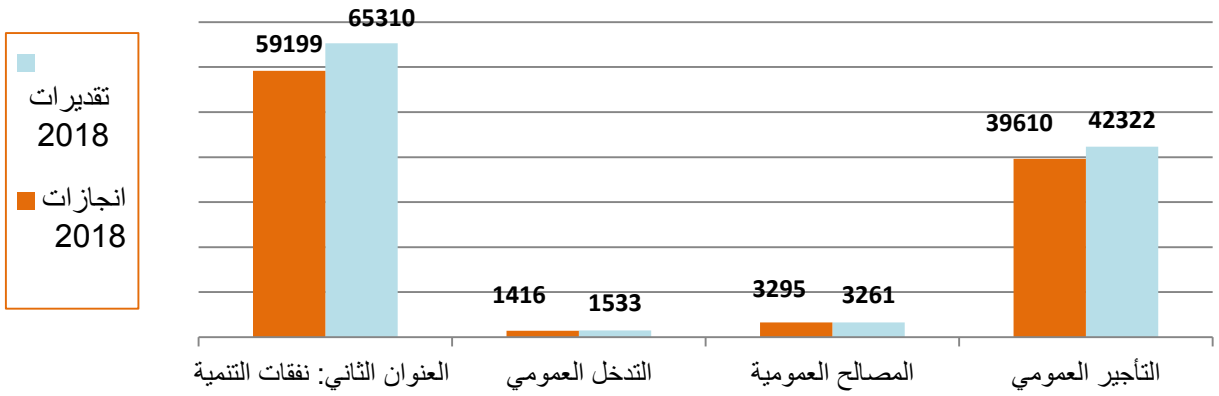

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: الألف دينار

البرامج الفرعية	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
المركز الوطني للبحوث في علوم المواد	4 587	4 587	7 410	-2 823	161,55 %
مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	6 704	6 704	7 742	-1 038	115,48 %
مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة	6 062	6 062	6 066	-4	100,07 %
مركز بحوث وتكنولوجيات المياه	6 209	6 209	6 183	26	99,59%
مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس	6 536	6 536	5 711	825	87,37%
المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي	6 097	6 097	5 423	674	88,95%
المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية	6 816	6 816	6 741	0	98,90%
المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني	13 613	13 613	12 503	1 110	91,84%
مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية	1 788	1 788	1 450	338	81,10%
الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث	1 151	1 151	1 136	15	98,70%
مركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة بسوسة	1 075	1 075	1 049	26	97,56%
مركز البحث في الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة	3 317	3 317	1 519	1 798	45,79%
مركز البحث في الإعلامية والميلتيميديا والمعالجة الرقمية	2 078	2 078	1 430	648	68,82%
الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي	484	484	116	368	24,06%
برامج أخرى للبحث العلمي	45 209	45 209	38 327	6 882	84,78%
البحث العلمي الجامعي	700	700	714	-14	102,00 %
المجموع العام	**112 426**	**112 426**	**103 520**	**8 906**	**92,08%**

رسم بياني: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

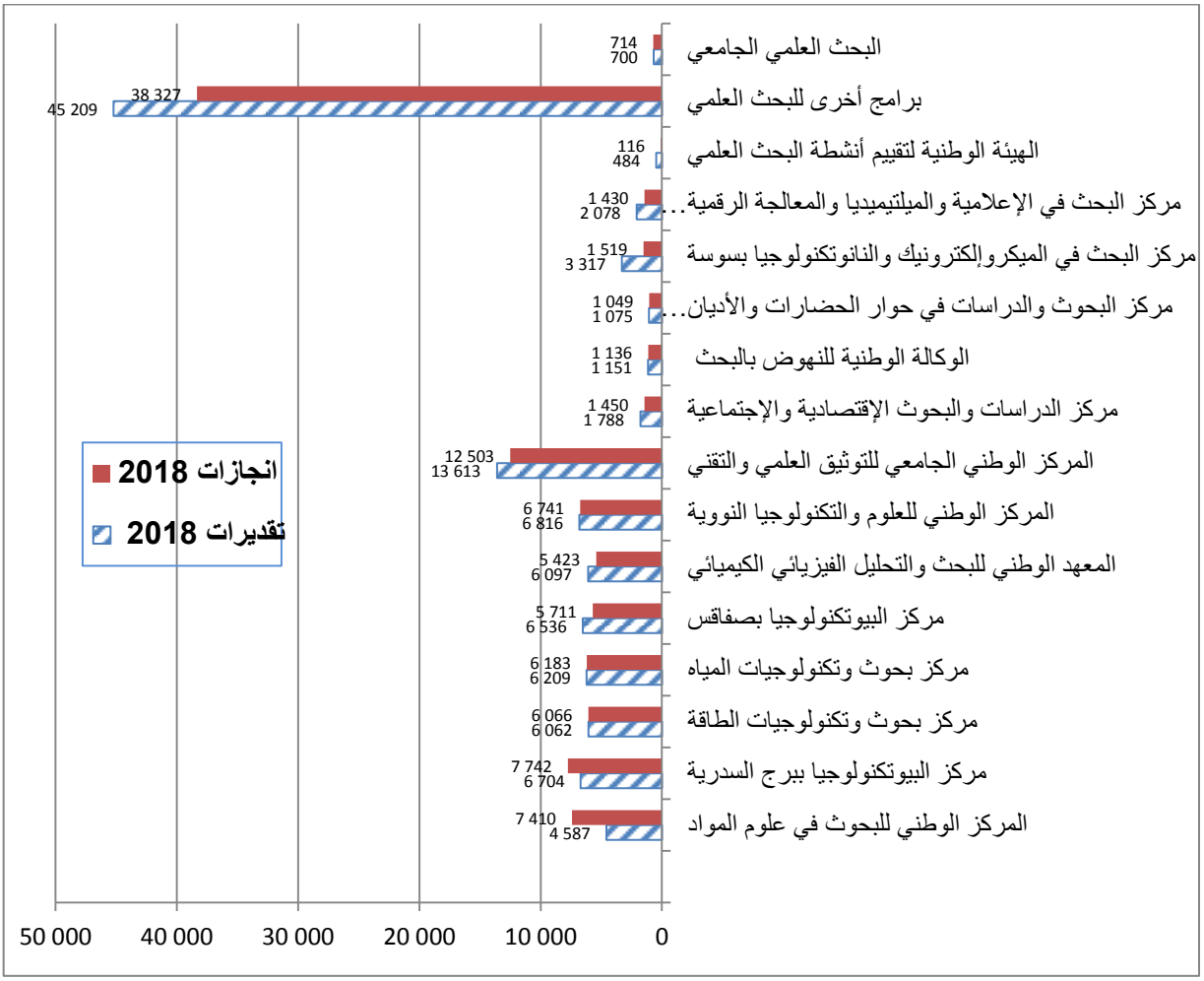

يبين الجدول تباين نسب الانجاز حسب البرامج الفرعية حيث تجاوزت نسبة الاستهلاك الـ 100% بالنسبة للبعض على غرار المركز الوطني للبحوث في علوم المواد و مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية ومركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة ويرجع ذلك إلى التسريع في الاقتناءات الخاصة بالتجهيزات العلمية الممولة من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

في حين تشهد بقية البرامج الفرعية نسبة استهلاك أقل من ذلك لعل أبرزها الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي بنسبة لا تتجاوز 25% نظرا لتواصل تعطل اجراءات إعادة تسمية أعضاء الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث مما لم يمكن من اجراء التقييم النهائي لهياكل البحث في الابان. كما تم تسجيل نسب استهلاك ضعيفة بالنسبة لمركز البحث في الميكروإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة (نسبة الانجاز 46%) ولمركز البحث في الرقميات بصفاقس (نسبة الانجاز 68%) ويرجع

هذا إلى طول اجراءات الصفقات العمومية المتعلقة باقتناء التجهيزات العلمية الممولة من قبل البنك الأوروبي للتنمية لفائدة هذين المركزين.

كما عرفت نسبة تنفيذ البرنامج الفرعي برامج أخرى للبحث العلمي تراجعا وذلك يعود خاصة لعدم التمكن من اسناد الأقساط السنوية لفائدة هياكل وبرامج البحث نظرا للصعوبات التي عرفتها منظومة التقييم لافتقاد الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث للموارد البشرية ولتعقد الإجراءات الإدارية كما شهدت الإشتراكات الإلكترونية تراجعا لاتخاذ قرار بقطع اشتراكات تخص Science direct مع الناشر Elsevier نظرا للإرتفاع المشط في الأسعار المقترحة.

نسبة تنفيذ الميزانية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

2. تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

الهدف 1.2 : الترفيع من الإنتاج العلمي وتحسين جودته

	وحدة قيس المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018***	إنجازات 2018**	نسبة الإنجاز لسنة 2018
المؤشر 1.1.2: عدد المنشورات في المجلات العلمية المفهرسة لكل مدرس باحث *	نسبة	0.65	0.7	**%107.7**	0,7	0,66	**%94,3**
المؤشر 2.1.2: عدد المنشورات المشتركة (Copublication) بالمجلات العلمية المفهرسة لكل مدرس باحث	نسبة	0.30	0.31	**%102.7**	0,31	0,21	**%67,7**

* عدد المدرسين الباحثين المنتمين لهياكل البحث

** المعطيات المتعلقة بسنة 2018 مستندة لقاعدة البيانات التي توفرها المنصة الرقمية الخاصة بالتصرف في هياكل البحث www.gsr.rnu.tn

* ** تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.2 لسنة 2018

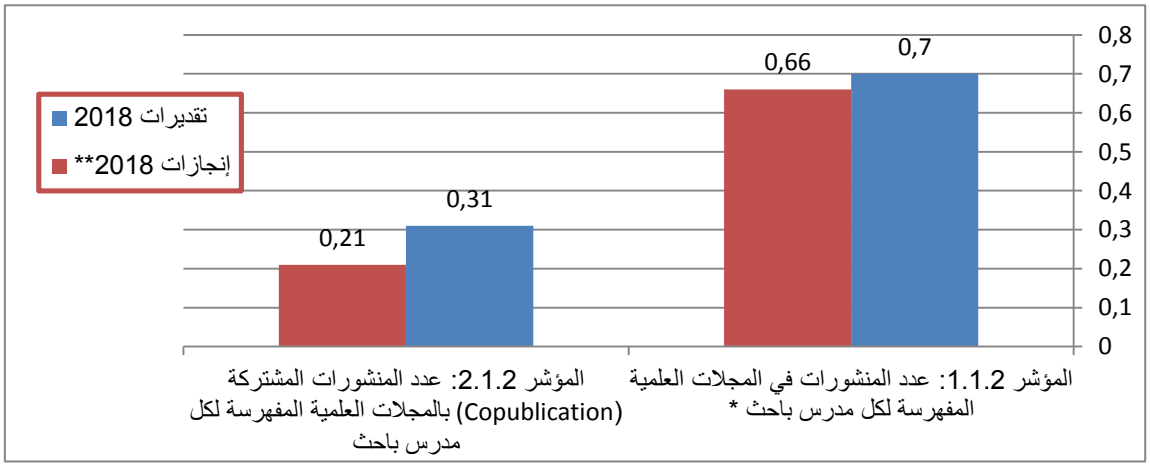

-إنتاج المنشورات للمخابر ووحدات البحث في المجلات العلمية المفهرسة

يعد الإنتاج العلمي من أهم المؤشرات لتحديد نجاعة منظومة البحث وتنمية المعارف ومقياسا لضبط نسبة تطور البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، وهو يتمثل خاصة في النشريات العلمية بالمجلات

المفهرسة وما تم إنجازه من أطروحات دكتوراه ورسالات ماجستير.

وتعتمد المراصد العالمية لتقييم مختلف الأنظمة الوطنية للبحث العلمي على مؤشر عدد النشريات العلمية بالمجلات المفهرسة لكل مليون ساكن أو لكل ألف باحث .وتمكنت منظومة البحث العلمي من تحسين هذا المؤشر منذ إحداث المخابر والوحدات سنة1998، حيث تطور بصفة ملحوظة عدد النشريات العلمية للمدرسين الباحثين ليبلغ حوالي 8680 نشريه علمية بالمجلات المفهرسة سنة 2018 (Scopus). وقد شهد عددها انخفاضا ويعود ذلك إلى تراجع الاعتمادات المخصصة لهياكل البحث وللبنية التحتية للبحث العلمي ولتجاوز هذا الإشكال تم اخذ جملة من التدابير منها إحداث منحة التحفيز على البحث العلمي.

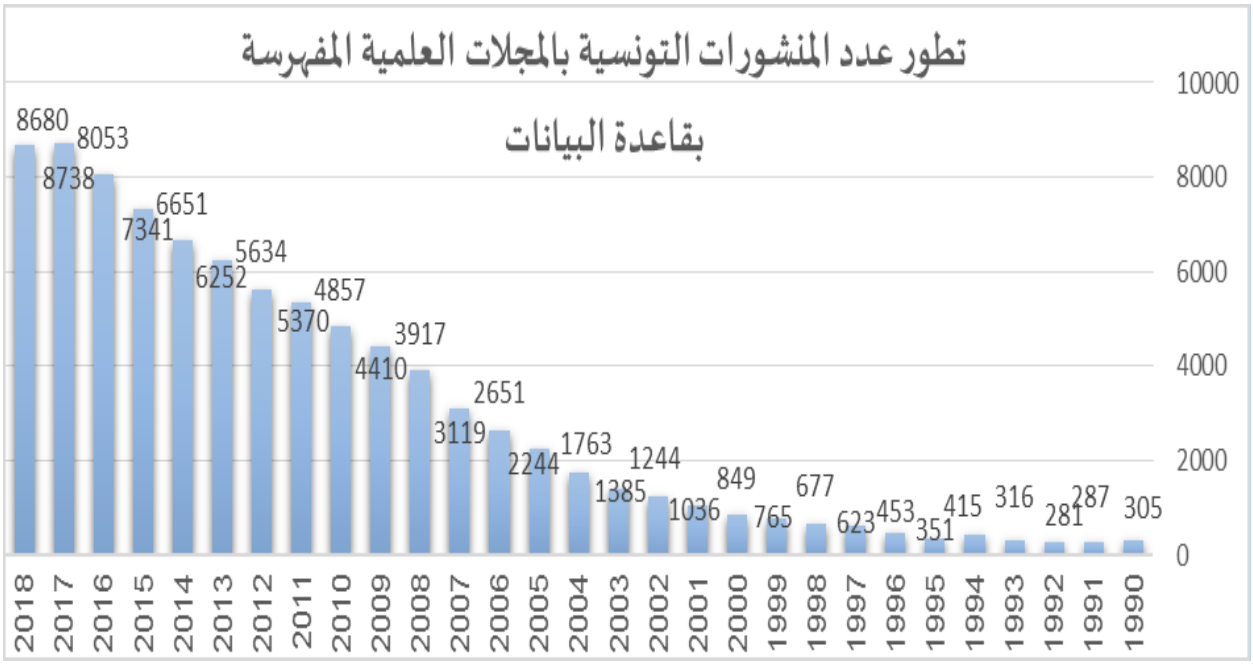

وتجدر الإشارة إلى ان الإنتاج العلمي التونسي يمثل 37.63 %من مجموع الإنتاج العلمي المغاربي بالمجلات المفهرسة وذلك حسب بوابة العلوم « Web of Science ».

الهدف 2.2: دعم نقل وتثمين نتائج البحث

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018*	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
المؤشر 1.2.2. : عدد براءات الاختراع المسجلة من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث وهياكل البحث.	عدد	68	65	%95	80	56	%70

المؤشر 2.2 2: عدد اتفاقيات الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية.	عدد	90	73	81%	95	165 (**)	%173.68 (**)
المؤشر 2.2 3: عدد المشاريع المحدثة في إطار برامج ومشاريع تثمين البحث والتجديد ونقل التكنولوجيا.	عدد	12	10	83%	16	27	%167

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

**- معطيات بصدد التحيين - المصدر www.gsr.rnu.tn

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.2 لسنة 2018

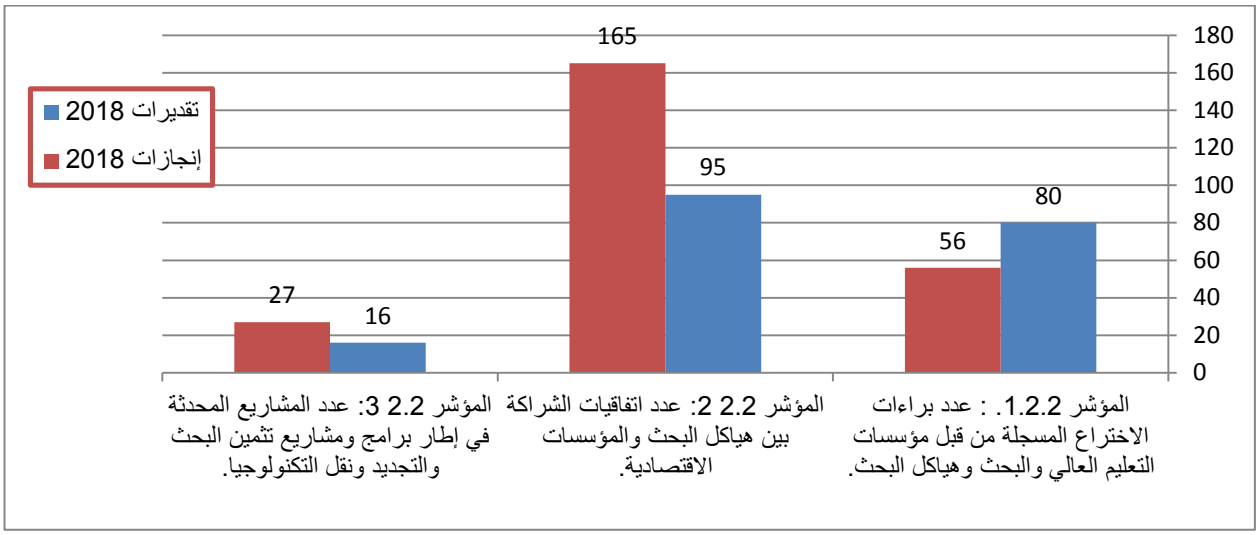

- مطالب براءات الاختراع:

تبعا لاشتراك الوزارة في النشرية الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية "مواصفات"، تم التفطن أن بعض مطالب براءات الاختراع تم ايداعها مباشرة من قبل الباحثين وتم نسب ملكيتها لهم بصفة شخصية وهو ما يفسر انخفاض عدد مطالب براءات الاختراع المودعة من قبل مختلف هياكل البحث سنة 2018 بالمقارنة مع التقديرات، ويعزى هذا الإشكال أساسا إلى:

-ضعف ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين وعدم درايتهم بأن ملكية الاختراع تعود قانونيا إلى المؤسسة العمومية التي ينتمون إليها

-غياب الهيكل الإداري بالمؤسسة مختص في التصرف في أصول الملكية الفكرية وافتقاد المؤسسة العمومية للآليات اللازمة لذلك (التصريح بالاختراع، كراس المخبر...).

- اتفاقيات الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية

تعتبر هذه الاتفاقيات بوابة لانفتاح قطاع البحث العلمي وخاصة مكوناته من مخابر ووحدات بحث ومراكز بحث على المحيط الاقتصادي والاجتماعي واستجابة للحاجيات القطاعية في هذا المجال. ونتيجة للسياسات المتبعة والتوجهات الإستراتيجية التي تم تبنيها شهد عدد الإتفاقيات سنة 2018 تطورا مقارنة بالتقديرات.

- عدد المشاريع المحدثة في إطار برامج ومشاريع تثمين البحث والتجديد ونقل التكنولوجيا.

يعود التطور المسجل في عدد المشاريع المجددة إلى إحداث الوزارة لعدّة آليات للتّمويل التنافسي لمشاريع المجددة بشكل يغطي كافة مستويات النضج التكنولوجي (TRL) وخاصة المستويات المتوسطة ما بين 4 و 7 وهي المستويات الأكثر أهميّة وتسمى "وادي الموت" حيث تتوقف فيها المشاريع بسبب نقص التّمويل والدّعم وبهدف توفير الدعم المالي واللوجستي لهياكل البحث العمومية أطلقت الوزارة سنة 2018 برامج جديدة على غرار برنامج دعم الجودة التشاركي" PAQ-Collabora" وبرنامج دعم الجودة للافراق العلمي والمساعدة على الانطلاق Pré-Amorçage et Essaimage Scientifique" "PAQ-PAS" ويرجع أيضا هذا التطور إلى تنظيم أيام تحسيسيّة حول برامج وآليات تمويل البحث والتجديد ونقل التكنولوجيا وقد شملت جميع الجامعات والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر وذلك للتعريف بهذه البرامج والآليات لدى جمهور عريض من الباحثين والطلبة السنوات النهائية (مهندسين، ماجستير، دكاترة ..).

الهدف 3.2 وضع نظام تصرف في جودة البحث والتجديد:

	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
المؤشر 2 3 1: عدد المؤسسات العمومية للبحث التي أرست نظام الجودة	العدد	1	2	200 %	3	1	33.33 %

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3.2 لسنة 2018

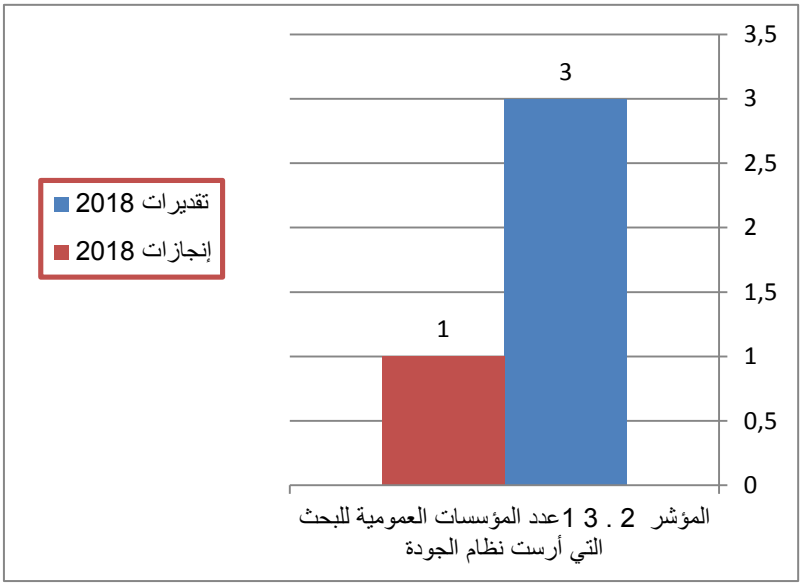

تم تفعيل هذا النشاط خلال سنة 2017 باعتمادات مبرمجة على استثمارات خارجية من خلال إعداد الوثائق المرجعية اللازمة للتنفيذ وتعود أسباب النسبة المنخفضة للإنجاز إلى طول الإجراءات المتعلقة بإرساء أنظمة الجودة علما وأن مركز الرقميات بصفاقس حين خلال سنة 2018 الإشهاد في نظم إدارة الجودة ISO 9001 ليطابق نسخته لسنة 2015.

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

– الهيكلية الحالية للبحث العلمي وآليات التنسيق قابلة للتحسين لمزيد من النجاعة والتفاعل بين جميع مكوناتها

– عدم تماشي الإطار القانوني المتعلق بمنظومة البحث العلمي مع التحديات والحاجيات المستجدة مما قلل من نجاعة القرارات المتخذة لدفع المنظومة للاستجابة للأولويات الوطنية للبحث العلمي.

– تشتت قواعد البيانات غير المحينة وغياب منظومة إعلامية فاعلة تمكن الباحث والإدارة من التواصل والحصول على المعلومة الصحيحة والآنية لتسريع نسق إنجاز برامج ومشاريع البحث المبرمجة والمتابعة الدقيقة لها حتى يسهل تقييمها وتصويبها،

– ضعف الإعتمادات المخصصة لبرنامج البحث والتجديد،

– هيمنة البحث الأكاديمي على البحث التطبيقي،

– افتقار منظومة البحث إلى موارد بشرية مختصة في التثمين ونقل التكنولوجيا،

– قصور الوسائل التحسيسية المعتمدة عن التعريف بآليات تمويل مشاريع البحث الإيلافية وتثمين نتائج البحث والبحوث الائتلافية،

– تشتت آليات الربط بين منظومة البحث العلمي والنسيج الصناعي مما قلل من نجاعتها.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج:

– وضع تصور لحوكمة منظومة البحث وتفعيل آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين بما يمكن من:

- إحداث هيئة عليا لحوكمة البحث تسهر على إعداد وتطبيق استراتيجية وطنية للبحث والتجديد وتعمل بطريقة مستقلة وشفافة وتكون لها القدرة على اتخاذ قرارات مفعلة،
- مواصلة مراجعة الأطر القانونية والترتيبية لمنظومة البحث والتجديد بهدف تحسين أدائها ومردوديتها وملائماتها مع الحاجيات المستجدة،

– مواصلة مجهودات الرقمنة بالنسبة لمنظومات التصرف في هياكل البحث وفي المعدات العلمية الثقيلة والعمل على تحسين المنصات الرقمية التي بدأ العمل بها من أجل إضفاء مزيد من النجاعة والفاعلية على مستوى نوعية الخدمات المسداة ومصداقية قواعد البيانات والمعطيات التي توفرها،

– تركيز بوابة وطنية للبحث والتجديد لتحسين مقروئية البحوث ودعم التنسيق والشراكة بين كافة المتدخلين في المنظومة،

– العمل على الارتقاء بنفقات البحث والتجديد مع التركيز على النهوض بمساهمة المؤسسات والمنشآت العمومية والقطاع الخاص في تمويل البحث والتجديد والعمل على الرفع من الاعتمادات المتأتية من برامج التعاون الدولي،

– تطوير طرق تمويل هياكل البحث من خلال دعم التمويل التنافسي،

– تبسيط الإجراءات لتمويل هياكل البحث والمشاريع وتقليص الاجال

– وضع آليات لضمان الجودة والتميز وتوحيد نظام التقييم والإعتماد والإشهاد وذلك خاصة بـــ:

- إعادة النظر ومراجعة الإطار التنظيمي والهيكلي للهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث لتكون أكثر فاعلية ونجاعة،
- مواصلة تركيز منظومات التصرف في الجودة بمراكز ومعاهد البحث،
- العمل على وضع نظام وطني لتوصيف مخابر البحث ومدارس الدكتوراة.

– دعم البنية التحتية للبحث العلمي والتجديد،

– تكوين شبكات قطاعية للباحثين المشاركين في المشاريع حسب ميادين البحث،

– تعزيز القدرات التسويقية لمراكز البحث والجامعات لتثمين نتائج البحث وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية،

– مواصلة استحثاث نسق تركيز مكاتب تحويل التكنولوجيا من قبل الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي وتوفير الموارد البشرية المختصة في مجال التسويق وفي المجالات الضرورية الأخرى،

– مراجعة تسيير محاضن المؤسسات لإضفاء مزيد من المرونة والنجاعة على أدائها وتعصير الخدمات التي تقدمها للباعثين وأصحاب المشاريع المجددة ومتابعتها في مرحلة ما بعد الإحداث،

– العمل على تعزيز القدرات فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع عن طريق برمجة دورات تكوينية وورشات عمل لفائدة جميع المتدخلين في مجال تثمين البحث ونقل التكنولوجيا بالتعاون مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وكذلك في إطار برامج التعاون الدولي ومشروع إصلاح التعليم العالي من أجل التشغيلية في المجالات التالية:

- تحرير براءات الإختراع واستراتيجيات وتقنيات البحث في القواعد العالمية لبراءات الإختراع
- إجراءات تسجيل براءات الإختراع على المستوى الدولي
- المستنبطات النباتية وحمايتها وحقوق المؤلف والpقوق المجاورة
- التصرف وإدارة مختلف أشكال الملكية الفكرية.

برنـامج "الخدمات الجامعية"

رئيس البرنامج : السيد المنجي النعيمي، المدير العام للشؤون الطالبية

I. التقديم العام للبرنامج:

ينقسم برنامج الخدمات الجامعية إلى أربع برامج فرعية:

- البرنامج الفرعي لديون الخدمات الجامعية للشمال
- البرنامج الفرعي لديون الخدمات الجامعية للوسط
- البرنامج الفرعي لديون الخدمات الجامعية للجنوب
- برنامج فرعي لخدمات أخرى تشرف عليها مباشرة الإدارة العامة للشؤون الطالبية والبعثات الجامعية بالخارج ويعتني أساسا بالمنح والقروض والسكن الجامعي بالخارج ، كما يشرف على دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والخدمات الصحية والإحاطة النفسية في الوسط الجامعي عموما.

II. تقديم الإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج لسنة 2018 :

تتواصل العناية ببرنامج الخدمات الجامعية بالتعاون مع إطارات الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف أو رؤساء البرامج الفرعية وكل القائمين على مختلف قطاعات الخدمات الجامعية من سكن وإطعام ومنح وقروض وتغطية صحية ونفسية وكذلك الأنشطة الثقافية والرياضية.

وقد أمكن للفريق الموسع للبرنامج، العناية بالمسائل التالية :

- مواصلة شرح وتبسيط كل الأنشطة المتعلقة بمؤشرات قيس الأداء ووسائل متابعتها لجميع المتدخلين بالبرنامج وبكل الجهات الجامعية.
- التأكيد على مرونة الحصول على جميع المعطيات والاحصائيات والمؤشرات الخاصة بأهداف البرنامج والحرص على دقتها والالتزام بتقديمها في المواعيد المحددة لها.

- التعرض للإنجازات الحاصلة بكل مؤسسات الخدمات الجامعية والوقوف على مجمل العراقيل والصعوبات و البحث المشترك عن آليات تذليلها وتبصر الحلول اللازمة لتجاوزها.

ففي مجال المنح والقروض الجامعية والمساعدات الاجتماعية ، واصلت الوزارة الاستجابة لكل الاستحقاقات المتعلقة بالطلبة سواء المسجلين بتونس أو بالخارج كما واصلت تمكين الطلبة المعوزين من مساعدات اجتماعية سوف تتعزز في السنة اللاحقة بإقرار منح الإدماج الجامعي التي نظمها القرار الوزاري المؤرخ في 4 ديسمبر 2018 والموجهة أساسا للطلبة المتحصّلين الجدد على شهادة الباكالوريا.

أما بالنسبة للإيواء والاطعام الجامعيين ، فقد تواصلت أشغال التهيئة والتوسعة وبناء أجنحة جديدة لتشمل عدد كبير من المبيتات والأحياء والمطاعم الجامعية فضلا عن تدعيمها بالتجهيزات الضرورية حتى ترتقي إلى تقديم خدمات متكاملة تستجيب إلى مقتضيات الجودة والرفاهة المطلوبتين، مع الحرص على أولويّــة توفير الغرف الفرديّة والزوجيّة والسير نحو الاستغناء عن السرير الثالث.

وفي نفس الإطار، يتأكد الحرص على توفير فرص السكن لأكبر عدد ممكن من طالبين ومستحقيه استثنائيا من الطلبة أبناء العائلات محدودة الدخل، في اتجاه تعميم هذا الامتياز على جميع طلبة السنوات الجامعية الثلاث الأولى. و تتجه العناية أيضا وبصفة مكثّفة بالنشاط الثقافي والرياضي ودعم مردوديته، وذلك من خلال حجم الاعتمادات المرصودة لتأهيل عدة مراكز ثقافية ومركبات وفضاءات رياضية فضلا عن تدعميها بالتجهيزات الضرورية.

وبالعودة إلى أهمّ إنجازات برنامج الخدمات الجامعية خلال السنة الجامعية 2017- 2018 يمكن عرضها كما ما يلي:

1. المنح والقروض الجامعيـــــة:

أ- المنح الجامعيــة بتونــس:

الديـــــــوان	الطلبة الممنوحين		
	تونسيون	أجانب	المجموع
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	38841	637	39478
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	22603	293	22896
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	26219	199	26418
المجموع العام	**87663**	**1129**	**88792**

شهد عدد المنح الجامعية لسنة 2018/2017 انخفاضا بحوالي 3035 منحة مقارنة بالسنة الماضية ،التي أدرك فيها عدد المنح 91827 منحة، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع العدد الجملي للطلبة المسجلين.

أما بالنسبة لعدد المنتفعين بمنح جامعية من أبناء مدرسي وموظفي وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ، ووزارة شؤون الشباب والرياضة ، من طلبة الإجازة والماجستير، فقد بلغ بالنسبة للسنة 2017-2018 حوالي 4508 منحة باعتمادات قدّرت بحوالي 6.262.460 د ، مسجلة بذلك ارتفاعا بحوالي 363 منحة، مقارنة بالسنة الماضية.

والجدير بالملاحظة أن الطبيعة النقابية لهذه المنح ومقاييس اسنادها تثير بعض الحساسيات داخل الوسط التربوي فضلا عن ثقل الاعتمادات المخصصة لها والمحمولة على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دون سواها ، إضافة إلى التزايد المطّرد والمتواصل لعدد المطالبين بهذه المنح من مختلف الوزارات.

ب- <u>المنــح الجامعية بالخــارج</u>

خصصت الوزارة حوالي 35.813.681 دينار لفائدة المنح الجامعية بالخارج، حيث بلغت مع انتهاء السنة الجامعية (2017-2018)، 2320 منحة, منها 1014 منحة خصوصية (كامل الوقت) لفائدة طلبة الدراسات التحضيرية والهندسة وطلبة الماجستير والدكتوراه،

أما الجزء المتبقي فقد تمّ إسناده كمنح تداول أي ما يعادل 1306 منحة كان النصيب الأكبر منها لفائدة الطلبة المسجلين بفرنسا ثم اسبانيا وايطاليا .

والجدير بالملاحظة أن عدد المنح الوطنية المسندة للطلبة المسجلين بالخارج خلال سنة 2018 قد سجل ارتفاعا هامّا مقارنة بالسنة الماضية بفارق 86 منحة، كما واصلت الوزارة تخصيص اعتمادات هامة لاقتناء تذاكر سفر للطلبة الممنوحين بالخارج ناهزت 408.169 دينار.

المنح الوطنية بالخارج 2017			**المنح الوطنية بالخارج 2018**		
منح خصوصية	منح التداول	**المجموع**	منح خصوصية	منح التداول	**المجموع**
777	1437	**2234**	1014	1306	**2360**

ت ـ القروض الجامعية بتونس:

الديوان	عدد القروض
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	765
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	527
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	376
المجموع	1668

تقلّصت عدد القروض المسندة خلال هذه السنة بحوالي 64 قرضا ، مقارنة بالسنة الجامعية الماضية والتي أسند خلالها 1732 قرضا.

كما تمتع العديد من الطلبة بقروض أخرى، تم اسنادها من قبل مختلف الصناديق الاجتماعية، إلا أن عددها يشهد تراجعا مستمرّ بالعودة إلى السنوات الجامعية الماضية.

ومقارنة بالسنة الجامعية 2015-2016 نلاحظ اخفاض هذه القروض بحوالي 593 قرضا مقارنة بالسنة 2017-2018 التي أسند فيها 1885 قرضا، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية التي تشكوها هذه الصناديق ،فضلا عن تراجع العدد الجملي للطلبة المسجلين.

الصندوق	عدد القروض المسندة	
	2016-2015	2018-2017
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	1158	835
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	1290	1020
المجموع	2448	1855

ث ـ القروض الجامعية بالخارج:

بلغ العدد الجملي للقروض الجامعية المسندة للطلبة المسجلين بالخارج خلال السنة 2017-2018 حوالي 312 قرضا بقيمة 700.000 د مسجلا بذلك تراجعا ملفتا بالعودة الى السنة الجامعية الماضية حيث تم اسناد 460 قرضا بقيمة 1.078.200 دينار.

والملاحظ أن النصيب الأوفر من هذه القروض أسند لفائدة طلبة الدراسات الطبية والصيدلانية والعلوم الأساسية، وخاصة بطلبة المعاهد العليا بكل من فرنسا و ألمانيا وروسيا ثم أوكرانيا وايطاليا وكندا.

ويعود هذا التراجع إلى انخفاض نسبة الإقبال على هذه القروض بسبب ضعف المبالغ المسندة وتراجع قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية ، ومن المنتظر أن يشهد خلال السنة الجامعية الجارية 2018-2019 تحسنا في قيمة المبالغ المحددة للقروض بالخارج بعد أن تمّت مراجعتها على ضوء الانزلاق الحاصل للعملة الوطنية.

السنة الجامعية	عدد القروض	المبلغ الجملي للقرض (دينار تونسي)
2017-2016	460	1.078.200
2018-2017	312	700.000

ج ـ المساعدات الاجتماعية:

بالنسبة للمساعدات الاجتماعية، ارتفع عدد المستفيدين من هذه المساعدات مع نهاية السنة الجامعية 2017 – 2018 إلى 3658 طالبا بقيمة 862.050 دينارا مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 636 منحة بفارق ناهز 141.700 دينار.

الديوان	2017-2016		2018-2017	
	عدد المساعدات المسندة	قيمة المساعدات	عدد المساعدات المسندة	قيمة المساعدات
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	1052	210400	1204	216900 د
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	874	262200	1266	379800 د
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	1096	247750	1188	265350 د
المجموع	**3022**	**720350**	**3658**	**862050 د**

2. السّكــن الجامـعى العــمومى:

بلغ عدد الطلبة المستفيدين من السكن الجامعي العمومي خلال السنة الجامعية 2017-2018 حوالي55760 طالبا، يتوزعون على مؤسسات الإيواء بدواوين الخدمات الجامعية الثلاث، للشمال والوسط والجنوب، محققا نسبة الإيواء ناهزت 24,6 % من العدد الجملي للطلبة.

ورغم التراجع الملحوظ خلال السنوات الأخيرة لعدد الطلبة المسجلين بمختلف مؤسسات التعليم العالي إلا أن نسبة الإيواء بقيت في ارتفاع مطّرد لتصل إلى حوالي ربع المسجلين،

هذا الارتفاع يبرّره حرص الوزارة على تمكين الطالبات من امتياز تجديد التمتع بالسكن على امتداد سنوات التخرّج فضلا عن ايلاء السكن الاستثنائي والمقدر بثلث (3/1) مجموع المتمتعين بالإقامة أهمية كبرى لمعالجة الوضعيات الاجتماعية الحرجة للعديد من الطلبة وتمكين بعض المؤطرين المتطوعين والناشطين منهم بالنوادي الثقافية والرياضية من هذا الامتياز حرصا على إثراء واستمرارية المشاريع الفنية والثقافية والرياضية بالأحياء والمبيتات الجامعية.

- **السّكــن الجامـعي العــمومي(حسب الدواوين)**

الديوان	المبيتات العمومية			المنــاولة		العدد الجملي للمقيمين	الطلبة المسجلين بالجهة	نسبة الإيواء
	عدد الأحياء	عدد المبيتات	عدد الطلبة المقيمين	عدد المبيتات	عدد المقيمين			
د خ ج للشمال	18	30	26533	12	1861	28394	114287	24,8
دخ ج للوسط	12	12	11025	17	1862	12887	55786	23,1
دخ ج للجنوب	11	08	9346	43	5133	14479	56783	25,5
المجموع	41	50	46904	72	8856	55760	226856	24,6

- **السكن الجامعي العمومي حسب الولايات:**

تشكو بعض الجهات عجزا على مستوى استيعاب العدد الجملي لطالبي السكن الجامعي مع كل مفتتح سنة جامعية ، وهو ما يضطرّ دواوين الخدمات الجامعية للتعويل على آلية المناولة وما تفرزه هذه الآلية من صعوبات في ايجاد المبيتات الملائمة التي تستوفي الشروط االسليمة للسكن ومن هذه الجهات نذكر خاصة جهات سليانة وزغوان وجندوبة والكاف بولايات الشمال والقيروان وسوسة والمهدية بالوسط وكذلك صفاقس وقابس.

ديوان الخدمات الجامعية للشمال

الولايــة	المبيتات العمومية			المنــاولة		العدد الجملي للمقيمين	الطلبة المسجلين بالجهة	نسبة الإيواء
	عدد الأحياء	عدد المبيتات	عدد الطلبة المقيمين	عدد المبيتات	عدد المقيمين			
بن عروس	04	2	3471	-	-	3471	3957	87,7
زغوان	1	1	849	2	158	1007	1429	70,5
الكاف	1	1	1383	2	138	1521	3663	41,5
بنزرت	1	2	2481	1	330	2811	6747	41,7
جندوبة	1	1	1672	3	684	2356	6017	39,2
باجة	1	-	577	2	298	875	1806	48,4
سليانة	1	-	623	-	-	623	1466	42,5
نابل	02	2	2848	2	253	3101		31,2
منوبة	-	3	1914	-	-	1914	9938	13,9
تونس	6	15	9100	-	-	9100	13815	15,7
أريانة	0	3	1615	-	-	1615	57850	21,3
المجموع	**18**	**30**	**26533**	**12**	**1861**	**28394**	**114287**	**24,8**

ديوان الخدمات الجامعية للوسط

الولايــة	المبيتات العمومية			المنــاولة		العدد الجملي للمقيمين	الطلبة المسجلين بالجهة	نسبة الإيواء
	عدد الأحياء	عدد المبيتات	عدد الطلبة المقيمين	عدد المبيتات	عدد المقيمين			
سيدي بوزيد	1	-	482	1	69	551	1219	45,2
المهدية	-	2	1176	4	400	1576	6297	25
سوسة	4	3	3274	6	780	4054	25359	16
المنستير	3	4	3514	-	-	3514	14308	24,6
القيروان	3	2	1950	6	613	2563	6954	36,9
القصرين	1	1	629	-	-	629	1649	38,1
المجموع	**12**	**12**	**11025**	**17**	**1862**	**12887**	**55786**	**23,1**

ديوان الخدمات الجامعية للجنوب:

الولايــة	المبيتات العمومية			المنــاولة		العدد الجملي للمقيمين	الطلبة المسجلين بالجهة	نسبة الإيواء
	عدد الأحياء	عدد المبيتات	عدد الطلبة المقيمين	عدد المبيتات	عدد المقيمين			
قابس	1	2	1507	17	2525	4032	12739	31,7
توزر	1	-	307	-	-	307	658	46,7
قفصة	-	1	282	17	1807	2089	7897	26,5
صفاقس	5	5	6330	7	492	6822	31789	21,5
تطاوين	1	-	287	-	-	287	503	57,1
قبلي	1	-	73	-	-	73	279	26,2
مدنين	2	-	560	2	309	869	2918	29,8
المجموع	**11**	**08**	**9346**	**43**	**5133**	**14479**	**56783**	**25,5**

- **السكن العمومي عبر المناولة:**

يشكل الاعتماد على آلية المناولة، أهمية كبرى باعتبار دورها الهام في تجاوز عجز مؤسسات الايواء العمومية على استيعاب كل استحقاقات السكن حيث تمّ خلال السنة الجامعية 2017- 2018 الاعتماد على 72 مبيتا على ملك الخواص استوعبت 8856 مقيما أي ما يعادل تقريبا 16 % من مجموع المقيمين.

ويبرز الجدول التالي مدى تفاوت نسب الاعتماد على هذه الآلية من ديوان إلى آخر حيث نجد ديوان الخدمات الجامعية للجنوب في المرتبة الأولى حيث عوّل على 43 مبيتا بنسبة تفوق 35,45 % من مجموع المقيمين، يليه ديوان الوسط بنسبة 14,45 % ثم ديوان الشمال بـ 6,55 % .

الديوان	السكن بالمنــاولة		العدد الجملي للمقيمين	نسبة الايواء عبر المناولة
	عدد المبيتات	عدد المقيمين عبر المناولة		
ديوان خ ج للشمال	12	1861	28394	**6,55**
ديوان خ ج للوسط	17	1862	12887	**14,5**
ديوان خ ج للجنوب	43	5133	14479	**45,35**
المجموع	**72**	**8856**	**55760**	**15,88**

غير أن عجز المبيتات العمومية على استيعاب كل طلبات السكن واللجوء إلى آلية المناولة يبلغ ذروته خاصة ببعض الجهات :

الجهات	المنــاولة		العدد الجملي للمقيمين	نسبة الايواء عبر المناولة
	عدد المبيتات	عدد المقيمين عبر المناولة		
قفصة	17	1807	2089	**% 86,5**
قابس	17	2525	4032	**% 62,6**
القيروان	6	613	2563	**% 23,9**
سوسة	6	780	4054	**% 19,2**

و في إطار تحسين جودة الإيواء ، اعتمد السكن الجامعي العمومي حاليا على 23.128 غرفـــة ، تتوزع بين المبيتات العمومية ومبيتات المناولة، وقد مثلت منها الغرف الفردية والزوجيّة نسبــة 77,99 % أي ما يعادل 18.037 غرفة.

وفي نفس الاتجاه ، واصلت معظم المبيتات والأحياء الجامعية، في تأهيل فضاءاتها بحثا عن توفير الفضاءات والتجهيزات الملائمة التي تستجيب لشروط الخدمات المتكاملة من الناحية الصحية والترفيهية والثقافية وفقا لمعايير الجودة المتعارف عليها (وحدات استحمام ، وحدات طبخ ، فضاء أنترنات ، قاعات علاج مجهزة ....)، حيث بلغت عدد المؤسسات المستجيبة لهذه الشروط 37 مؤسسة أي ما يعادل تقريبا 40,66 % من مجموع مؤسسات الإيواء.

ومواصلة لتحسين شروط الإقامة، تواصل دواوين الخدمات الجامعية الثلاث ، خلال السنة الجامعية 2018/2017 تنفيذ الإجراءات التالية:

- تم تـــوفير الأعداد الكافية من المرافق المشتركة على غرار الأدواش والمغاسل والفضاءات الصحية واقتناء تجهيزات جديدة على غرار الحشايا والطاولات والكراسي والخزائن ، فضلا عن أشغال الطلاء وتزيين الساحات والعناية بالمناطق الخضراء ببعض المبيتات والأحياء الجامعية.

- مواصلة تهيئة وتوسعة وبناء بعض الأجنحة الجديدة بالعديد من الأحياء والمبيتات الجامعية، وإعادة الاستغلال الكامل للعديد منها بعد انتهاء الأشغال بها مثلما هو مبين بالجدول التالي:

اسم الحي أو المبيت	نوع التدخل	الاعتمادات المرصودة بحساب الدينار	الوضعية الحالية للمشروع
المبيت الجامعي البساتين بالمنستير	تهيئة		في طور الانطلاق في الأشغال خلال ماي 2019
المبيت الجامعي سقانس بالمنستير	بناء وتوسعة	5500 أ.د	تمت دراسة البرنامج الوظيفي ، بصدد إعداد الملف المرجعي
المبيت الجامعي موسى بن نصير بزغوان	تهيئة (قسط 2)	456 أ.د	في طور الدراسات، ومن المنتظر الشروع في طلب العروض خلال سبتمبر 2019
المبيت الجامعي باردو 2	تهيئة (قسط 2)	350 أ.د	تم القبول الوقتي للأشغال بتاريخ 6 جوان 2018،وبصدد رفع التحفظات.
المبيت الجامعي الزهور	تهيئة (قسط 1)	800 أد	انتهت الأشغال، وهو في طور الاستغلال
	تهيئة (قسط 2)	500 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 95 % ومن المنتظر أن يتم الاستغلال ديسمبر 2019
الحي الجامعي هارون الرشيد ميتوال فيل	تهيئة	2000 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 80 %
المبيت الجامعي بالعمران الأعلى 1	تهيئة	1000 أد	في طور الدراسات
المبيت الجامعي العمران الأعلى 2	تهيئة	1000 أ.د	تم اعداد البرنامج الوظيفي ، وفي طور استكمال الملف المرجعي ومن المنتظر أن تنطلق الأشغال في ديسمبر 2019
المبيت الجامعي العمران الأعلى 3	تهيئة (قسط 1)	500 أ.د	نهاية الأشغال وتم الاستلام الوقتي
	تهيئة (قسط 2)	630 أ.د	بصدد الأشغال مع تقدمها بنسبة 25 %

الحي الجامعي برأس الطابية	تهيئة الجناح "ب" و" د"	3100 أ.د	في طور إعداد الدراسات الفنية
المبيت الجامعي الياسمين بحي بن خلدون	تهيئة	1000 أ.د	استكمال إعداد البرنامج الوظيفي ، الأشغال لم تنطلق بعد.
المبيت الجامعي فطومة بورقيبة ميتوال فيل	تهيئة	800 أ.د	بصدد إعداد ملف طلب العروض
المبيت ج باررد 3	تهيئة (قسط2)	185 أ.د	في طور تنقيح البرنامج الوظيفي
الحي ج هارون الرشيد ميتوال فيل	تهيئة (قسط2)	2500 أ.د	في طور إعداد البرنامج الوظيفي
الحي ج بدار المعلّمين العليا	فصل الشبكة الكهربائية عن دار المعلمين	200 أ.د	في طور إعداد البرنامج الوظيفي
المبيت ج ابن أبي سرح بقابس	تهيئـــة	300 أ.د	في طور طلب العروض
مبيت الحي ج عمر بن الخطاب بقابس	تهيئـــة	1100 أ.د	في طور الدراسات
المبيت ج سهلول سوسة	تهيئة (قسط 3)	1200 أ.د	انتهت الأشغال ودخل طور الاستغلال
	تهيئة (قسط 4)	1200 أ.د	في طور طلب العروض
المبيت ج الرياض بسوسة	تهيئة (قسط2)	700 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 90 %
المبيت ج الغزالي بسوسة	تهيئة (قسط 2)	800 أ.د	انتهت الأشغال وتم الاستلام الوقتي
	تهيئة (قسط 3)	1000 أ.د	في طور طلب العروض
الحي الجامعي بحمام الشط	تهيئة (قسط 3)	1000 أ.د	تم الاستلام النهائي
الحي الجامعي بالمروج	تهيئـة (قسط 3)	500 د	تم طور الاستلام الوقتي
	تهيئـة (قسط 4)	800 أ.د	في طور الأشغال
المبيت الجامعي بالمروج	تهيئـة (قسط 3)	670 أ.د	بصدد رفع التحفظات قصد القبول النهائي للأشغال
الحي ج بماطر	تهيئـة	660 أ.د	في طور الأشغال

المبيت الجامعي برج السدرية	بناء/توسعة	9600 أ.د	تم الانتهاء من الأشغال المدنية وفي طور تزويده بالماء والغاز الطبيعي
المبيت الجامعي بلقيس المنزة7	تهيئـة (قسط 4)	2000 أ.د	انتهت الأشغال ودخل طور الاستغلال
المبيت الجامعي 2 مارس بأريانة	تهيئـة (قسط 2)	2000 أ.د	انتهت الأشغال ودخل طور الاستغلال
الحي الجامعي علي النوري بصفاقس	تهيئة تركيز الغاز الطبيعي	150 أ.د	بصدد إعداد الدراسات الفنية التمهيدية
المبيت الجامعي شوقي	تهيئة (قسط 1)	1800 أ.د	انتهت الأشغال ودخل طور الاستغلال
	تهيئة (قسط 2)	3300 أ.د	في طور الدراسات
المبيت الجامعي الجديد بالكاف	بناء تهيئة	10278 أ.د	انطلاق الأشغال مع تقدّم بـنسبة 5 %
المبيت الجامعي عقبة بالقيروان	تهيئـــة	600 أ.د	انتهت الأشغال ودخل طور الاستغلال
الحي ج ابن الجزار بالقيروان	تهيئـــة	600 أ.د	تم الاستلام الوقتي للأشغال
المبيت الجامعي صبرة بالقيروان	تهيئة (قسط 1)	1600 أ.د	تقدم الأشغال بـ 85 %
الحي الجامعي بسبيطلة	تهيئـــة	600 أ.د	في طور الدراسات
المبيت الجامعي بسليانة	تهيئـــة	10400 أ.د	بصدد الأشغال مع تقدم بنسبة 15 %
المبيت ج للطالبات بمنوبة	تهيئـــة	800 أ.د	بصدد الاستلام الوقتي ، تقدم الأشغال بنسبة 95 % ومن المنتظر أن يدخل طور الاستغلال في سبتمبر 2019

المبيت ج ابن زهر بمنوبة	تهيئـــة	1000 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 60 %
	تهيئـــة	1000 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 90 %
الحي الجامعي بلاريجيا بجندوبة	تهيئـة (قسط 1)	800 أ.د	تمت الأشغال
	تهيئـة (قسط 2)	800 أ.د	في طور الدراسات
الحي ج محمود المسعدي بجندوبة	تهيئـــة	200 أ.د	انتهت الأشغال ودخل طور الاستغلال
الحي ج بماطر	تهيئـــة	650 أ.د	انطلاق الأشغال

03 - الإطـــعام الجامـــعي:

واصل 73 مطعما جامعيا خلال سنة 2018/2017، النشاط بمختلف الجهات وتوزيع حوالي **73043** أكلة في اليوم.

وتطرح ظاهرة ارتفاع نسبة المستفيدين من الأكلة الجامعية مقارنة بعدد الطلبة المسجلين والمقيمين بكل ولاية وعدد المطاعم المتوفرة بها، مشاكل عديدة ، خاصة منها الاكتظاظ وصعوبة توزيع الأكلة حيث تصل ذروتها في المدن الكبرى بن عروس 108 % والقيروان 62,7 % وسيدي بوزيد 52,8 % وزغوان إلى52,4 % .

توزيع المطاعم الجامعية والأكلات الموزعة يوميا حسب الولاية

الولاية	عدد المطاعم الجامعية	عدد الأكلات الموزعة يوميا	العدد الجملي للمسجلين بكل ولاية	نسبة المستفيدين بالأكلة الجامعية
بن عروس	06	4271	3957	% 108
زغوان	01	750	1429	% 52,4
الكاف	02	1366	3663	% 37,2
بنزرت	03	3328	6747	% 49,3
جندوبة	02	1388	6017	% 23
باجة	01	646	1806	% 35,7
سليانة	01	527	1466	% 36

نابل	04	3229	9938	% 32,5
منوبة	02	3210	13815	% 23,2
تونس	12	10283	57850	% 17,7
أريانة	01	917	7599	% 12
سيدي بوزيد	01	644	1219	% 52,8
المهدية	02	3035	6297	% 48
سوسة	06	5057	25359	% 20
المنستير	05	5797	14308	% 22,8
القيروان	03	4365	6954	% 62,7
القصرين	02	954	1649	% 57,8
قابس	03	6958	12739	% 54,6
توزر	01	503	658	% 76,4
قفصة	02	3691	7897	% 46,7
صفاقس	06	9266	31789	% 29
تطاوين	01	714	503	% 142
قبلي	01	169	279	% 60,5
مدنين	03	1975	2918	% 67,6
المجموع	**73**	**73043**	**226856**	**% 32,2**

وسعيا إلى إعادة تأهيل العديد من المطاعم الجامعية وتعزيز أدائها وتحسين ظروف الاستغلال بها، وفقا لمقاييس الإشهاد الدولية، تواصلت خلال السنة الجامعية 2017-2018 أشغال التهيئة والتوسعة وإضافة بناء بعض الأجنحة، بعد الانتهاء من تهيئة كل من المطعم الجامعي بسيدي بوزيد والمطعم الجامعي بالقصرين والمطعم الجامعي بالقيروان ،والمطعم الجامعي بقرطاج ، ومن المنتظر أيضا أن تنتهي باقي الأشغال بـ 03 مطاعم جامعية أخرى وتدخل الاستغلال الفعلي والكلي خلال السنة المالية 2019 ، وهو ما يؤكده الجدول التالي:

المطعم الجامعي	نوع التدخل	الإعتمادات المرصودة بحساب الدينار	الوضعية الحالية للمشروع
المطعم الجامعي بسيدي بوزيد	بناء /توسعة	2300 أ.د	تم الاستلام ودخل طور الاستغلال
المطعم ج الأغالبة بالقيروان	بناء/توسعة	3450 أ.د	انتهت الأشغال ودخل طور الاستغلال
المطعم ج بمعهد الدراسات التجارية العليا	تهيئة	800 أ.د	انتهت الأشغال وتم القبول الوقتي
المطعم الجامعي علي الشرفي بصفاقس	تهيئة / توسعة	500 أ.د	انتهت الأشغال وبصدد الاستلام الوقتي بعد الربط بالكهرباء والغاز
المطعم الجامعي بالمروج	بناء /توسعة	2875 أ.د	انتهت الأشغال، في طور الإعداد للاستلام النهائي
المطعم الجامعي 2 مارس بأريانة	بناء /توسعة	3800 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 85 %
مطعم الحي الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير	توسعة	2000 أ.د	بصدد إعداد ملف طلب العروض بعد استكمال الدراسات الفنية
المطعم الجامعي بالعمران الأعلى	بناء/توسعة	2500 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 30 % (نسق بطيء)
المطعم الجامعي برأس الطابية	بناء/توسعة	2500 أ.د	في طور الأشغال مع تقدمها بنسبة 5 %
المطعم ج حي المنارة بقابس	توسعة/تهيئة	800 أ.د	تقدم الأشغال بنسبة 10 %
مطعم الحي الجامعي عمر بن الخطاب بقابس	بناء/توسعة	3000 أ.د	بصدد إعداد البرنامج الوظيفي
المطعم الجامعي ابن الجزار بصفاقس	تهيئة	500 أ.د	في طور الانطلاق في الأشغال
المطعم ج حسن النوري بنزرت	بناء /توسعة	200 أ.د	في طور الدراسات
المطعم الجامعي سيدي ثابت	بناء/توسعة	6200 أ.د	في طور الدراسات
المطعم ج خير الدين التونسي بجربة	بناء/توسعة	270 أ.د	في طور الاعداد لطلب العروض
مطعم ج بالمعهد ع لعلوم وتكنولوجيات الطاقة بقفصة	بناء/ توسعة	1800 أ.د	في طور الأشغال

ومواصلة لتجسيم الأهداف المتعلقة بتطوير قطاع الإطعام الجامعي واصلت دواوين الخدمات الجامعية عملية تأهيل المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي وإضافة مطعمين آخرين

ضمن هذا المسار خلال السنة الجامعية 2017-2018 ليصبح عددها 14 مطعما.

وتتم عملية التأهيل بالتعاون والتنسيق مع مركز مختصّ في الإشهاد وهو "المركز الفني للصناعات الغذائية" التابع لوزارة الصناعة ، الذي وضع برنامجا مرحليا للقيام بكل أشغال التهيئة والصيانة والسلامة والوقاية التي تهم الأعوان وكذلك الفضاءات الوظيفيّة للإطعام فضلا عن عملية تخزين المواد الغذائية وتوزيع الأكلات وفقا لمقاييس وشروط الإشهاد المعمول بها دوليا.

وتتواصل العناية خلال السنة الجامعية 2017-2018 ، بمزيد الترفيع في عدد الأعوان المتخصّصين في الطبخ والمتحصلين على شهادات تكوين بالاعتماد على دورات تكوينية داخلية في مختلف مجالات الطبخ، حيث بلغ عددهم هذه السنة ، 380 عونا مختصّا من مجموع 585 عون طبخ ، أي بنسبة تناهز 65 %.

4- الإحاطة النفسية والتغطية الصحية:

الديوان	عدد الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات وطبيب خاص		عدد خلايا الانصات والصحة الوقائية		عدد زيارات الأخصائي النفسي	
	2016-2017	2017-2018	2016-2017	2017-2018	2016-2017	2017-2018
ديوان خ ج للشمال	30	15	36	16	38	21
ديوان خ ج للوسط	16	10	14	15	20	17
د خ ج للجنوب	08	07	19	14	08	16
المجمـوع	**54**	**32**	**69**	**45**	**66**	**54**

نلاحظ في المجال الصحي ، أن مؤسسات السكن الجامعي قد تعاقدت خلال السنة الجامعية 2017-2018 مع 32 طبيبا خاصّا للصحة عمومية قصد تمكين الطلبة المقيمين من التمتع بالعلاج خاصة في الحالات الليلية والطارئة. إلا أن هذه الاتفاقيات تشهد تراجعا سنة بعد أخرى ، حيث عجزت 59 مؤسسة إيواء عن ايجاد أطباء مستعدّين للتنقل للمبيتات .

في مجال الإحاطة النفسية، واصل فريق الأخصائيين النفسانيين خلال السنة الجامعية 2018/2017- وفق برنامج سنوي ضُبط عند مفتتح السنة ، تأمين حصص للإصغاء العلاجي والتحسيسي والتدخلات الاستعجالية بمؤسسات السكن الجامعي التي بلغت حوالي 54 زيارة لمساعدة الطلبة على تجاوز بعض الصعوبات الصحية والنفسية والاجتماعية، خاصة منهم الطلبة

الوافدين الجدد على الجامعة الذين يشكون صعوبات التأقلم مع المحيط الجديد والتواصل مع الآخر بمؤسسات الإقامة.

وقد تمكنت خلايا الإنصات والصحة الوقائية وعددها 45 خلية ،من القيام بالعديد من الحصص فردية وجماعية، لفائدة الطلبة المقيمين، فضلا عن المداخلات والبحوث الميدانية والزيارات الليلية التي أنجزت خاصة في مجال التواصل والعلاج السلوكي والإحاطة بالطالب الجديد، وغالبا يتم ذلك بالتعاون مع الديوان الوطني للأسرة والعموان البشري.

كما تعزز النشاط الوقائي التحسيسي في المجال الصحي ببرمجة العديد من التظاهرات الترشيدية والأعمال الفنية الموجهة بالتعاون مع منظمات وطنية على غرار الهلال الأحمر ، إدارة الطب المدرسي والجامعي والمندوبيات الجهوية للتربية والأسرة ، بهدف التصدي إلى آفة المخدرات والأمراض المزمنة والخطيرة، وتنمية المهارات الحياتية لدى الطالب والعناية بمجال الصحة الجنسية والإنجابية، ومن أهم هذه الأنشطة نذكر الآتي:

5 النشـــاط الثـقافي الجامـــعي:

الديوان	عدد المنخرطين	نسبة الانخراط	عدد المؤطرين	نسبة التأطير مؤطر ا منخرط
ديوان خ ج للشمال	15242	% 57,44	334	45/01
ديوان خ ج للوسط	8279	% 75,09	161	51/01
ديوان خ ج للجنوب	3649	% 39,04	137	26/01
المجمـــوع	**27170**	**% 57,92**	**632**	**42/01**

يؤمن قطاع النشاط الثقافي تظاهرات قارة منها ما هو ومحلي وجهوي ومنها ما هو وطني ودولي ، وتبقي المهرجانات الثقافية والرياضية التي تنتظم في نهاية كل سنة بدواوين الخدمات الجامعية والجامعات أهم التظاهرات التي تختزل التنافس والتتويج النهائي لأنشطة النوادي الثقافية والجمعيات الرياضية على امتداد سنة جامعية كاملة.

وبنفس الأهمية مثّل التعامل مع المحيط الثقافي الوطني عبر الهياكل الأخرى الثقافية والشبابية والجامعات الرياضية ، خيارا ناجحا أكسب هذا القطاع الكثير من الثراء والتنوع خاصة على مستوى عدد المشاركين من المؤسسات والطلبة أو من خلال الكم الهائل من التظاهرات الثقافية والفنية والترفيهية والرياضية الدورية وغير الدورية على المستوى المحلي و الجهوي والاقليمي والدولي ، ولعل أبرزها :

مستوى التظاهرة	التظاهرة الثقافية/ الرياضية	الطرف المنظم
تظاهرات دولية (دوري)	المهرجان الدولي الجامعي للمونودراما	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بسيدي بوزيد
	المهرجان المسرح الجامعي العربي	المركز الثقافي الجامعي بالمنستير
	ملتقى الشعراء الطلبة العرب	المركز الثقافي للفنون الدرامية والأنشطة الثقافية بتونس
	الملتقى الدولي للطلبة الفلكيين	المركز الثقافي للفنون الدرامية والأنشطة الثقافية بتونس
تظاهرات وطنية	المسابقة الوطنية للمسرح الطلابي بالكاف	ديوان الخدمات الجامعية للشمال جامعة جندوبة
	الملتقى الوطني للبحوث السمعية البصرية	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بنابل
	الملتقى الوطني للشعراء الطلبة	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بقابس
	المهرجان الوطني الطالبي للعدو الريفي	ديوان الخدمات الجامعية للشمال
	اليوم الوطني للصحة الجامعية	أغلب المؤسسات الجامعية
جهوي	مهرجان الصورة بالوسط الطالبي	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس
	المهرجان الثقافي للإبداعات الطلابية	جامعة المنستير
	أيام الأبداع الثقافي والرياضي	المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي ابن أبي ضياف بمنوبة
	ملتقى الطلبة المبدعين بالقصرين	جامعة القيروان
	تظاهرة "الحياة ألوان "	ديوان الخدمات الجامعية للجنوب
تظاهرات ومهرجانات دورية وعامة	المهرجانات الثقافية والرياضية في اختتام كل سنة جامعية	كل دواوين الخدمات الجامعية
	الاحتفالات بأيام الطالب الجديد	أغلب المؤسسات الجامعية
	الاحتفالات الرمضانية	الأحياء والمبيتات الجامعية
	الاحتفالات بالأيام والأعياد الوطنية	أغلب المؤسسات الجامعية

كما تمثل المراكز الثقافية الجامعية متعددة الاختصاصات، دورا جوهريّا في استقطاب العدد الأكبر من المنخرطين واحتضان الكم المتنوع من النوادي الفنية والأدبية والعلمية، ومن هنا تتأكد الحاجة المستمرّة والمتواصلة إلى العناية بهذه المراكز وتقييم أدائها ومراجعة ظروف نشاطها.

ومن هنا، توجهت العناية إلى الاهتمام بالمراكز الثقافية والرياضية سواء من خلال مواصلة دعمها بالتجهيزات الضرورية أو من خلال برمجة العديد من المشاريع لتهيئتها وإصلاحها وتوسعة فضاءاتها ، وهو ما يؤكّده الجدول التالي:

المراكز الثقافية والرياضية الجامعية	نوع التدخل	الإعتمادات المرصودة بحساب الدينار	الوضعية الحالية للمشروع
المركز ج للفنون الدرامية والأنشطة الثقافية بتونس	تهيئة	300 أ.د	في طور إعداد البرنامج الوظيفي
المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس	بناء/توسعة	860 أ.د	انتهت الأشغال وفي طور الاستلام النهائي
المركز الثقافي الجامعي بسيدي بوزيد	توسعة	240 أ.د	في طور الدراسات
المركز ج للتنشيط الشبابي والثقافي بقفصة	بناء توسعة	1600 أ.د	تم إعداد البرنامج الوظيفي
المركب الرياضي بالقطب التكنولوجي بساقية الزيت بصفاقس	بناء/ توسعة	1200 د	في طور طلب العروض والبحث عن اعتمادات إضافية
المركب الرياضي بالقطب التكنولوجي بسوسة	بناء /توسعة	1600 د	بصدد إعداد الدراسات الفنية
المركب الرياضي برج السدرية	بناء /توسعة	1900 أ.د	تمت نهاية الأشغال في انتظار التزويد بالماء والغز

III. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج الخدمات الجامعية:

1 - تقديم تنفيذ ميزانية برنامج الخدمات الجامعية:

خلال سنة 2018، بلغت نسبة الانجاز بالنسبة لميزانية برنامج الخدمات الجامعية **100.68 %** لتشهد استقرارا مقارنة بسنة 2017. وقد تم تسجيل نسبة انجاز تناهز 100% بالنسبة لنفقات

التصرف و122% لنفقات التنمية.

جدول عدد 3: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة :الألف دينار

البيان	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018 (ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
العنوان الأول: نفقات التصرف	**316 509**	**318 143**	**316 002**	**2 141**	**99,33%**
التأجير العمومي	87 591	87 591	85 763	1 828	97,91%
المصالح العمومية	35 375	35 375	35 375	0	100,00%
التدخل العمومي	193 543	195 177	194 864	313	99,84%
العنوان الثاني: نفقات التنمية	**19 600**	**19 600**	**24 039**	**-4 439**	**122,65**
الإستثمارات المباشرة	**19 600**	**19 600**	**24 039**	**-4 439**	**122,65**
على الموارد العامة للميزانية	18 000	18 000	20 331	-2 331	112,95%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	1 600	1 600	3 708	-2 108	112,95%
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	**0**	
على المواد العامة للميزانية				0	
على موارد القروض الخارجية الموظفة				0	
المجموع	**336 109**	**337 743**	**340 041**	**-2 298**	**100,68**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تواصل التحسن المسجل في نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة للتأجير ووسائل المصالح والتدخل العمومي للسنة الثانية على التوالي.

وتجدر الاشارة الى أن الارتفاع المسجل في نسب استهلاك نفقات التنمية يعود إلى تحسن نسق صرف الاعتمادات المتأتية من القروض الخارجية حيث بلغت **113%** في حين لم تتجاوز 29% سنة 2016. باعتبار تطور نسق انجاز الأشغال الخاصة ببعض مؤسسات الخدمات الجامعية.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الخدمات الجامعية سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

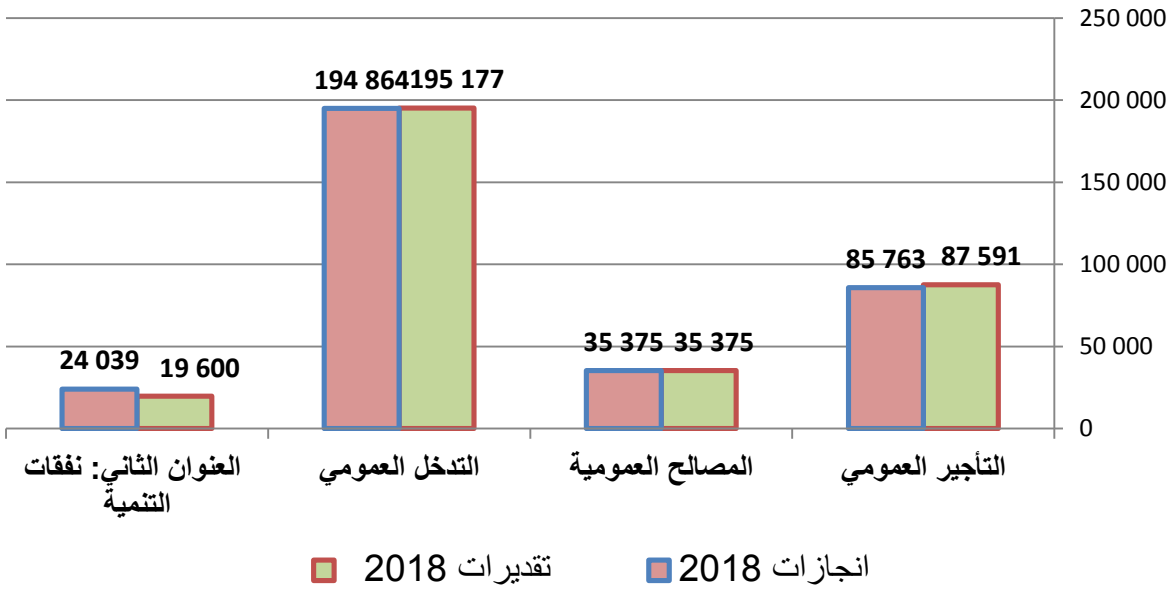

جدول عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الخدمات الجامعية لسنة 2018

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات 2018(ق م تكميلي)	انجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2018	
				المبلغ	النسبة
ديوان الخدمات الجامعية للشمال	68 605	68 605	70 768	-2 163	103,15%
ديوان الخدمات الجامعية للوسط	36 623	36 623	37 370	-747	102,04%
ديوان الخدمات الجامعية للجنوب	36 538	36 538	34 382	2 156	94,10%
برامج أخرى للخدمات الجامعية	194 343	195 977	197 520	-1 543	100,79%
المجموع العام	**336 109**	**337 743**	**340 041**	**-2 298**	**100,68%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية سنة 2018

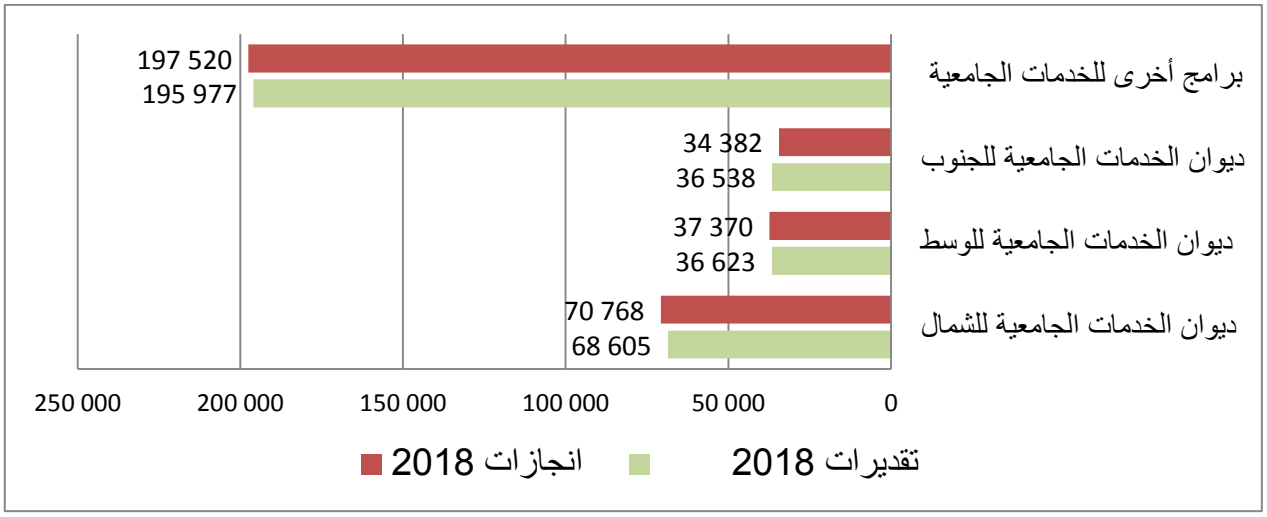

حقق ديوانا الخدمات الجامعية للشمال وللوسط أعلى نسب انجاز حيث تجاوزت **100**% في حين لم تتجاوز 94% بالنسبة لديوان الخدمات الجامعية للجنوب. كما يتواصل تسجيل نسبة انجاز مرتفعة للبرنامج الفرعي الرابع " برامج أخرى للخدمات الجامعية" لتبلغ **101**%.

2- تقديـم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها.

حافظ البرنامج على نفس الأهداف وتجدر الإشارة أن قد تم الاعتماد على نفس التقديرات بقانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

الهـدف 1.3: تطوير منظومة السكن الجامعي.

المؤشر 1.1.3 : نسبة الاستجابة لمطالب السكن الجامعي

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد مطالب السكن الموافق عليها	عدد	59098	60328	**98,93 %**	60100	55760	**85,96 %**
عدد مطالب السكـن المقدمة	عدد	71435	73704		71200	76843	
نسبة الاستجابة لمطالب السكن الجامعي	نسبة مئوية	**%82.73**	**81.85 %**		**84,41%**	**72,56 %**	

تحليل المؤشر 1.1.3: يهدف المؤشر إلى الترفيع من نسبة المنتفعين بالسكن الجامعي نظرا لأهمية هذه الخدمة والتي تمكن الطالب من مباشرة الدروس في آجال انطلاقها وتجنبه عناء البحث عن سكن خارج الإطار الجامعي.

وقد شهد هذا المؤشر تراجعا من حيث نسب الانجاز نظرا لعدم توفر طاقة استيعاب تلبي جميع حاجيات طالبي السكن الاستثنائي.

المؤشر 2.1.3 : نسبة الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي	عدد	19500	20760		19706	17219	
العدد الجملي للغرف بمؤسسات السكن الجامعي	عدد	25000	27760	**95,87 %**	25200	22494	**97,9 %**
نسبة غرف السكن الفردي والزوجي	**نسبة مئوية**	**% 78**	**%74,78**		**78.2 %**	**76,55 %**	

* تمثل هذه المعطيات تقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

تحليل المؤشر 2.1.3:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقيس جودة السكن الجامعي وتعتبر النتائج التي تحققت خلال السنة الجامعية 2017-2018 ، مقبولة عموما بالعودة إلى الازدياد المطّرد لمطالب السكن والمعالجات الاجتماعية التي رافقت دراسة الملفات والتي استجابت لأقصى عدد ممكن من طالبي السكن الاستثنائي خاصة بالنسبة للطالبات، فضلا عن أزمة السكن الخانقة ببعض الجهات على غرار الكاف وسليانة وجندوبة وزغوان.

كما أن أشغال التهيئة والصيانة والتوسعة المكثفة التي شهدتها عديد المبيتات والأحياء الجامعية قد أثرت على العدد الجملي للغرف ، في انتظار أن تعود تدريجيا إلى القيام بوظيفتها وفق الجودة المطلوبة مع انتهاء الأشغال بجميع مؤسسات الايواء .

المؤشر 3.1.3 :نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	عدد	32	36		35	37	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	95	96	**111,34 %**	97	91	**112,7 %**
المؤشر3.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.	نسبة مئوية	**33.68 %**	**%37,5**		**36,08 %**	**40,66 %**	

<u>تحليل المؤشر 3.1.3</u>:

شهد عدد المؤسسات التي توفر خدمات متكاملة للطلبة تطورا إيجابيا تجاوز التقديرات المنتظرة ويعود ذلك إلى جملة الاصلاحات والاجراءات التي اتخذت لتدعيم المرافق المشتركة بمؤسسات السكن، على غرار الفضاءات الصحية والمغاسل والأدواش فضلا عن التجديد المتواصل للتجهيزات الضرورية كالخزائن والطاولات والحشايا ....كما ساعدت أشغال التهيئة التي شملت العديد من الأحياء والمبيتات على الالتزام بالمقاييس المحددة بهذا المؤشر ، في انتظار أن يتعزز أكثر بعد استكمال أشغال التهيئة التي لا تزال متواصلة ببعض الأجنحة بمراكز الايواء الجامعي.

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.3 لسنة 2018

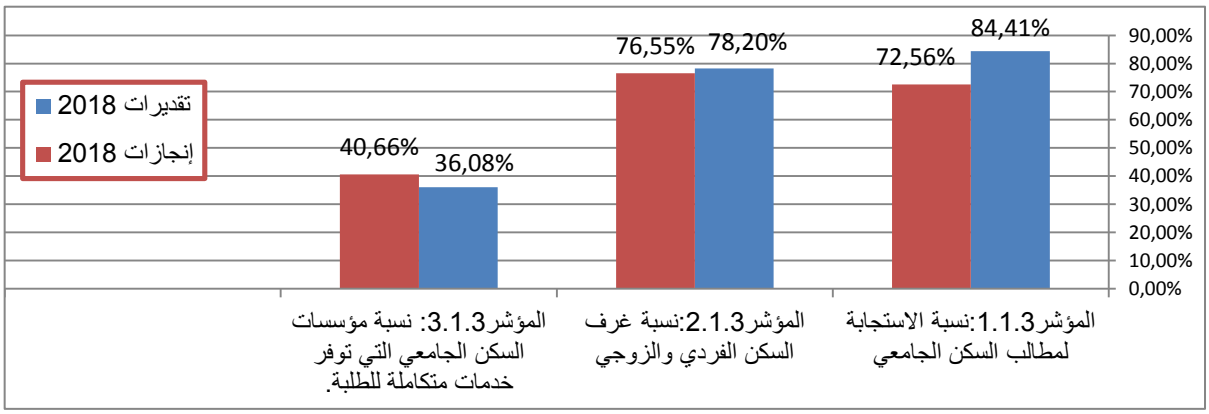

الهـدف 2.3 : تطوير منظومة الاطعام الجامعي.

المؤشر 1.2.3 عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز 2018
المؤشر 1.2.3 عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الاشهادي.	عدد	14	12	85,7	15	14	93,33 %

تحليل المؤشر 1.2.3:

لم تدرك الانجازات المتحققة بهذا المؤشر حجم التقديرات المنتظرة ويرجع ذلك أساسا إلى مستوى جاهزية مطاعمنا الجامعية العمومية للانخراط مباشرة بالمسار الإشهادي والذي يستدعي شروطا تأهيلية تتعلق ضرورة بتعديل فضاءات الإطعام وتأمين الوقاية والسلامة الضروريين للأعوان والطلبة والمواد وكذلك تبني برنامج تكويني لجميع أعوان الطبخ والأعوان الإداريين والتمكّن السليم من آليات وتقنيات إعداد الأكلة وتوزيعها وحفظها.

وتعتبر الخطوة التي قطعتها المطاعم المرتبطة حاليا بالإشهاد (14 مطعما) رغم بطء نسق توفر جميع شروط الإشهاد المشار إليها – خطوة واعدة بعد التعاقد مع **المركز الفنّي للصناعات الغذائية**، التابع لوزارة الصناعة للإشراف على جميع مراحل التأهيل ضمن برنامج مرحلي انطلق فعليا بالتنسيق مع إطارات وأعوان المطاعم المذكورة .

المؤشر 2.2.3 : نسبة الأعوان المختصين بالطبخ بالمطاعم الجامعية

مؤشر قيس الأداء	وحدة القيس	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجاز 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الانجاز 2018
عدد الأعوان المختصين في الطبخ	عدد	404	453	**79,63 %**	413	425	**65,29 %**
العدد الجملي لأعوان الطبخ بالمطاعم الجامعية.	عدد	1023	1420		1031	1625	
المؤشر 2.2.3 نسبة الأعوان المختصين في الطبخ بالمطاعم الجامعية.	**نسبة مئوية**	**40,06 %**	**31,9**		**40,05 %**	**26,15 %**	

تحليل المؤشر 2.2.3:

رغم تطور عدد الأعوان المختصّين في الطبخ نتيجة للدورات التكوينية الداخلية التي شملت العديد منهم، إلا أن النتائج المسجلة بهذا المؤشر بقيت دون مستوى التقديرات، وذلك بعد إحالة العديد من الأعوان المختصين على التقاعد.

ومن المنتظر مستقبلا، أن يشهد نسق الإنجازات بهذا المؤشّر تطورا ايجابيا انعكاسا لدورات التكوين المتواصلة والمسترسلة في مجال الطبخ والتي تؤمنها سنويا دواوين الخدمات الجامعية .

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.3 لسنة 2018

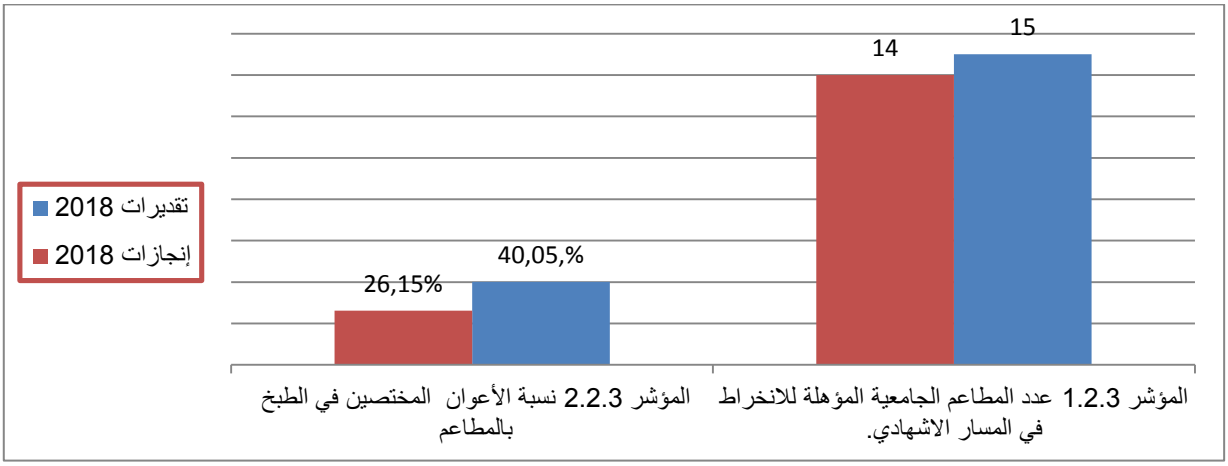

الهـــدف 3.3 : تحسين الإحاطة الصحية والنفسية للطالب.

المؤشر1.3.3: نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات منتظمة للأخصائيين النفسانيين.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز 2018
عدد المؤسسات التي تتمتع بزيارة وحيدة على الأقل للأخصائيين النفسيين أسبوعيا	عدد	17	15	**87,26 %**	20	25	**125,03 %**
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	95	96		97	91	
المؤشر1.3.3: نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات منتظمة للأخصائيين النفسانيين.	**نسبة مئوية**	**17.9%**	**15,62 %**		**%20,61**	**25,77 %**	

تحليل المؤشر 2.3.3 رغم التطور الحاصل بهذا المؤشر **فإن** المؤسسات المنتفعة بزيارات أسبوعية منتظمة للأخصائيين تبقى محدودة رغم كثافة الأنشطة التحسيسية والوقائية المقدمة للطالب سواء عبر الحصص الفردية أو الجماعية ، وخاصة التدخلات الموجهة للاهتمام بالطلبة الجدد.

ويعود ذلك إلى العدد المحدود المتوفر للأخصائيين حيث نعتمد على معدّل أخصائي وحيد لحوالي 2450 مقيما بالنسبة لمؤسسات السكن الجامعي ، فضلا عن الصعوبات التي تعترض سلك الأخصائيين عند ممارستهم للنشاط ، خاصّة خلال الحصص الليلية وصعوبة تفرغ الطلبة المعنيين للتدخل العلاجي خلال فترة الدوام الدراسي.

المؤشر 2.3.3:نسبة مؤسسات السكن الجامعي المنتفعة بالتغطية الصحية لفائدة الطلبة

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز 2018
عدد الاتفاقيات المبرمة بين مؤسسات السكن الجامعي وأطباء الصحة	عدد	71	45		75	31	
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي	عدد	95	96	**% 62,71**	97	91	**% 44,06**
المؤشر 2.3.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي المنتفعة بالتغطية الصحية لفائدة الطلبة	**نسبة مئوية**	**%74.74**	**%46,87**		**%77,3**	**34,06 %**	

تحليل المؤشر 2.3.3:

تراجعت النتائج المسجلة بهذا المؤشر، الخاص بتطوير نسبة المؤسسات المنتفعة بالتغطية الصحية عبر التعاقد مع أطباء خواص للصحة العمومية، وذلك بعد تدخل عمادة الأطباء لرفض التعامل مع مؤسسات السكن الجامعي فضلا عن الإخلالات المتواصلة التي رافقت تنفيذ بنود العقود والاتفاقيات مع العديد من الأطباء والتي تأكدت خاصة في التواصل معهم خلال الفترات الليلية لتقديم الاسعافات الاستعجالية لبعض الطلبة.

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3.3 لسنة 2018

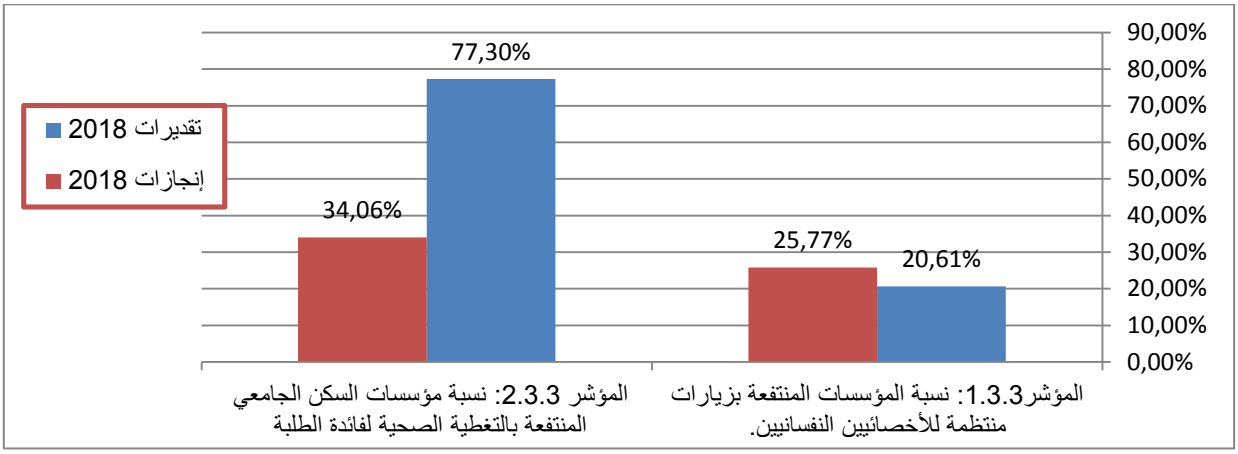

الهدف 4.3: تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية.

المؤشر1.4.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية والرياضية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز 2018
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي داخل المبيتات	عدد	19800	18621		35800	27170	
عدد الطلبة المقيمين بالمبيتات	عدد	49300	57418	**% 80,67**	48500	46904	**% 78,48**
المؤشر1.4.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي.	نسبة مئوية	**%40,2**	**32,43 %**		**% 73,8**	**57,92 %**	

<u>تحليل المؤشر 1.4.3:</u>

سجّل هذا المؤشر تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنة الجامعية السابقة 2016-2017 ، وفي المقابل لم يدرك التقديرات المنتظرة، ويعود ذلك أساسا إلى جملة من الأسباب، أهمها:

- صعوبة التعاقد مع مؤطرين مختصّين وقارّين لتدني معاليم التأجير لحصص التنشيط الثقافي والرياضي، وعدم امكانية التمتع بانتدابات جديدة بهذا السلك.
- تعطل العديد من الفضاءات الثقافية والرياضية بالعديد من المبيتات الجامعية أمام كثافة أشغال التهيئة الجزئية أو الكلية التي شملت معظمها.
- محدودية الأنشطة الثقافية والرياضية بالمبيتات الخاصة المستغلّة في إطار المناولة ، وافتقادها للفضاءات الملائمة لممارسة مختلف الأنشطة.

- تواصل اشكالية الزمن المدرسي خاصة بالتخصصات العلمية والتقنية.

المؤشر 2.4.3 : نسبة تأطير الطلبة بالنوادي داخل المبيتات والأحياء الجامعية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	انجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد المنشطين بالنوادي داخل المبيتات	عدد	450	593	% 133	1075	632	% 78,54
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي	عدد	19800	18621		35800	27170	
المؤشر 2.4.3 : نسبة تأطير الطلبة بالنوادي داخل المبيتات.	**نسبة مئوية**	**44/1**	**33/1**		**33/1**	**42/1**	

تحليل المؤشر 2.4.3:

شهد هذا المؤشر تراجعا خلال هذه السنة نتيجة للتراجع الملحوظ في عدد المنشطين من المتطوعين وخاصة الطلبة أصحاب المواهب الثقافية والرياضية وعدم استقرار عملية التعويل عليهم للقيام بمهام التنشيط ، وقد تم خلال السنة الجامعية 2018-2019 رفع العراقيل الترتيبية المتعلقة بتأجير المنشطين المختصين في مجال التنشيط الثقافي والرياضي وتنقيح الأمر عدد 21104 لسنة 1990 مما يساعد على تحفيز المنشطين على التعاقد في هذا المجال مع المبيتات والأحياء الجامعية. كما تراجع العدد الجملي للمنخرطين بالنشاط الثقافي والرياضي نتيجة للأشغال المحدثة بالمركبات الرياضية والمبيتات الجامعية والتي فرضت تعطل الأنشطة بالعديد من الفضاءات المعدة لغرض خاصة بالمجال الرياضي.

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 4.3 لسنة 2018

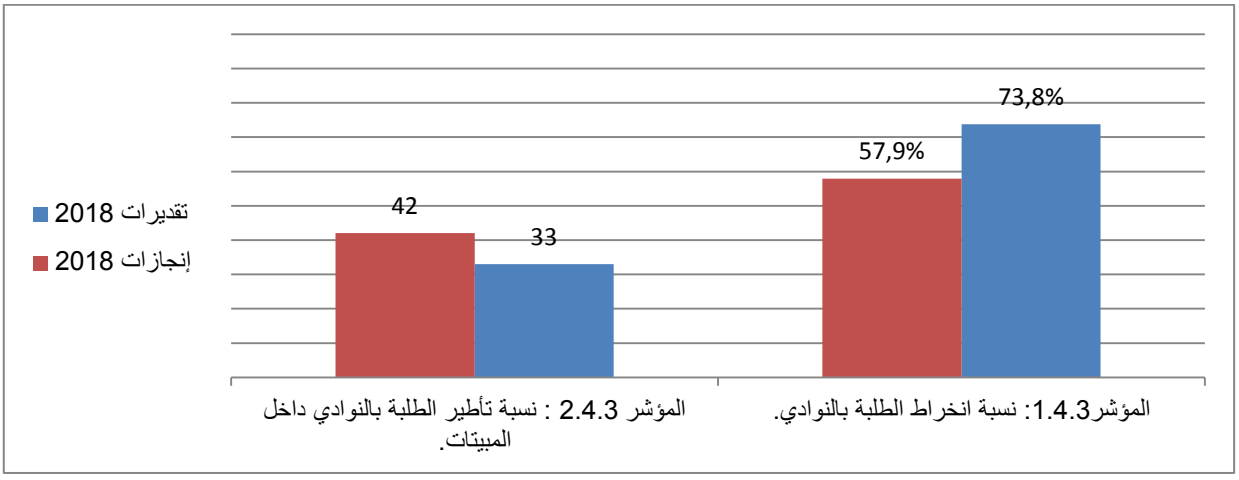

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

- صعوبة إيجاد مبيتات خاصة تستوفي شروط السكن الضرورية ببعض الجهات ، يمكن استغلالها في إطار المناولة .
- الارتفاع الملحوظ لعدد المبيتات المستغلة في إطار المناولة والتي يفتقد معظمها لفضاءات يمكن تخصيصها لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية .
- صعوبة التعاقد مع أطباء للصحة العمومية والاستفادة من خدمات بعضهم في الحالات الاستعجالية خاصة خلال الفترة الليلية.
- مواصلة الاعتماد على غرف مخصصة لإقامة أكثر من ثلاث طلبة في بعض الجهات الجامعية
- الكثافة المرتفعة لعدد المنتفعين بالأكلة ببعض الجهات بالنظر لعدد المطاعم المتوفرة مقارنة بعدد الطلبة المسجلين وما يطرحه من اشكالات الاكتظاظ وصعوبة توزيع الأكلة.
- الحاجة الضرورية لأعداد إضافية لأعوان الطبخ والصيانة والنظافة في غياب الانتدابات وإحالة العديد منهم على التقاعد.
- غياب الانتدابات اللازمة لسلك المنشطين الثقافيين والرياضيين وصعوبة التعاقد معهم لمحدودية معاليم التأجير وهو ما يطرح اشكالية التعويل على منشطين غير قارين من الطلبة المتطوعين ويهدد استمرارية المشاريع الثقافية و ضمان جودتها المطلوبة .
- الحاجة الملحة إلى مزيد العناية بالفضاءات الرياضية والأنشطة الثقافية الجامعية، وتعهّدها المستمر بالتهيئة وشبه غيابها بالمبيتات المستغلة بآلية المناولة.
- إشكالية التعاقد مع أطباء خواص لتأمين التغطية الصحية اللازمة للطلبة ومواجهة بعض الحالات الصحية الطارئة والمستعجلة لبعض الطلبة المقيمين.
- غياب الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الرعاية النفسية والصحية.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ البرنامج:

- **<u>المنح والقروض الجامعية</u>**

- مراجعة مقادير المنح والقروض بالخارج ، خاصة بعد تراجع قيمة العملة الوطنية.
- الرفع من الاعتمادات المخصصة للمساعدات الاجتماعية

- إسناد منحة الإدماج الاجتماعي لفائدة الطلبة أبناء العائلات محدودة الدخل بالنسبة للوافدين الجدد على الحياة الجامعية.

- **السكن الجامعي :**

- الترفيع في الاعتمادات المرصودة للقيام بعمليات التجديد والصيانة لفائدة المبيتات والأحياء الجامعية.

- استحثاث أشغال الصيانة والتهيئة والتوسعة ببعض المبيتات الجامعية لتعزيز طاقة الاستيعاب بالسكن العمومي وتوفير عدد من الأسرّة الإضافية، فضلا عن عودة الفضاءات الرياضية والثقافية للقيام بوظيفتها المنشودة.

- العمل على توفير ما يقارب 10.000 سرير إضافي عبر آلية المناولة لتجاوز عجز طاقة الاستيعاب بالمبيتات العمومية مع الحرص على ضمان جودة السكن والخدمات المرتبطة به وسهولة التنقل بين مركز الإيواء ومؤسسات التعليم العالي والبحث

- الحرص على مـــزيد الرفـــع من غـــرف السكن الفرديـــة والـــزوجية في اتّجـــاه الإلـــغاء النهائي للاعتماد على السرير الثالث بالغرفة الواحدة خاصة بالبرامج الجديدة لإحداث مبيتات وأحياء جامعية.

- إنجاز كل الإجراءات والتدخلات الضرورية لتوفير خدمات متكاملة للطلبة بمؤسّسات الإيواء الجامعي وفق مقاييس محددة تأخذ بعين الاعتبار عدد المنتفعين وكذلك الجودة والرفاهية المطلوبتين لتحسين ظروف الإقامة..

- العمل على تهيئة غرف وفضاءات صحية بمختلف المبيتات لفائدة ذوي الإحتياجات الخصوصيّة.

- الشروع في تعميم عملية تجهيز المبيتات العمومية بنظام حماية ومراقبة عن طريق الكاميرات والانطلاق في تجهيز المبيتات بحواجز إلكترونية.

- اعتماد منظومة معلوماتية بعديد المؤسسات تُمكّن الطلبة من التسجيل وخلاص معلوم السكن عن بعد.

- الرفع من نسبة الاستجابة لمطالب السكن الجامعي خاصة المتعلقة بطالبات السنة ثالثة بالجامعة والحالات الاستثنائية للطلبة أبناء العائلات محدودة الدخل.

- **الإطعام الجامعي:**

- استحثاث الأشغال بعديد المطاعم الجامعية والعمل على دخولها طور الاستغلال مع انطلاق

السنة الجامعية 2018-2019.

- التعميم التدريجي للنظام الالكتروني لتوزيع الأكلة الجامعية وذلك بعد نجاح التجربة النموذجية ببعض المطاعم الجامعية على غرار المطعم الجامعي بقليبية.

- مواصلة تحفيز المطاعم الجامعية على الانخراط في مسار الإشهاد في مجال الإطعام ونظام سلامة الأكلة حسب مواصفات ISO 22000 .

- توفير العدد اللازم للأعوان المختصين في مجال الطبخ بالإضافة إلى مواصلة تنظيم دورات تكوينيّة لفائدتهم، قصد تحسين جودة الأكلة وضمان شروط السلامة الغذائية.

- تهيئة فضاءات صحية خاصة بذوي الاحتياجات الخصوصية بالمطاعم الجامعية.

- مزيد التنسيق بين مديري مؤسسات التعليم العالي ومديري المطاعم الجامعية لضبط روزنامة دروس تراعي ظروف الاستفادة من الأكلة الجامعية وصعوبات توزيعها وتساعد في الحدّ من ظاهرة الاكتظاظ بالمطاعم.

- **<u>الأنشطة الثقافية والرياضية</u>**

- تنقيح الأمر عدد21104 لسنة 1990 المتعلق بتأجير المنشطين الثقافيين والرياضين بالمؤسسات الجامعية، حيث تم الرفع في معاليم حصص التنشيط الثقافي والرياضي وهو ما من شأنه أن يحفز هذا السلك على التعامل مع مؤسساتنا وبالتالي توفير امكانيات إضافية لتحسين نسبة التأطير والاقبال على تعاطي النشاط الثقافي والرياضي الرياضي.

- تخصيص إعتمادات إضافية للتنشيط الثقافي والرياضي خاصة بعد تنقيح الأمر المتعلق بتأجير المنشطين.

- ايلاء المراكز الثقافية الجامعية والمركبات الرياضية عناية قصوى ودعمها المتواصل بالتجهيزات اللازمة و التهيئة والصيانة.

- استحثاث استكمال أشغال التهيئة بكل من المركز الثقافي والرياضي بصفاقس والمركب الرياضي ببرج السدرية ودخولهما طور الاستغلال.

- استكمال تهيئة العديد من الفضاءات الرياضية بمختلف المبيتات والأحياء الجامعية.

-مواصلة عقد اتفاقيات شراكة مع مختلف الجامعات الرياضية الوطنية تسمح بتوسيع دائرة المنخرطين في النشاط الرياضي والاستفادة من مختلف التظاهرات والدورات الرياضية.

- التكثيف من التظاهرات الثقافية والرياضية سواء محليا وجهويا أو وطنيا ودوليا، وتخصيص الاعتمادات اللازمة لتشريك الطلبة في مختلف المسابقات.

- **التغطية الصحية والإحاطة النفسية.**

- التنسيق مع عمادة الأطباء لإيجاد صيغ جديدة لتحفيز أطباء الصحة العمومية على التعاقد مع مؤسسات الخدمات الجامعية لتمكين الطلبة المقيمين من العلاج وخاصة في الحالات الاستعجالية والطارئة.

- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الرعاية النفسية والصحية، وتفعيل اتفاقيات التعاون مع كل من الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري والجمعية التونسية للوقاية من الحوادث المدرسية.

برنـامج "القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيد مكرم إدريس، المدير العام للمصالح المشتركة

I. التقديم العام للبرنامج :

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج أفقي يعمل على تيسير تنفيذ السياسات العمومية من خلال تقديم الدعم التقني لمختلف البرامج العملياتية في إعداد ميزانيتها وتنفيذها وتحقيق أهدافها بالإضافة إلى إسداء خدمات أخرى عامة تتمثل في توفير الوسائل المادية والبشرية لمختلف البرامج الأخرى مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة وفي هذا الإطار يضطلع هذا البرنامج بتأمين وظائف دعم أفقية حيث يعمل على:

- تأمين عمليات المتابعة والتقييم والإشراف على مختلف المصالح الراجعة بالنظر للوزارة،
- دعم مختلف المصالح الإدارية والفنية وتنسيق أعمالها ومتابعة تدخلاتها وحسن أدائها،
- تنسيق إعداد ميزانية الوزارة وإطار النفقات متوسط المدى وتسيير كافة الشؤون المالية.
- تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال الرفع في نسبة التأطير وإعداد المخطط الوزاري للتكوين لتوسيع قاعدة المستفيدين من التكوين وتنويع مجالاتها لتشمل كل الأصناف الإدارية من إطارات وأعوان تنفيذ وعملة.
- إعداد وصياغة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بنشاط الوزارة بالتعاون مع مختلف المصالح المعنية.
- ترشيد التصرف في البنايات والتجهيزات من خلال بناء وتهيئة العقارات الإدارية واقتناء وصيانة التجهيزات ووسائل النقل.
- تطوير النظام المعلوماتي للوزارة وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتوفير الإطار البشري المختص في مجال تكنولوجيات الاتصال مع ضمان حسن استعمال وصيانة البرامج المعلوماتية بالوزارة.

- التعريف ببرامج الوزارة وتوفير الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن من خلال رقمنة نسبة هامة من الخدمات المسداة.

- التصرّف في أسطول سيارات الوزارة وكذلك تأمين الأنشطة المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالخدمات اللوجستية .

ينقسم برنامج القيادة والمساندة إلى ثلاث برامج فرعية :

-المصالح المركزية

-مركز الحساب الخوارزمي

-مركز النشر الجامعي.

II. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال التنسيق بين مختلف البرامج قصد تطويرها وانصهارها في منظومة متكاملة ومتجانسة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية لحسن تنفيذ مختلف البرامج ومتابعتها مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة وكذلك تحسين حوكمة القطاع ليصبح أكثر شفافية وترشيد استعمال الموارد.

ونظرا للطبيعة الأفقية لبرنامج القيادة والمساندة فهو أساسا برنامج مساندة يسعى إلى التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى حيث أن تعددها واستقلاليتها قد يكون سببا في خلق ازدواج وظيفي وتداخل في الأنشطة مما يساهم في إهدار الموارد والطاقات كما يعمل برنامج القيادة والمساندة على تطوير الجوانب اللوجستية والفنية والبشرية التي تساهم في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث.

وفيما يلي أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالمصاريف التي تم تنفيذها:

تم ضبط ثلاثة أهداف لهذا البرنامج وهي:

- تحسين التصرف في الموارد .
- تطوير المنظومة المعلوماتية.
- تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات.

1. **تحسين التصرف في الموارد:**

أ- دعم تأطير الأعوان:

في إطار مزيد إحكام التصرف في الموارد البشرية وملائمتها للحاجيات الحقيقية للوزارة وتعزيز المؤسسات العمومية بالكفاءات لتطوير عمل الإدارة، عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تطوير مؤشر التأطير وذلك بالعمل على الترفيع في عدد الأعوان من الصنفين الفرعيين أ1 وأ2 حيث بلغ 5376 سنة 2018 مقابل 5140 سنة 2017 وقد سجل مؤشر التأطير تطورا ليبلغ 28.52% سنة 2018 ويرجع ذلك إلى الترقيات عن طريق المناظرات الداخلية وخاصّة الترقيات الاستثنائية التي شملت الصنف الفرعي أ2 تبعا لمقتضيات النظام الأساسي لسلك التعليم العالي والبحث العلمي حيث بلغ عدد الأعوان من هذا الصنف 2599 سنة 2018 مقابل 2417 سنة 2017.

ب- تكوين الأعوان:

تندرج الإستراتيجية العامة للتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن الإستراتيجية العامة للدولة في مجال التكوين من حيث الاعتناء بالعنصر البشري باعتبار أن تحسين جودة الخدمات الإدارية التي تقدم للمواطنين تبقى رهينة مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة وقدرتها على التعامل مع المتغيرات وعلى هذا الأساس بات من أولويات الوزارة تطوير القدرات الفنية لأعوانها وتأهيلهم وهو ما تبينه الاعتمادات المالية الهامة المرصودة للتكوين بالنسبة للوزارة والمؤسسات التابعة لها والتي قدرت بـ 1181.515 ألف دينار سنة 2018 وبلغت نسبة استهلاك الإعتمادات حوالي 53.58% من جملة الإعتمادات المرصودة، مقابل حوالي 505.814 أد سنة 2017 كلفة جملية للتكوين ونسبة استهلاك قدرت بـ 45.5% من الإعتمادات المخصصة للتكوين المقدّرة بـ 1137.26أد علما وأنّ ميزانية التكوين الخاصة بمصالح الإدارة المركزية قد بلغت خلال سنة 2018 حوالي 171 أد وقد قدرت نسبة الإنجاز الفعلي للميزانية حوالي 54.02%.

وقد ساهمت هذه الاعتمادات في توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين حيث تولت الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2018 تنظيم حوالي 388 دورة تكوينية في اختصاصات متعددة موزعة على 21 مجال تكويني شملت حوالي 5511 عونا من بينها 722 عون من مصالح الإدارة المركزية مقابل 1089 سنة 2017، وقد بلغ مؤشر التكوين 29.23% سنة 2018 مقابل 24% سنة 2017.

ت- ترشيد استهلاك الطاقة والاستعمال الأمثل لوسائل النقل:

في إطار ترشيد استهلاك الطاقة عملت الوزارة على تقليص نسبة استهلاك الوقود الخاصة بسيارات المصلحة الراجعة بالنظر لمستودع السيارات التابع للإدارة المركزية ليبلغ 8.32% مقابل 9% كتقدير لسنة 2018 حيث قدرت المسافة المقطوعة سنة 2018 بـــ (652068 كم) وبلغت الكمية المستهلكة من الوقود 54264 لتر.

2. تطوير المنظومة المعلوماتية:

أ- تعزيز الخدمات المسداة عن بعد:

في إطار تقريب خدماتها من المواطن تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الترفيع في خدماتها المسداة عن بعد ، وقد تمّ سنة 2018 زيادة 4 خدمات على الخط تضاف إلى 31 خدمة موضوعة على الخط منذ سنة 2017 وتتمثل أهم الخدمات الرقمية التي تم تطويرها بعنوان سنة 2018 في :

- إحداث و بعث مشروع البطاقة الذكية لكل الطلبة بالشراكة مع البريد التونسي و الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية 253.000 بطاقة طالب ذكية.
- برمجة تطبيقات لرقمنة إجراءات الدفع عن بعد المتعلقة بالخدمات الجامعية كالإسكان و الإطعام وتحميل كل المعطيات حول استخلاص الطالب لمعاليم التعليم و الخدمات الجامعية في الختم الالكتروني بالبطاقة
- تطوير منصة التسجيل عن بعد
- إحداث 53.000 بطاقة دفع E-dinar jeune- لسنة 2018-2019
- الإنطلاق في تركيز مشروع "Microsoft" لتطوير آليات التواصل وإحداث 200 ألف عنوان بريد إلكتروني في إطار تركيز المشروع .
- إحداث عناوين بريد إلكتروني تعرف بالمؤسسة والجامعة التي ينتمي إليها الطالب والأستاذ الجامعي والأعوان الإداريين
- اسناد شهادة عدم التمتع بمنحة عن بعد :
- تشبيك الادارة مع كل البنوك التونسية بما فيها البنك المركزي والبريد التونسي
- التخلي عن النسخة الورقية نهائيا
- تكوين بنك معلومات كامل و شامل حول كل الطلبة التونسيين الدارسون بالخارج.

- رقمنة مطالب القروض الجامعية بالخارج:
- تقديم مطالب القروض الجامعية عن بعد
- إعلام الطلبة بنتائج دراسة الملفات عن بعد و كذلك عن طريق الإرساليات القصيرةSMS
- تحميل عقود القروض عن بعد .
- خدمة إدراج أطروحات الدكتوراه التّي تمّت مناقشتها؛
- خدمة إدراج التقرير السنوي الخاص بهياكل البحث؛
- خدمة البحث في المعدات الثقيلة المتوفرة والقيام بعملية الحجز لإنجاز التجارب العلمية.

ب- توسيع استعمال تكنولوجيات المعلومات:

تم خلال سنة 2018 الترفيع في نسبة الأعوان المرتبطين بشبكة الانترنات الحاصلين على حساب الكتروني على الشبكة الوطنية الجامعية وذلك بـ 304 اشتراكا جديدا لفائدة الأعوان الإداريين من بين 713 اشتراكا جديدا بعنوان سنة 2018 (أساتذة وباحثين ...) وقد بلغ العدد الجملي للمشتركين على الشبكة الوطنية الجامعية 13494 إلى حدود ديسمبر2018.

-ربط حوالي 75% من المؤسسات الجامعية بالأنترنات ذات سرعة تدفق عالية حيث تم ربط المؤسسات بالشبكة عبر الألياف البصرية وبسعة تدفق أدناها 10 ميغابيت في الثانية و يمكن أن تصل الى 1000ميغابيت في الثانية

- ربط المؤسسات الجامعية بالشبكة الوطنية الإدارية المندمجة وهو يندرج ضمن المخطط الوطني الإستراتيجي "تونس الرقمية 2020" في إطار هذا المشروع تمت برمجة 260 مؤسسة ضمن المشروع الذي يقوده المركز الوطني للإعلامية .

هذا و تم في نهاية سنة 2018 التكليف الرسمي لمركز الحساب الخوارزمي بالإشراف والمتابعة لتعميم إستغلال برنامج الخدمات الرقمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي سيتم الإنتهاء منها خلال سنة 2019 وأهمها:

- منصة رقمية لمراكز المهن وإشهاد الكفاءات.
- منظومة الختم الإلكتروني للشهائد الجامعية.
- تكوين المكونين في الرقمنة.
- بوابة موحدة للخدمات المرقمنة للوزارة.

3. تحسين التصرف في البناءات والتجهيزات

أ- التصرف في البناءات:

تم بعنوان سنة 2018 العمل على تحسين ظروف العمل للطلبة والأساتذة والإداريين والعملة بالمؤسسات والمطاعم والمبيتات الجامعية وقد تم في هذا الإطار:

- تأمين سلامة كل المؤسسات الجامعية من خلال تركيز أنظمة سلامة متكاملة (تعلية الأسوار، تركيز الحديد المطرق، كاميرات،...) وتم في هذا الصدد إنجاز عمليات تعلية أسوار بعض المؤسسات الجامعية وتركيز الحديد المطرق بها.
- تعميم الوقاية من المواد الخطرة بالنسبة للمخابر (الكيميائية والبيولوجية والنووية....) عبر اقتناء التجهيزات الضرورية والوقائية أو بناء مخازن مؤمنة.
- تحسين الحوكمة في البنية التحتية للمؤسسات الجامعية عبر التقليص من عدد المؤسسات المتواجدة في مقرات وقتية ودعم الاستغلال المشترك للفضاءات الجامعية والتجهيزات ودعم الصيانة والتهيئة وقد تم إصدار منشور حول الحوكمة في استغلال الفضاءات الجامعية عدد 24 بتاريخ 8 ماي 2018.
- الإنطلاق في بناء مراكز ثقافية وفضاءات رياضية جديدة بالمركبات الجامعية الكبرى : إنجاز 1 (ببرج السدرية) من 4 مركبات رياضية مبرمجة وتم إنجاز1 مركز ثقافي (بصفاقس) والتاريخ المتوقّع للإنتهاء من الإنجاز الثلاثية الأولى لسنة 2020.

كما تم خلال سنة 2018 إنجاز 13 عملية تهيئة وتهذيب لمؤسسات جامعية بكلفة جملية قدرها 16.723 م د موزعة على النحو التالي:

- مشروع تهيئة كليتي الصيدلة وطب الأسنان بالمنستير بكلفة قدرها 762 أ د؛
- مشروع تهيئة المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنستير بكلفة قدرها 517 أد؛
- مشروع تهيئة المبيت الجامعي الزهور بتونس بكلفة قدرها 505 أد؛
- مشروع تهيئة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بقابس بكلفة قدرها 500 أد؛
- مشروع تهيئة المدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس بكلفة قدرها 1875 أد؛
- مشروع تهيئة كلية الطب بصفاقس بكلفة قدرها 534 أد؛
- مشروع تهيئة كلية العلوم بصفاقس بكلفة قدرها 500 أد؛
- مشروع تهيئة كلية الطب بصفاقس بكلفة قدرها 1252 أد ؛

- مشروع تهيئة القطب التكنولوجي بسوسة بكلفة قدرها 4138 أد ؛
- مشروع تهيئة المبيت الجامعي الغزالي بسوسة بكلفة قدرها 845 أد؛
- مشروع تهيئة المبيت الجامعي بلقيس المنزه 7 بكلفة قدرها 2055 أد؛
- مشروع تهيئة المعهد العالي للبيوتكنولوجيا التطبيقية بمدنين بكلفة قدرها 2440 أد؛
- مشروع تهيئة المركب الجامعي بباجة بكلفة قدرها 800 أد.

ب- التصرف في التجهيزات:

تم انجاز عدة صفقات لاقتناء تجهيزات علمية لفائدة المؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة لمواكبة تطور مسالك التكوين وما تتطلبه من وسائل بيداغوجية حديثة.

إلى جانب عقد عديد الاجتماعات لمتابعة انجاز اقتناءات المعدات والتجهيزات لفائدة مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الممولة على الموارد العامة للبلاد التونسية والتمويلات الخارجية من إعداد كراسات الشروط، تقارير تقييم العروض ، متابعة انجاز وخلاص الصفقات.

كما تعقد ورشات عمل فنية لمساعدة المؤسسات المعنية على إعداد الملفات المتعلقة بذلك من إعداد كراسات الشروط الإدارية والفنية وتقييم العروض ومتابعة الصفقات.

III. نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018:

1. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

خلال سنة 2018، بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات لبرنامج القيادة والمساندة **81.16%** وهو ما يمثّل استقرار نسبي مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت فيها هذه النسبة **81.08% .**

وقد شهدت نفقات التصرف ارتفاعا طفيفا لتبلغ **91.10%** سنة 2018 مقابل **90%** سنة 2017 فحين سجلت نفقات التنمية تراجع طفيف حيث لم تتجاوز الـــ **56.32%** مقابل تسجيل نسبة **60%** سنة 2017.

وتبين الجداول التالية مختلف نسب الانجاز المسجلة لبرنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة.

جدول عدد1: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة 1000د

	تقديرات 2018 (ق م أصلي)	تقديرات2018 (ق م تكميلي)	إنجازات 2018	نسبة تنفيذ ميزانية 2018	
				الفارق	النسبة
نـفقات التصرف	**30.448**	**30.448**	**27.740**	**2.708**	**91.10**
التأجير العمومي	22.696	22.696	20.916	1.780	92.16
وسائل المصالح	6.922	6.922	6.181	741	89.30
التدخل العمومي	830	830	642	188	77.39
نـفقات التنمية	**12.190**	**12.190**	**6.865**	**5.325**	**56.32**
الاستثمارات المباشرة	**12.190**	**12.190**	**6.865**	**5.325**	**56.32**
على الموارد العامة للميزانية	11.440	11.440	6.765	4.675	59.13
على موارد القروض الخارجية الموظفة	750	750	100	650	13.27 %
التمويل العمومي	**0**	**0**	**0**	**0**	
على الموارد العامة للميزانية	0	0	0	0	
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	
مجموع الميزانية	**42.638**	**42.638**	**34.605**	**8.033**	**81.16**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

يلاحظ ضعف نسبة الاستهلاك للاعتمادات المتأتية من الاستثمارات المباشرة على موارد القروض الخارجية الموظفة التي بلغت فيها نسبة الانجاز **13.27 %** خلافا للإستثمارات المباشرة على الموارد العامة للميزانية التي بلغت **59.13%** .

ويعود هذا الإنخفاض بالأساس إلى ضعف في نسبة الإنجاز بالنسبة للقرض القطاعي عدد 8590 والخاص بمشروع تحديث التعليم العالي لدعم التشغيلية بالبرنامج الفرعي المصالح المركزية حيث قدرت الإعتمادات المرصودة سنة 2018 لتطوير التصرف في هياكل ومؤسسات التعليم العالي بـ 350أد تمّ صرف منها 100أد أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 28.57% كما تمّ رصد 400أد لتركيز منظومة إعلامية لتطوير التصرف في هياكل ومؤسسات التعليم العالي دون إنجاز.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

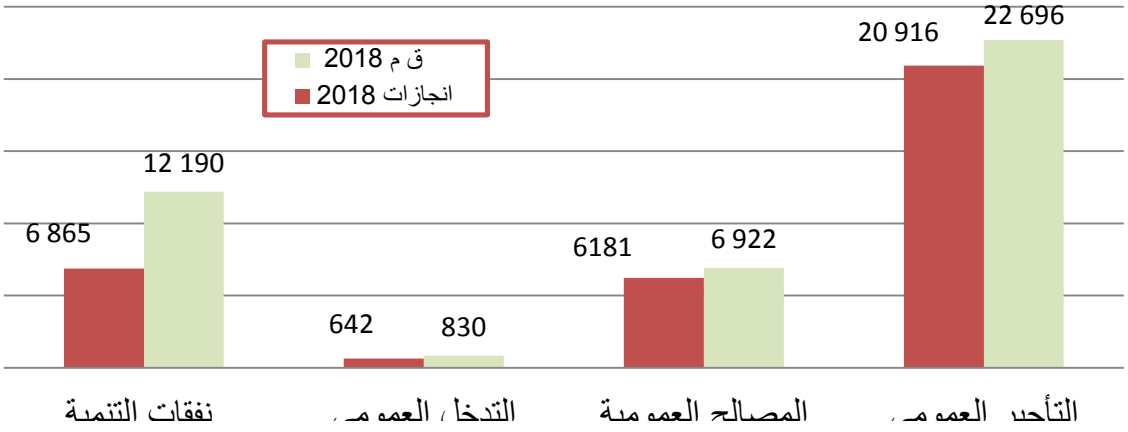

جدول عدد2: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية(إع الدفع)

البرامج الفرعية	ق م أصلي 2018	ق م تكميلي 2018	انجازات 2018	الفارق	نسبة الإنجاز
المصالح المركزية (تعليم عالي)	33 366	33 366	28 775	4 591	86,24%
المصالح المركزية (بحث علمي)	0	0	1 042	-1 042	
مركز الحساب الخوارزمي	8 488	8 488	4 004	4 484	47,17%
مركز النشر الجامعي	784	784	784	0	100,03%
المجموع العام	**42 638**	**42 638**	**34 605**	**8 033**	**81,16%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات: ميزانية البرامج الفرعية سنة 2018

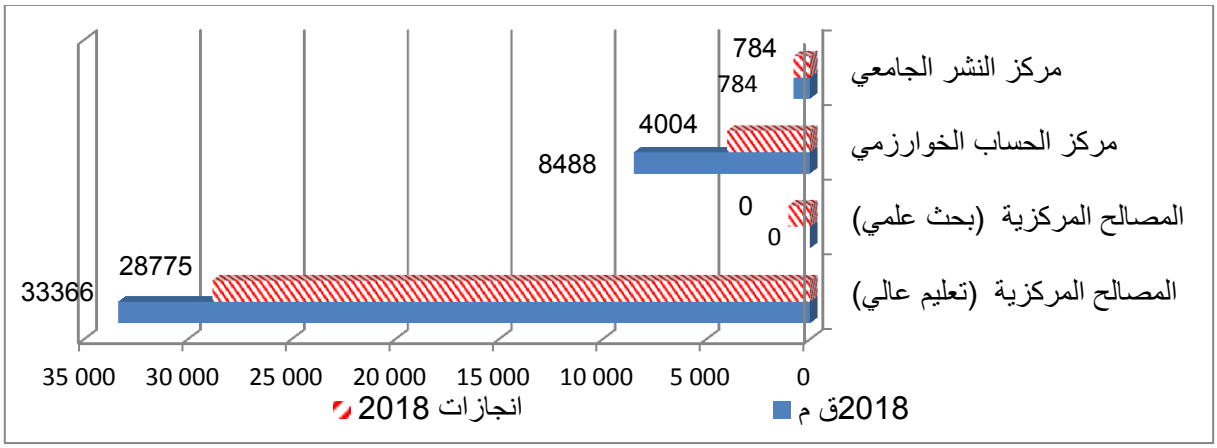

في إطار دمج برنامج القيادة والمساندة في قسميه التعليم العالي والبحث العلمي، لم يتّم إدراج اعتمادات خاصّة بالبحث العلمي بالبرنامج الفرعي مصالح مركزية في مستوى منظومة أمد وذلك سهوا، ولتسوية الوضعية تمّ تحويل مبلغ قدره 1042 أد لتغطية جملة النفقات.

1. نتائج القدرة على الأداء لسنة 2018:

تجدر الإشارة أنه قد تم الاعتماد على نفس المعطيات الخاصة بتقديرات قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018.

الهدف 1.4: تحسين التصرف في الموارد

المؤشر: 1.1.4 نسبة تأطير الأعوان الاداريين والفنيين والعملة:

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد الأعوان المنتمين إلى الصنف أ2 فما فوق		5045	5140		5003	5376	
العدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة		19114	20330	**% 95.8**	19233	18850	**109.65 %**
نسبة تأطير الأعوان الاداريين والفنيين والعملة		**26.39 %**	**25.28 %**		**%26.01**	**28.52 %**	

تحليل نتائج المؤشر

بالنسبة للمؤشر الأول المتعلق بتحسين نسبة التأطير نلاحظ وجود تطور في نسبة المؤشر التي بلغت 28.52% سنة 2018 مقابل 25.28% سنة 2017 وهذا التطور يرجع أساسا إلى الترقيات التي شهدتها الأصناف الفرعية أ3 إلى الصنف الفرعي أ2 خاصة مع الترقيات الاستثنائية طبقا لمقتضيات الأمر عدد 426 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري للتعليم العالي والبحث العلمي.

المؤشر 2.1.4 نسبة الأعوان المكونين بالنسبة للعدد الجملي للأعوان الاداريين والفنيين والعملة

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد الأعوان المتكونين	عدد	6500	4878		6900	5511	
العدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة	عدد	19114	20330	**% 70.6**	19233	18850	**%81.19**
نسبة الأعوان المكونين بالنسبة للعدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة	**نسبة**	**%34**	**%24**		**% 36**	**%29.23**	

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

في إطار السعي إلى توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين تولت الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2018 تنظيم حوالي 388 دورة تكوينية في اختصاصات متعددة انتفع منها 5511 عونا وقد بلغ مؤشر التكوين سنة 2018 حوالي 29.23% ومن المتوقع أن يرتفع بعنوان سنة 2020إلى 38%. هذا ونلاحظ تطّور ملحوظ في هذه المعطيات الاحصائية مقارنة بسنة 2017 حيث إرتفع عدد المستفيدين من التكوين من 4878 سنة 2017 إلى 5511 سنة 2018.

علما أنّ عدد المستفيدين من التكوين بالنسبة للإدارة المركزية قد سجل تراجعا واضحا حيث انخفض من 1089 سنة 2017 إلى 722 سنة 2018 ويرجع ذلك أساسا لوجود عروض غير مثمرة عند فرز طلب العروض المخصّص لتنفيذ مخطط التكوين بعنوان سنة 2018 خاصّة وأن بعض المحاور التكوينية تتطلب شروط فنية دقيقة وأيضا إلى طول الإجراءات المتعلقة بالاستشارات ممّا انجّر عنه تأجيل 6 دورات تكوينية إلى شهر جانفي 2019.

والجدير بالذكر أنّ الكلفة الجملية للتكوين لسنة 2017 قدرت بحوالي 505.814 أد وقد بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة للتكوين حوالي45.5 % في حين بلغت سنة 2018 حوالي 633.078 ألف دينار أي ما يساوي 53.58 % من جملة الاعتمادات المرصودة.

وقد بلغت ميزانية التكوين الخاصة بمصالح الإدارة المركزية خلال سنة 2018 حوالي 171 ألف دينار أي بنسبة انجاز فعلي تقدر بـ .54.02%.

تمثلت أهم المجالات التكوينية في :

- الإعلامية والإعلامية المتخصصة
- الأرشيف
- الحوكمة
- التصرف الإداري الحديث
- اللغات الحية (الفرنسية، الإنقليزية، التحرير الإداري باللغة العربية)
- حفظ الصحة
- التخطيط الإستراتيجي
- الصحة والسلامة المهنية
- التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية
- الاستقبال والإرشاد
- الرعاية النفسية للطلبة
- البستنة
- التقنيات الحديثة في مجال الهندسة المدنية
- نظم الجودة
- الصفقات العمومية
- الطبخ
- السياقة وصيانة السيارات
- التصرف في الموارد البشرية
- المالية العمومية
- صيانة المعدات (الكهربائية، الطباعة، التكييف والتبريد .....)
- التصرف في الميزانية حسب الأهداف

كما ستعمل الوزارةعلى:

- مواصلة الترفيع في الاعتمادات المالية المخصصة للتكوين مع دعوة الجامعات ومراكز البحث إلى تنفيذ كامل مخططات التكوين الخاصة بها وذلك لتوسيع قاعدة المشاركين في الدورات التكوينية.

- مواصلة تعزيز التكوين الداخلي من خلال تشجيع المكونين المنتمين للوزارة لتأمين دورات تكوينية داخلية خاصة على المستوى الجهوي.

- تحسين نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية وتمكينهم من المشاركة في أكثر من دورة تكوينية في السنة وتنوع مجالات التكوين خاصة في مجالات الحوكمة، التصرف المالي والإداري والتكنولوجيات الحديثة والتصرف في المشاريع بالنسبة للإطارات.

- تخصيص دورات تكوينية للتقنيين والعملة في مجالات الصيانة.

المؤشر: 3.1.4 : معدّل استهلاك وقود سيارات المصلحة في كل 100 كم:

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز 2018
الكمية المستهلكة الخاصة بسيارات المصلحة التابعة لمستودع الوزارة	عدد	استهلاك /9.4 100كم	71960		استهلاك /9.2 100كم	54264	
المسافة المقطوعة في السنة	عدد	-	873628	**87.7 %**	-	652068	**108 %**
معدل استهلاك وقود سيارات المصلحة في كل 100 كم	**نسبة**	**% 9.4**	**%8.24**		**%9**	**%8.32**	

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

في إطار ترشيد استهلاك الطاقة والاستعمال الأمثل لوسائل النقل، تمّ تقليص نسبة استهلاك الوقود الخاصة بسيارات المصلحة التابعة لمستودع الوزارة بنسبة 0.68 % مقارنة بالتقديرات حيث بلغ معدل الاستهلاك 8.32% مقابل 9% كتقدير لسنة 2018.

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.4 لسنة 2018

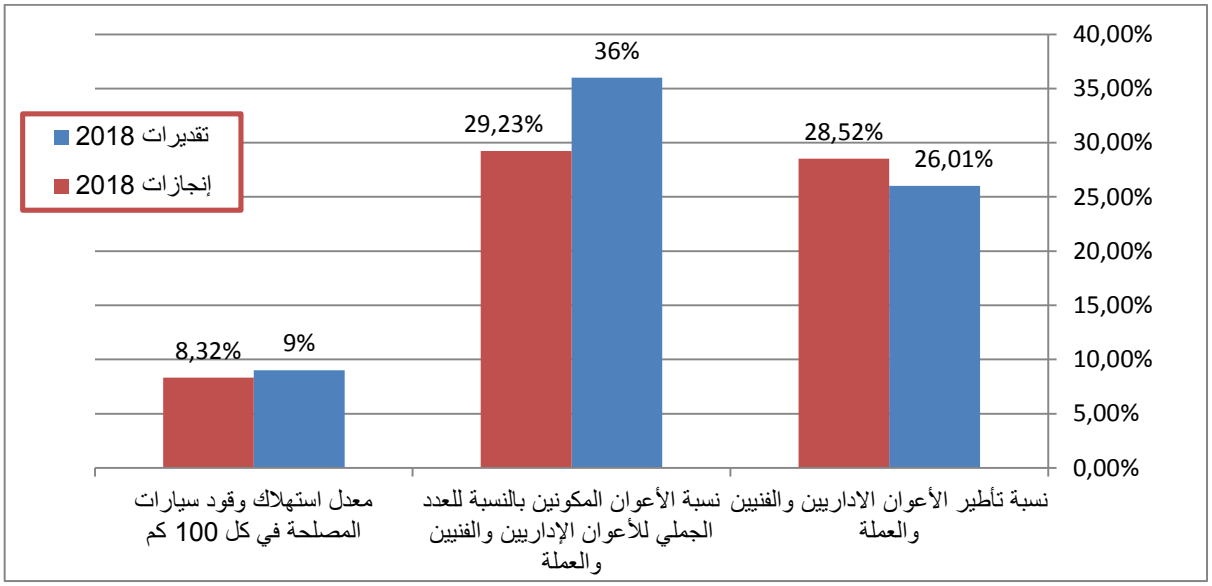

الهدف 2.4 تطور المنظومة المعلوماتية

المؤشر: 1.2.4 نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق بانترنات ملائمة:

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
العدد الجملي لمؤسسات التعليم العالي	عدد	174	174		174	174	
العدد الجملي للمؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق بانترنات ملائمة	عدد	148	90	%60.81	168	100	% 59.52
نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق بانترنات ملائمة	**نسبة**	**85.05 %**	**51.72 %**		**96.55 %**	**%57.47**	

تحليل المؤشر:

تعتبر الإنجازات المحققة ايجابية نسبيا حيث أن سعة الربط بالأنترنات تبقى مرتبطة بتأهيل شبكة الاتصال وبتطور استعمال الأنترنات على مستوى كل مؤسسة وذلك سواء لأهداف تعليمية أو إدارية أو بحثية. وتحسين هذا المؤشر يعتبر عاملا أساسيا لتلبية حاجيات مستعملي الشبكة

المعلوماتية من طلبة وأساتذة وباحثين ومن النفاذ سواء للواب أو لقواعد البيانات العالمية أو شبكات البحث كما يعمل حسن ربط المؤسسات بشبكة الأنترنات على تطوير استعمال هذه التكنولوجيا في التكوين الجامعي، وقد بادرت الوزارة عبر مركز الحساب الخوارزمي في مرحلة أولى إلى تحسين البنية التحتية عبر ضمان ربط جميع المؤسسات الجامعية التكوينية بالشبكة عبر الألياف البصرية وبسعة ربط ذات 10 ميغابيت في الثانية ثم واصلت في مرحلة ثانية بربط المؤسسات بسعة تدفق تتراوح بين 20 و 100 ميغابيت في الثانية كما تم الشروع في تنفيذ تعميم سرعة تدفق تصل إلى 20 مغابيت على مؤسسات الخدمات ودواوين الخدمات الجامعية وتمّ إنجاز عملية الربط بنسبة 90 % إلى حدود ديسمبر 2018 وذلك حسب حجم و اختصاص كل مؤسسة، ونظرا أن سرعة التدفق المستوجبة لكي تقدم المؤسسة الجامعية خدماتها بصفة طبيعية تختلف من مؤسسة إلى أخرى ذلك أن بعض المؤسسات لا تتطلب خدماتها سرعة تدفق عالية لذا تولت الوزارة انطلاقا من سنة 2017 اعتماد مؤشر نسبة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق ملائمة للقيام بنشاطها.

المؤشر: 2.2.4 نسبة الخدمات المسداة عن بعد

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز 2018
عدد الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة	عدد	31	31	**100 %**	33	35	**%106.06**
العدد الجملي للخدمات المسداة بالوزارة	عدد	87	87		87	87	
نسبة الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة	**نسبة**	**35.63 %**	**%35.63**		**%37.9**	**%40.2**	

تحليل المؤشر:

✓ يهدف مؤشر نسبة الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة إلى تقريب خدمات الوزارة من المواطن وذلك من خلال العمل على رقمنة مختلف خدماتها. وتتمثل استراتيجية الوزارة في أ ن تضع سنويا ما لا يقل عن خدمتين جديدتين على الخط حيث تولت إلى حدود سنة 2017 وضع 31 خدمة على الخط من بين 87 خدمة مسداة، وقد تم بعنوان سنة 2018 إضافة خدمة استخراج بطاقة طالب الذكيّة، خدمة إدراج أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها، خدمة إدراج التقرير

السنوي الخاص بهياكل البحث وخدمة البحث في المعدات الثقيلة المتوفرة والقيام بعملية الحجز لإنجاز التجارب العلمية، وبذلك يكون الحاصل **35** خدمة.

هذا وتتمثل الخدمات المسداة عن بعد بالوزارة إلى حدود سنة 2018 في 35 خدمة (*) وهي التالية:

- التوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا التونسية
- إعادة التوجيه الجامعي لحاملي البكالوريا التونسية
- التوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا الأجنبية
- ترسيم الطلبة الجدد و الطلبة الناجحين في مناظرة إعادة التوجيه الجامعي
- ترسيم الطلبة بالمرحلتين الأولى و الثانية
- ترسم الطلبة بالدكتوراه
- الترسيم بالجامعة الافتراضية
- السكن الجامعي الخاص بالطلبة الجدد
- تجديد السكن الجامعي
- السكن الجامعي الخاص بالطلبة القدامى
- المنح الوطنية للطلبة الجدد
- تجديد المنح الوطنية
- المنح الوطنية للطلبة القدامى غير الممنوحين المنح الوطنية للطلبة القدامى غير الممنوحين
- المنح الوطنية و القروض الجامعية للدراسة بتونس(مرحلة ثالثة)
- المنح الوطنية للدراسة بالخارج (المرحلة الأولى و الثانية)
- تجديد المنح الوطنية للدراسة بالخارج(المرحلة الأولى و الثانية)
- المنح الوطنية للدراسات العليا المسندة للتلاميذ و الطلبة أبناء العائلات التونسية المقيمة بالخارج
- المنح الوطنية للدراسة بالخرج (المرحلة الثالثة)
- تجديد المنح الوطنية للدراسة بالخارج(المرحلة الثالثة)
- المنح الوطنية للدراسة بالخارج(منح التداول)
- منح التربص بالخرج بالنسبة الى المقيمين في الطب و طب الأسنان و الصيدلة
- إعادة التوجيه الجامعي عن طريق المناظرة

- الدخول عن طريق المناظرات الخصوصية الى السنة الأولى أو السنة الثانية بمؤسسات تكوين المهندسين
- إجراء البحوث على قواعد و بنوك المعلومات المحلية و الأجنبية و الاطلاع على الوثائق الأولية مع إمكانية النسخ و إعادة النسخ بالمركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي و التقني
- إجراء البحوث على قواعد و بنوك المعلومات المحلية و الأجنبية و الاطلاع على الوثائق الأولية مع إمكانية النسخ و إعادة النسخ بالمركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي و التقني
- توجيه المترشحين للدراسة بالمعهد التحضيري للدراسات العلمية و التقنية بالمرسى
- مراحل تكوين المهندسين بفرنسا و ألمانيا.
- خدمة الترشح للمناظرات الخارجية للانتداب بالإدارة المركزية والجامعات.
- خدمة استخراج الاستدعاء لاجتياز المناظرات الخارجية للانتداب بالنسبة لمترشحي الإدارة المركزية.
- خدمة الدليل التفاعلي على الخط بموقع التوجيه الجامعي
- خدمة التسجيل في قاعدة بيانات الدكاترة الشبان بموقع شهائد الدكتوراه
- خدمة استخراج بطاقة طالب الذكيّة.
- خدمة إدراج أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها.
- خدمة إدراج التقرير السنوي الخاص بهياكل البحث.
- خدمة البحث في المعدات الثقيلة المتوفرة و القيام بعملية الحجز لإنجاز التجارب العلمية.

هذا وستعمل الوزارة خلال الفترة المتراوحة بين 2019-2020 على مواصلة إدراج خدمتين عن بعد سنويا على الأقل للترفيع من نسبة الخدمات المسداة عن بعد وهذا النسق يعتبر ضعيفا نسبيا لكنه راجع أساسا إلى تشعب دليل الإجراءات الخاص بكل خدمة مما يحد من سهولة إدراج هذه الخدمات عن بعد.

✓ تم احتساب 35 خدمة عن بعد تقدمها الوزارة فعليا وقد تكون بعض الخدمات متواجدة ضمن نفس النشاط التي تقوم به الوزارة مثلا التوجيه الجامعي توجد به مجموعة من الخدمات عن بعد (التوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا التونسية وإعادة التوجيه الجامعي لحاملي البكالوريا التونسية والتوجيه الجامعي عن بعد لحاملي البكالوريا الأجنبية و خدمة الدليل التفاعلي على الخط بموقع التوجيه الجامعي)

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.4 لسنة 2018

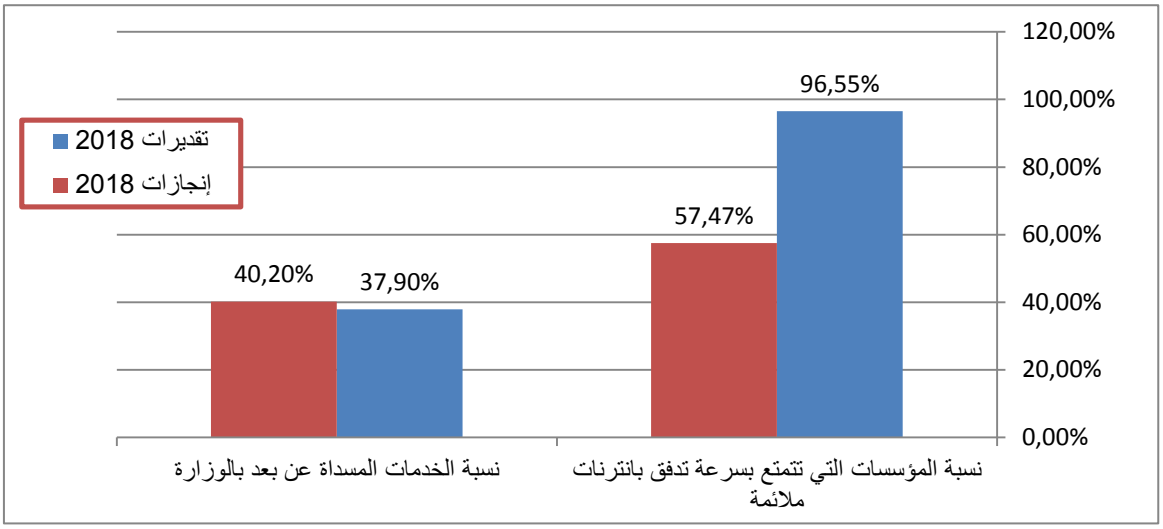

الهدف 3.4 تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات

الهدف 1.3.4: نسبة انجاز عمليات التهيئة المبرمجة بالمؤسسات الجامعية

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
عدد عمليات التهيئة المبرمجة	عدد	93	93	**% 51.8**	77	77	**% 35.13**
عدد عمليات التهيئة المتوقع إنهاؤها	عدد	27	14		37	13	
نسبة إنجاز عمليات التهيئة	**نسبة**	**29.03 %**	**15.05 %**		**48.05 %**	**16.88 %**	

تحليل المؤشر:

تم خلال سنة 2018 إنجاز 13 عملية تهيئة وتهذيب لمؤسسات جامعية بكلفة جملية قدرها 16.723م د.

موزعة على النحو التالي:

- مشروع تهيئة كليتي الصيدلة وطب الأسنان بالمنستير بكلفة قدرها 762 أ د؛
- مشروع تهيئة المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنستير بكلفة قدرها 517 أد؛
- مشروع تهيئة المبيت الجامعي الزهور بتونس بكلفة قدرها 505 أد؛
- مشروع تهيئة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بقابس بكلفة قدرها 500 أد؛

- مشروع تهيئة المدرسة الوطنية لمهندسين بصفاقس بكلفة قدرها 1875 أد؛
- مشروع تهيئة كلية الطب بصفاقس بكلفة قدرها 534 أد؛
- مشروع تهيئة كلية العلوم بصفاقس بكلفة قدرها 500 أد؛
- مشروع تهيئة كلية الطب بصفاقس بكلفة قدرها 1252 أد ؛
- مشروع تهيئة القطب التكنولوجي بسوسة بكلفة قدرها 4138 أد ؛
- مشروع تهيئة المبيت الجامعي الغزالي بسوسة بكلفة قدرها 845 أد؛
- مشروع تهيئة المبيت الجامعي بلقيس المنزه 7 بكلفة قدرها 2055 أد؛
- مشروع تهيئة المعهد العالي للبيوتكنولوجيا التطبيقية بمدنين بكلفة قدرها 2440 أد؛
- مشروع تهيئة المركب الجامعي بباجة بكلفة قدرها 800 أد.

المؤشر 2.3.4 معدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
معدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية	الشهر	**12**	**16**	**% 75**	**11**	**11**	**%100**

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

تتمثل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية في المدة المقضاة بين تاريخ الإعلان عن المنافسة إلى تاريخ الحصول على الرأي النهائي للجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض.

تم احتساب هذا المؤشر لمدة ثلاث سنوات 2016-2017-2018.

شمل احتساب المؤشر 34 طلب عروض واستشارة التي تم الحصول فيها على الرأي النهائي للجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض خلال هذه السنوات.

استغرقت هذه المدة 11640 يوما.

تم تحديد 11 شهرا كتقديرات لمعدل المدة المقضاة لإنجاز الصفقات العمومية لسنة 2018 وقد تم انجاز 11 شهرا أي بنسبة 100 بالمائة.

يبقى هذا الانجاز بعيدا عن المدة التقديرية المستغرقة طبقا للتراتبب والإجراءات والمقدرة بحوالي 04 أشهر: 45 يوما إعلان المنافسة+ 60 يوما لتقييم. العروض (بالنسبة للمنافسة التي يحدد فيها مدة صلوحية العروض ب 120 يوما طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية) +20 يوما للحصول على رأي لجنة الصفقات ذات النظر (طبقا للأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية).

مع العلم وأن المدة التقديرية المستغرقة طبقا للتراتيب والإجراءات تعتبر غير واقعية بالأخذ بالاعتبار بأهمية طلبات العروض من ناحية عدد التجهيزات والمشاركين ويمكن التحسين في هذا المؤشر خاصة في تقليص المدة المستغرقة للتقييم وعدد جلسات لجان الصفقات ذات النظر وخاصة الوزارية منها: (انظر الإشكاليات والمقترحات).

المؤشر 3.3.4 نسبة انجاز الاقتناءات من التجهيزات العلمية.

المؤشر	وحدة القيس	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجاز لسنة 2017	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018
نسبة إنجاز الاقتناءات من التجهيزات العلمية	نسبة مئوية	**%55**	**%48.14**	**87.53%**	**60%**	**62%**	**103.3%**

<u>تحليل نتائج المؤشر</u>

تتمثل الاقتناءات المنجزة في عدد التجهيزات موضوع نتائج تقييم العروض والتي حصلت على الرأي النهائي للجنة الصفقات ذات النظر.

تم احتساب هذا المؤشر لمدة ثلاث سنوات 2016-2017-2018، حيث شمل 34 طلب عروض واستشارة التي تم الحصول فيها على الرأي النهائي للجنة الصفقات ذات النظر على نتائج تقييم العروض خلال هذه السنوات، وقد تم برمجة اقتناء 1645 جهاز.

أدت نتائج تقييم العروض وآراء لجان الصفقات إلى الموافقة على اقتناء 1015 جهازا وتم تحديد نسبة اقتناء 60 % من التجهيزات المبرمجة كتقديرات 2018.

كما تم انجاز 62% خلال الثلاث السنوات المعنية أي بنسبة 103.3% من التقديرات، وتعتبر هذه النسبة غير مرضية باعتبار أن كل جهاز يعتبر حاجيات متأكدة لبرامج التكوين والبحث.

ويمكن أن ترجع النسبة المنجزة إلى ثلاث أسباب متعلقة بـــ :

- الدقة في ضبط الخاصيات الفنية التي تؤدي إلى عدم تقديم عروض فيها أو تكون العروض فيها غير مطابقة.
- صعوبة ضبط التقديرات المالية للتجهيزات العلمية التي ينجر عنها رفض بعض العروض المطابقة لتجاوزها بكثير هذه التقديرات.
- طول المدة المستغرقة في تقييم العروض وجلسات لجان الوزارية للصفقات ذات النظر مما ينجر عنه إلغاء اقتناء بعض التجهيزات لعدم تمديد العارضين في صلوحية عروضهم.

ويمكن التحسين في هذا المؤشر خاصة في مزيد تدقيق الخاصيات الفنية والتقديرات المالية للتجهيزات وتقليص المدة المستغرقة للتقييم ولجلسات لجان الصفقات ذات النظر وخاصة الوزارية منها.

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3.4 لسنة 2018

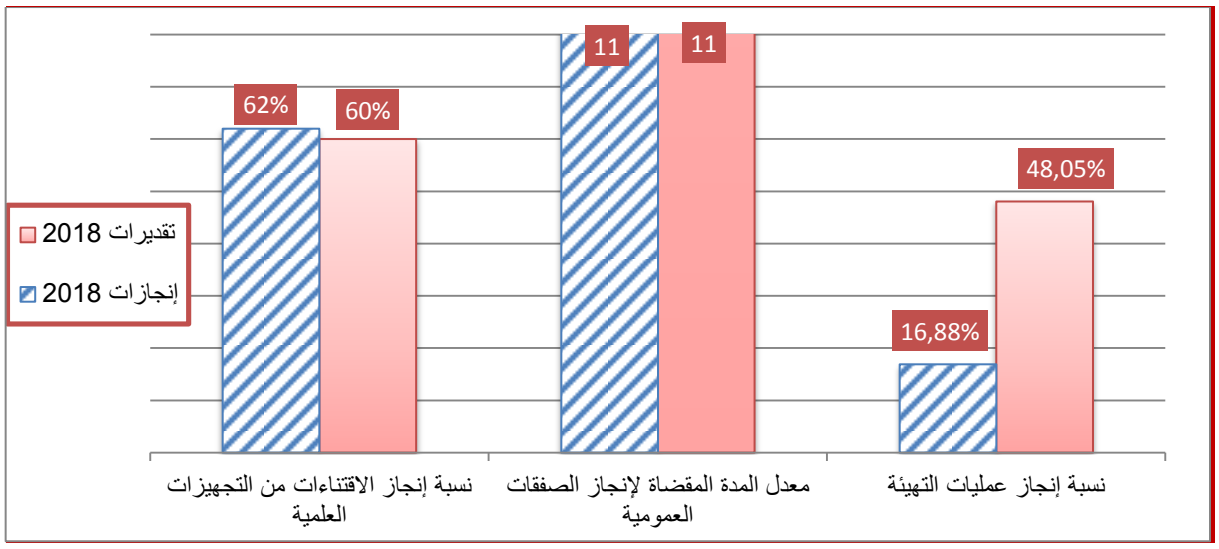

IV. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1. أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج:

بالنسبة للهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد

تتمثل أهم الإشكاليات في ما يلي:

- ضعف الإنتدابات من الصنفيين الفرعيين أ1 وأ2 خاصة مع التوجه العام للحكومة نحو الحد من الانتدابات في الوظيفة العمومية، علما وأنّ وما شهده التطور في هذا المؤشر يرجع فقط إلى الترقيات الاستثنائية.

- بالنسبة للتكوين لم يتسن تنفيذ كامل المحاور المدرجة بطلب العروض الخاص بتنفيذ المخطط السنوي للتكوين وذلك لعدم استجابة مكاتب التكوين المشاركة في طلب العروض للشروط الفنية المدرجة بكراس الشروط الفني.
- تأخير انجاز مخططات التكوين لبعض الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث .
- طول الإجراءات الخاصة بتنفيذ مخطط التكوين من طرف رئاسة الحكومة يكون في حدود شهر أفريل وهو ما يحول دون توزيع الدورات التكوينية بصفة منتظمة على كامل السنة باعتبار طول إجراءات الدعوة للمنافسة.
- ضعف تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث .

بالنسبة للهدف الثاني: تطوير المنظومة المعلوماتية

تتمثل الإشكاليات في :

- عدم توفر البنية التحتية لتوسيع قاعدة المؤسسات التي تتمتع بسرعة تدفق بالأنترنات ملائمة حسب النسق المطلوب خاصة فيما يتعلق بشبكة الاتصال.
- تشعب أدلة الإجراءات الخاصة بالخدمات المسداة من الوزارة مما يؤدي إلى صعوبة توفير الخدمات الخاصة بها على الخط.
- نقص في الكفاءات المختصة في ميدان البرمجة.
- النقص في الكفاءات في ميدان الإعلامية والتصرف في الشبكات على مستوى المؤسسات الجامعية

بالنسبة للهدف الثالث :تحسين التصرف في البناءات والتجهيزات:

أ- <u>الإشكاليات المتعلقة باقتناء التجهيزات العلمية:</u>

<u>الإشكاليات العامة:</u>

- نقص في الموارد البشرية المختصة في انجاز الصفقات والإستشارات على مستوى الجامعات.
- تعدد وكثرة الملفات المناطة بعهدة مصالح إدارة التجهيزات والصفقات بالإدارة العامة للبنايات والتجهيز خاصة في عدم وجود العدد الكافي من الموارد البشرية لدراسة الملفات في الآجال،

- عدم التعهد المباشر من طرف مصالح الجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية بالملفات والعمل على مطابقتها للإجراءات القانونية والترتيبية وذلك بالنسبة للمقتنيات التي يتم انجازها على المستوى المركزي.
- المقاربة لدور المشتري العمومي (المصالح المركزية) كمسؤول على كل شيء ويتدخل في كل شيء ويكون عضو في كل اللجان، في حين أن الحوكمة تقتضي الفصل بين اللجان وصاحب القرار المطالب بإبداء الرأي بخصوص مختلف نتائج عمل اللجان.

صعوبات عند تحديد الحاجيات:

- عدم وجود مراجع موحدة لتحديد الحاجيات طبقا للبرامج البيداغوجية وبرامج البحث: لجان إعداد البرامج البيداغوجية لم تأخذ بعين الاعتبار إعداد جذاذات الأشغال التطبيقية والتجهيزات والمعدات الخاصة بها، مؤسسات البحث ليس لها استراتيجية واضحة لقائمة التجهيزات المتعلقة ببرامج البحث
- عدم إلمام معدي الحاجيات من التجهيزات والمعدات من المؤسسات بإجراءات الاقتناء وخاصة من ناحية إعداد الخاصيات الفنية
- عدم تفرغ المعنيين بإعداد الخاصيات الفنية خاصة من الأساتذة والباحثين: عدم الاستمرارية في العمل
- عدم وجود رقابة على مطابقة التجهيزات للحاجيات البيداغوجية ولبرامج البحث العلمي
- عدم وجود دراسة جدوى لاقتناء التجهيزات تتضمن الموازنة بين الحاجيات، الأولويات، الاعتمادات والتكلفة
- صعوبة ملائمة خصوصية التجهيزات خاصة المتعلقة بالبحث العلمي لمبدأ المنافسة.

صعوبات عند التقييم للعروض

- نقص في التكوين الفني للأعوان المكلفين بمتابعة عملية تقييم العروض .
- عدم الدراية الكافية بكيفية تقييم العروض وفقا للمنهجيات المضبوطة بكراسات الشروط .
- عدم تفرغ أعضاء لجان التقييم وعدم استمرارية العمل: الاعتماد على العمل الفردي حسب تفرغ كل طرف.

الصعوبات عند عرض ملفات تقييم العروض على اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات

- التأخير في برمجة الملفات من اللجنة الوزارية
- التأخير في التوصل برأي اللجنة الوزارية

- تدخل اللجنة في تحديد جدوى الاقتناء في المجالات الفنية التي تتطلب الاختصاص.

صعوبات عند تنفيذ الصفقة

- التأخير في التأشير على الصفقات من مراقب المصاريف
- نقص في التكوين للأعوان المكلفين بمتابعة انجاز الصفقات داخل المؤسسات وخاصة في اجراءات الاستلام الوقتي
- التأخير في اجراءات الاستلام النهائي من قبل المؤسسات
- نفس ملاحظات ملفات تقييم العروض بخصوص اللجنة الوزارية.

ب- الإشكاليات بالنسبة لصيانة التجهيزات والمعدات

- نقص في أعوان المخابر المكلفين بمتابعة استغلال التجهيزات داخل الفضاءات المعنية.
- عدم توفر مختصين في مجال صيانة التجهيزات بالمؤسسات ونقص في تكوينهم.
- نقص في الإعتمادات لفائدة المؤسسات للصيانة وتوفير قطع الغيار يؤدي إلى وجود تجهيزات معطلة تتطلب في بعض الأحيان صيانة بسيطة
- نقص في التكوين في الصيانة للمعنيين بمتابعة استغلال التجهيزات
- نقص في الإعتمادات لفائدة المؤسسات لإبرام عقود صيانة التجهيزات مع مؤسسات خاصة

ت- الإشكاليات فيما يتعلق بالبناءات:

الإشكاليات العامة:

- عدم انتهاء الأشغال ببعض المشاريع حسب الرزنامة المضبوطة
- غياب برنامج وآليات واضحة لمتابعة استغلال الفضاءات وصيانتها.

بالنسبة لمرحلة ضبط الحاجيات :

- عدم التدقيق عند إعداد البرنامج الوظيفي والفني فيما يتعلق بالمواصفات الفنية (الفضاءات الخصوصية والتجهيزات المزمع تركيزها مثل المخابر والورشات ...)

بالنسبة لمرحلة الدراسات الفنية والمعمارية:

- طول آجال تعيين المصممين (المهندسين المعماريين ومكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين ومكاتب المراقبة الفنية) نظرا لإجبارية اللجوء إلى مناظرة معمارية أو طلب ترشحات بالملفات لتعيين المصممين عندما تتجاوز كلفة المشروع 800 أ د.

بالنسبة لمرحلة الإنجاز:

- تجاوز الكلفة التقديرية للمشروع للاعتمادات المرصودة .

- وجود اشكاليات راجعة للمقاولين المكلفين بالإنجاز واخلالات فنية من قبل المقاولين.
- وجود اخلالات في غالب الأحيان عند استغلال البنايات في ما يتعلق بجودة البناءات ومطابقتها للمواصفات الفنية.
- عدم تحمل مصممي المشروع والمقاولات المكلفة بإنجازه مسؤولية العيوب التي تظهر بعد الاستلام النهائي للأشغال والتي لا تدخل في إطار التأمين العشري.

2. التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها عملا على تجاوز الإشكاليات المتعلقة بتنفيذ البرنامج وتحسين الأداء مستقبلا:

بالنسبة للهدف الأول: تحسين التصرف في الموارد

- تجاوز النقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة وتنفيذ مخططات التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي وذلك من خلال تعيين إطار لمتابعة البرامج التكوينية والتنسيق مع الإدارة المركزية في هذا المجال.
- تعزيز الإطار المختص الكافي لمتابعة ملف التكوين بالوزارة باعتبار أن هنالك مصلحة واحدة صلب إدارة الموارد البشرية تعنى بالتكوين.
- عقد اجتماعات دورية مع الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي قصد تحديد السلبيات المتعلقة بمجال التكوين والوقوف على الصعوبات التي تعترض هذه الهياكل وضبط حاجياتهم في التكوين.
- احداث تطبيقة خاصة بالتكوين تتضمن جميع المعطيات الاحصائية الضرورية وأسماء المنتفعين بالتكوين موزعين حسب مركز العمل والصنف.
- مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتكوين لبعض الهياكل حتى تتمكن من انجاز مخطط التكوين الخاص بها.
- تشجيع التكوين الداخلي من خلال تمكين الإطارات التابعين للوزارة من تنشيط دورات تكوينية في المجالات الخصوصية كمجال الاعلامية والتصرف في الميزانية حسب الاهداف والصفقات العمومية...
- رفع نسبة الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية (الترفيع في عدد المشاركين في الدورات التكوينية بالنسبة للعدد الجملي للأعوان) بهدف بلوغ مؤشر عدد المنتفعين بالتكوين سنويا إلى حدود 40% من العدد الجملي للأعوان خلال سنة 2020.

- مواصلة إعتماد آلية التكوين عن بعد خاصة في مجالات تكنولوجيات المعلومات واللغات.
- حث الجامعات والدواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث على تنفيذ مخططاتهم السنوية للتكوين.
- التشجيع على التكوين الإشهادي.
- مزيد تدقيق كراسات الشروط الفنية عند إعداد طلب العروض الخاص بتنفيذ المخطط السنوي للتكوين.
- تنفيذ الدورات التكوينية من خلال كراسات شروط موحدة بين الإدارة المركزية والجامعات ومراكز البحث وذلك بهدف توحيد الشروط الفنية للدورات التكوينية بالإضافة إلى مزيد تدقيق الحاجيات التكوينية للأعوان من خلال استمارات فردية تضبط الحاجيات الخصوصية لكل عون مع العمل على بعث قاعدة بيانات تخص كل الأعوان المشاركين في الدورات التكوينية لتمكينهم من المشاركة في دورات تكوينية سنوية في اختصاصات مختلفة.
- العمل على ترشيد إستهلاك الطاقة بإعتماد بطاقات الشحن "agilis" ومتابعة استعمال سيارات المصلحة بنظام المراقبة عن بعد "GPS" .

بالنسبة للهدف الثاني: تطوير المنظومة المعلوماتية:

- تأهيل وتدعيم الموارد البشرية المختصة في تطوير برمجيات الواب الذي يعتبر واحد من أهم العوامل التي ستمكن من المزيد من النجاعة في تحقيق القيمة المنشودة.
- ادماج خدمة مطلب معادلات الشهائد العلمية على الخط.
- ادماج خدمة ترسيم الطلبة على الخط للقطاع الخاص.
- العمل على وضع خطة متكاملة لتطوير المنظومة المعلوماتية بالوزارة و تطوير آليات تبادل المعطيات مع جميع المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- المتابعة الحينية لتدفق المعلومات على الشبكة وقياس مدى استعمال سعة الربط المتاحة لكل مؤسسة والتدخل لدى مزود الاتصالات للترفيع في سعة الربط عند الحاجة.

بالنسبة للهدف الثالث: تحسين التصرف في البناءات والتجهيز:

أ- <u>بالنسبة لاقتناء التجهيزات العلمية تتمثل أهم المقترحات فيما يلي:</u>

<u>بالنسبة للتوجهات العامة</u>

- لضمان مقاييس المواصفات والجودة في معالجة ملفات التجهيزات بمختلف مؤسسات التعليم

العالي والبحث العلمي والخدمات الجامعية، من الضروري أن يكون تعاطي مصالح إدارة التجهيزات والصفقات مع هذه الملفات بالمرافقة والتاطير والتكوين لمختلف المصالح المعنية بالجامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي ودواوين الخدمات الجامعية والعمل على توحيد الإجراءات وتبسيطها وإعداد بنك معطيات على المستوى الوطني يمكن من حسن التصرف، المتابعة واستغلال وصيانة التجهيزات، عوضا على القيام بنفس الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها مصالح المؤسسات المعنية.

- التكثيف من الدورات التكوينية للمعنيين بانجاز الصفقات العمومية
- رقمنة الملفات والإجراءات وذلك بهدف:

✓ متابعة انجاز ملفات اقتناء التجهيزات : الآجال، التقارير، اللجان، الاجتماعات...

✓ متابعة استغلال التجهيزات: الوظيفة، نسبة الاستغلال والصيانة

✓ متابعة أنشطة المصالح المعنية بالتجهيزات باستعمال شبكات إعلامية مع المؤسسات الجامعية ومراكز ومعاهد البحث وذلك لحسن معالجة ودراسة الملفات وتوفير المعطيات الحينية والإحصائيات

بالنسبة لتحديد الحاجيات:

- إعداد قائمات نموذجية للتجهيزات المتعلقة بمختلف المخابر والفضاءات اعتمادا على البرامج البيداغوجية وبرامج البحث العلمي ومتطلبات الخدمات الجامعية يقع اعتمادها كمرجع لتحديد الحاجيات. يمكن للجان الوطنية والقطاعية بالنسبة للبرامج البيداغوجية مثلا القيام بذلك على المستوى الوطني وذلك استئناسا بتجربة شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية في هذا المجال.
- تجميع أعضاء إعداد الخاصيات الفنية لكل ملف في مكان واحد وبتفرغ كامل لمدة تحدد بانتهاء العملية وتضبط روزنامة حسب الملف مع إيجاد طريقة تحفيزية لذلك
- إحداث لجنة وطنية لتحديد الحاجيات والخاصيات الفنية لتجهيزات المطاعم والمبيتات على مستوى دواوين الخدمات الجامعية مع الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة حديثا مع بعض الوزارات على غرار وزارة السياحة في هذا الخصوص
- الأخذ بالاعتبار بخصوصية تجهيزات البحث التي تتطلب دقة تمكنها من ابرز نتائج البحث بالكيفية العالمية المطلوبة: يمكن إفرادها بإجراءات استثنائية بخصوص الصفقات العمومية كاعتماد التفاوض المباشر حلا لذلك

- نظرا لتشابه التجهيزات بين مختلف دواوين الخدمات الجامعية وللاستفادة وتجميع الكفاءات الموجودة بالدواوين يقترح إحداث لجنة موحدة على مستوى الدواوين الثلاث لإعداد الحاجيات والخاصيات الفنية للتجهيزات المطلوبة.

بالنسبة لتقييم العروض:

- تجميع أعضاء تقييم العروض لكل ملف في مكان واحد وبتفرغ كامل لمدة تحدد بانتهاء العملية وتضبط روزنامة حسب الملف
- توفير كل المستلزمات والظروف الملائمة واللوجستية على ذمة كل فريق لإنجاح ذلك
- إيجاد طريقة تحفيزية لأعضاء لجان تقييم العروض
- التكثيف من الدورات التكوينية للمعنيين بالتقييم

بالنسبة لتقييم العروض من طرف اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات:

- مزيد الحرص على الإسراع في النظر في الملفات وإبداء الرأي من قبل اللجنة الوزارية للصفقات مع التنصيص على كل الملاحظات إن وجدت في الجلسة الأولى ويمكن الاستئناس باللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية
- إذا كانت بالملف ملاحظات شكلية يمكن تضمينها في شكل توصيات

بالنسبة لتنفيذ الصفقة

- الإسراع في اجراءات إبرام الصفقة وخاصة التي تم فيها إبداء الموافقة من قبل لجنة الصفقات المعنية بخصوص تقرير تقييم العروض
- تطبيق إرجاع الحجز بعنوان الضمان آليا بعد انقضاء الأربع أشهر (مع وجود ضمان) من الاستلام النهائي والتي لم يتم إبداء رأي اللجنة الصفقات فيها تطبيقا للإجراءات الترتيبية في الغرض.

ب- بالنسبة لصيانة التجهيزات والمعدات:

- توفير الأعوان الكافيين المعنيين بمتابعة استغلال التجهيزات من ناحية العدد والاختصاص
- إرساء منظومة تكوين دورية متواصلة في الصيانة لفائدة الأعوان المعنيين بمتابعة استغلال التجهيزات
- تكوين مصلحة داخل كل مؤسسة تهتم بمتابعة حسن استغلال وصيانة المعدات
- تكوين مصلحة مركزية على مستوى الجامعة تهتم بالتنسيق بين المصالح المذكورة بالنسبة

للمؤسسات الجامعية

- مزيد التنسيق بين المؤسسات ذات النشاط المتشابه وخاصة مؤسسات دواوين الخدمات الجامعية ومراكز ومعاهد البحث للاستفادة من عقود الصيانة المشتركة
- اقتناء منظومة إعلامية للغرض
- إرساء منظومة صيانة المعدات داخل المؤسسات بالاستفادة من خبرات الإطار البحثي، التدريسي والتقني وعقود الصيانة مع الشركات المختصة.

ت- <u>فيما يتعلق بالبناءات فتتمثل أهم المقترحات في :</u>

- اتمام انجاز بعض المقرات التي تم الشروع فيها خلال السنتين الأخيرتين.
- اتمام انجاز المشاريع التي مازالت بصدد الدراسات الأولية أو الدراسات الفنية فيما يتعلق بالفضاءات المسوغة حاليا.
- توفير مخزون عقاري لمؤسسات جامعية في فضاءات مسوغة حاليا ومكتظة وغير ملائمة لمتطلبات التكوين.
- تعيين لجان مختصة لضبط الحاجيات أو اللجوء إلى مكاتب دراسات مختصة.
- إسناد مهمة القيادة إلى مكاتب مختصة.
- تنقيح الأمر عدد 71 لسنة 1978 لمراجعة طرق الخلاص ومواكبة التطورات في ميدان البناءات المدنية.
- تبسيط اجراءات الفسخ واعادة اسناد الصفقة.
- ايجاد آليات لتحديد المسؤوليات والردع عند استلام البنايات واستغلالها.